www.kassiounpaper.com

854

الاثنين 19 آذار 2018

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الحل السياسي سيتقدم رغم قعقعة السلاح

[07]

الافتتاحية

التلويح بالعدوان.. والنتيجة المحسومة

تلوح قوى الحرب في الإدارة الأمريكية مجدداً باللجوء إلى الخيار العسكري والتدخل المباشر في سورية، بالتوازي مع حملة دعائية واسعة تتناوب عليها قوى ووسائل إعلام غربية وعربية، لإقناع الرأي العام بمشروعية هذا الخيار، بذريعة حماية المدنيين.

وكما هو معلوم، هذه ليست المرة الأولى التي تلجأ فيها هذه القوى إلى مثل هذا التهديد، خلال سنوات الأزمة، وكان التراجع في اللحظات الاخيرة هو القاسم المشترك بين كل تلك المحاولات، أو تم الاكتفاء بضربات جزئية ذات طابع استعراضي غالباً، كي تغطي عجزها عن القيام بأي فعل جدي بهذا الاتجاه.

لقد أكدنا مراراً، بأن الامبريالية الأمريكية، لم تعد في ذلك الموقع الذي يمكنها من خوض حرب واسعة، لا من حيث مواردها المتآكلة، ولا من حيث تراجعها المستمر في مختلف المجالات، بفعل الأزمة التي بدأت مالية واقتصادية، ودخلت في طورها السياسي، الذي يتجلى اليوم من خلال الانقسام الواضح في الإدارة الأمريكية، وحملة الاستقالات، والإقالات غير المسبوقة، والمواقف المتناقضة بين أركان هذه الإدارة حول العديد من الملفات الدولية، لدرجة عدم القدرة على حسم خياراتها، والخلافات التي تتفاقم بين الولايات المتحدة وحلفائها، و بالمقابل بروز دور القوى الدولية الصاعدة، وخصوصاً الثنائي الروسي – الصيني، الذي يشكل ثنائياً عسكرياً– واقتصادياً متكاملاً، يتعزز دوره يوماً بعد يوم على الصعيد الدولي، وفي جميع القضايا والملفات.

لقد جاء خطاب الرئيس الروسي أمام الجمعية الاتحادية قبل أيام، والحديث عن التكنولوجيا العسكرية الروسية الحديثة رسالة واضحة، بأن استكمال عناصر وأدوات عالم التعددية القطبية اقتصاديا وسياسياً وعسكرياً وثقافياً، أمر لا رجعة عنه، وأن مرحلة الاستفراد الأمريكي بالقرار الدولي ولت إلى غير رجعة، وجاء الرد الروسي الاستباقي الواضح والصريح، – الذي يرتقي إلى مستوى الإنذار– على التهديدات الأمريكية ضد بلادنا تأكيداً ملموساً على جدية هذا التوجه، فلا تهاون مع أي عدوان خارج الشرعية الدولية والقانون الدولي.

إن التأكيد على التراجع الأمريكي، لا يلغي بحال من الأحوال، نفي احتمال لجوء قوى الحرب في الإدارة الأمريكية، إلى مغامرات عسكرية، فالرأسمالية المأزومة، مستعدة لارتكاب الحماقات كلها، خصوصاً عندما تفقد الأدوات الأخرى لاستدامة هيمنتها، ولكن، وعلى كل حال، وسواء نفذت تهديداتها ضد بلادنا، أم لم تنفذ، فإن المحصلة لن تكون إلا المزيد من التراجع، وتعزيز مواقع القوى الدولية الصاعدة، وخياراتها، فإذا كانت العدوانية الأمريكية تحقق هنا وهناك بعض الاختراقات، مستفيدة من تعقيدات الوضع الدولي، ومن هشاشة بعض البنى التي تستهدفها وتفجير كل التناقضات دفعة واحدة، فإن الرد الاستراتيجي في ظروف بلادنا، يستدعي الإسراع بالحل السياسي على أساس القرار 2254، بما يعنيه من استكمال محاربة الارهاب، وإيقاف الكارثة الانسانية، والتغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، بما يعيد الاعتبار للوحدة الوطنية، وخيار المقاومة الشاملة، في عالم يمر بمرحلة انعطافية، وصراع حاد، بين قديم يموت، وجديد يولد رغم آلام المخاض.

ملف سورية «2018»

بيان من الإرادة الشعبية حول احتلال عفرين

07

شؤون محلية

نازحو الغوطة.. ضرورات حياة ومتطلبات عودة!

10

شؤون اقتصادية

ربح النفط السوري كان: 1450%

12

شؤون عربية ودولية

المجمع الصناعي العسكري والتوازنات الجديدة؟

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

عام جديد من عمر الحركة النقابية!

ثمانون عاماً من عمر الحركة النقابية مرت، تخللها النجاح أحياناً، والتراجع والانكفاء أحياناً أخرى، وهذا لا يمكن تفسيره بمنطق إرادي وشخصي، ولكن يمكن ردّه لعوامل عدة أحاطت بعمل الحركة النقابية وقدرتها على التقدم في دورها، أو التراجع، وعدم القدرة على القيام بما هو مطلوب منها تجاه الحقوق والمطالب الأساسية لمن تمثلهم، أي: الطبقة العاملة السورية بكل تصنيفاتها الخاص والعام وغير المنظم.

إن الواقع الموضوعي المحيط بعمل الحركة النقابية، المتمثل بمستوى التطور الاقتصادي «الصناعي ـ الزراعي ـ الخدمي»، أعداد العمال المنتسبين للنقابات، ومستوى إعدادهم العلمي والتقني، مستوى الحريات السياسية والديمقراطية والحريات النقابية، التي ترفع أو تؤخر من قدرة الحركة النقابية على التصدي لمهامها في الدفاع عن الحقوق، والمطالب الأساسية للعمال، بما فيها امتلاكها لحق الإضراب كوسيلة من وسائل الدفاع، وتحصيل الحقوق، أو التعبير عن موقف تجاه حدث ما يصيب الضرر بالمصلحة الوطنية العامة.

بناء على هذا التوصيف يمكن تقسيم تاريخ وتجربة العمل العمالي والنقابي إلى مرحلتين رئيستين، كان التباين فيهما واضحاً من حيث التأثير والفاعلية في مجريات الأحداث المتعلقة بحقوق ومطالب العمال الاقتصادية والسياسية.

المرحلة الأولى: وهي التي كان فيها النضال العمالي والنقابي يستفيد من مستوى الحريات النسبي، الذي انتزعته الحركة الوطنية بمواجهة المستعمر الفرنسي وبعدها من البرجوازية الوطنية، التي اضطرت لتقديم تنازلات للحركة العمالية والنقابية تحت ضغط قوة حراكها المؤثر في العملية الإنتاجية والاقتصادية بشكل عام، وهي مرحلة الأربعينات حتى منتصف الخمسينات.

المرحلة الثانية: وهي مرحله سمَتها الأساس: تقييد العمل النقابي والعمالي وجعله عملاً ملحقاً بجهاز الدولة، ويتأثر إلى حد بعيد بما يجري داخله من تطورات سياسية واقتصادية، وانعكس ذاك الإلحاق على مجمل عمل الحركة النقابية، بما فيها قدرته على مواجهة السياسات الاقتصادية الليبرالية التي جرى تبنيها والعمل على أساسها، وكان تتويجاً لها تبني اقتصاد السوق، بما يحمله من توحش وإجحاف بحق عموم فقراء الشعب السوري، بما فيهم الطبقة العاملة السورية، التي أصابها الفقر والعوز وضيق الحال بسبب تلك السياسات، كونها سياسات قدمت لقوى رأس المال كل ما يلزم لمركزة الرساميل ونهب الثروة.

التغيرات السياسية قادمة.. قادمة ولابد أن تصيب الحركة النقابية والعمالية فلنستعد لاستقبالها بما يحقق مصالحنا الوطنية والطبقية!

الحركة النقابية.. ثمانون عاماً من المخاض

يقول «ماركس» في مقدمة نقده للاقتصاد السياسي: «في إنتاج الناس الاجتماعي لحياتهم، يدخلون في علاقات محددة، ضرورية ومستقلة عن إرادتهم، وهي علاقات إنتاج تطابق درجة معينة من تطور قواهم الإنتاجية المادية».

■ عادل ياسين

تكوُّن الطبقة العاملة

الطبقة العاملة السورية مرت بمراحل متعددة في تشكلها وتبلورها كحركة عمالية، وكان هذا مرهوناً بمجموعة من العوامل، منها: مستوى الحريات السياسية والديمقراطية، ومستوى تطور العلاقات الإنتاجية، من شكلها الأول الحرفي إلى مستوى أخر، سادت فيه المكننة والتكنولوجيا الصناعية المتطورة وفق ذاك الزمان، بالإضافة لوجود عدد من المعامل التي كانت تضم المائة عامل وما فوق.

تطابق الدور الوطني والطبقي

إن اجتماع العوامل مع بعضها، مكنت الحركة العمالية من أن تكون إحدى القوى الوطنية الفاعلة في النضال الوطني والطبقي، إلى جانب القوى الوطنية في الصراع مع العدو المستعمر، من أجل إنجاز الاستقلال التام عن المستعمر الفرنسي، ومن أجل حقوقها ومطالبها المختلفة، التي لابد من انتزاعها في ذلك الوقت، كون المستعمر الفرنسي قد فرض مجموعة من القوانين والإجراءات التي قيدت الحركة العمالية، ودفعتها لابتداع أساليب مختلفة تؤمن لها إمكانات انتزاع حقوقها، بما فيها حقها في تشكيل نقاباتها المستقلة المعبرة تماماً عن مصالحها، ومنها: من أجل ثمان ساعات عمل وزيادة أجورها، وتأمين العمال ضد إصابات العمل والمرض.

الشيوعيون قادة في الحركة

الحركة العمالية في سياق تطور عملها وتوسع مهامها الوطنية والطبقية، لم تكن بمفردها بل كان إلى جانبها ومعها وفي قلب المعركة الحزب الشيوعي السوري، حيث قدم الحزب للحركة العمالية كل ما هو ضروري في معركتها الوطنية والطبقية، ابتداءً من تأسيس الكثير من النقابات العمالية، وصولاً إلى تقديم برنامج سياسي اقتصادي، إلى الانخراط المباشر في نضالاتها اليومية أثناء الإضرابات والمظاهرات، التي قامت بها الطبقة العاملة السورية، وكان هناك الكثير من القيادات العمالية الفاعلين في المحافظات المختلفة الرئيسة هم من الشيوعيين، ذكرهم شيخ النقابيين إبراهيم بكري في كتابه أراء ومواقف سياسية وطبقية.

لقد ارتكز الشيوعيون السوريون في نضالهم العمالي، على ميزان القوى الذي تغير في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإلى النهوض الوطني في مواجهة المستعمر، وعلى الخبرة الواسعة التي راكمتها الحركة العمالية العالمية «النقابية الأممية الحمراء»، وتم نقلها والاستفادة منها في سياق النضال الذي خاضته الطبقة العاملة السورية، وتمكنت من إيجاد هيكلها التنظيمي المستقل بقراراته وأدواته، بما فيها حق الإضراب والتظاهر، والتي عبرهما تم انتزاع قانون للعمل، كبديل لقانون الشغل العثماني الذي تم سارياً في زمن الاستعمار الفرنسي، باعتباره قانوناً يلبي حاجات المستعمر في قمع الحركة العمالية وتنظيمها النقابي، والذي سقط بعدها، واستبدل بقانون للعمل، تضمن الكثير من الحقوق والمطالب العمالية، بما فيها شرعنة حق الإضراب للطبقة العاملة وحركتها النقابية.

البرجوازية تتنازل للعمال

إن البرجوازية الوطنية، التي أسست لبناء صناعة وطنية مستفيدة من ظروف الحرب، كانت مضطرة لتقديم تنازلات للطبقة العاملة، تحت ضغط الطبقة العاملة نفسها، والبرجوازية تعلم بخبرتها وتجربتها وزن الحركة العمالية في العملية الإنتاجية، وما يمكن أن تفعله الحركة العمالية إذا لم تلبّ مطالبها من شل للعملية الإنتاجية، من خلال تمسكها بسلاحها الهام، وهو: الإضراب.

الصعود في الحركة العمالية

إذاً، من خلال ما سبق ذكره، يمكن أن نجمل عوامل نهوض الحركة النقابية والحركة العمالية السورية، وعوامل تراجع دورها الذي بدأ من نهاية الخمسينات بالتالي:

1ـ الانتقال من مرحلة التصنيع الحرفي إلى مرحلة التصنيع الواسع مع قدوم الشركات الأجنبية، ومع بداية دور البرجوازية الوطنية، في إيجاد صناعات متطورة، في عدد من المحافظات الرئيسة، هذا أدى إلى زيادة عدد العمال وتمركزهم في تجمعات كبيرة نسبياً عما كانت عليه في مرحلة الإنتاج الحرفي، وبالتالي تطورت مطالبهم وتنوعت حقوقهم وازداد وعيهم.

2ـ وجود الاستعمار الفرنسي وضرورة مقاومته، جعل الطبقة العاملة في مقدمة القوى الوطنية المنخرطة في مقاومة المحتل.

3ـ الدور الذي لعبه الشيوعيون، والمستمد من النهوض العام للحركة الثورية العالمية في نقل التجربة والخبرة، وفي القيادة المباشرة للمواجهة المباشرة مع المستعمر، وفي بلورة المطالب السياسية والحقوقية للطبقة العاملة.

4ـ تغير موازين القوى الدولية، وبروز دور المعسكر الاشتراكي الداعم لتحرر الشعوب ولقضية الطبقة العاملة.

الهبوط في الحركة العمالية

من منتصف الخمسينات وما بعد، بدأ العد العكسي في التراجع ليس في دور الحركة العمالية والنقابية والسورية فقط، بل على المستوى العالمي، الذي عكس نفسه بالضرورة على ما كان يجري عندنا، بالرغم من كل الشعارات التي رفعت، والتي هي بالشكل اشتراكية، ولكن الأمور كانت تسير باتجاه آخر، يؤسس للدور اللاحق لنمو وتطور ما كان يسمى بالبرجوازية البيروقراطية، التي راكمت ثرواتها من خلال وجودها في جهاز الدولة، وتحالفت لاحقاً مع البرجوازية الطفيلية، التي استفادت إلى الحد الأقصى من تعاملها مع جهاز الدولة الذي نهبته، وجعلت منه بقرةً حلوباً، هذا الواقع المستجد كان يلزم له لكي يستمر مجموعة من القوانين والإجراءات، بما فيها منع الحريات الديمقراطية والسياسية والعمل السياسي، وتقييد الحركة النقابية والعمالية ضمن إطار يمنعها من الدفاع عن حقوقها ويقيد حركتها.

مهماتنا

إن المهمة الأساس التي تواجه الحركة العمالية، هي: الخروج من الأطر التي تعيق استقلالية قرارها، وتمنعها من المواجهة مع السياسات الليبرالية، التي أفقرت الطبقة العاملة، وجعلت مستوى معيشتها متدنياً إلى حد بعيد، بسبب النهب الكبير للثروة، الذي أدى إلى تمركز عال لها على حساب الأجور وحقوق العمال.

معمل الأحذية في السويداء

لم يعد ممكناً الأخذ بحسن النية تجاه منطق الإهمال، وإضعاف القطاع العام، في ظل الأزمة الوطنية الشاملة، والتوجه بشكل فعلي للقطع مع السياسات الاقتصادية الليبرالية والقرارات الخاطئة المعمول بها سابقاً، والتي مهدت الطريق وفتحت الأبواب لتفعيل المؤامرة.

■ مراسل قاسيون

للمصانع حظوظ!

معمل الأحذية في محافظة السويداء الذي أنشئ عام 1978 بخبرة فرنسية، وكان المطلوب منه تحقيق طاقة إنتاجية عالية تصل إلى تشغيل ما يزيد عن الـ 2000 عامل على خطوط إنتاج مختلفة المواصفات، ولكن في السنوات التي سبقت الأزمة وصل عدد العمال إلى حوالي 420 عاملاً وعاملةً فقط، وتم العمل على فكرة التشغيل لدى الغير، أي القيام بنصف عملية الإنتاج وإكمال مرحلة عملية الشد اليدوي للجلود لدى القطاع الخاص مع تدريب ورشة عمل للقيام بهذه المهمة، ولكن ظروف الأزمة أدت إلى توقف العملية عام 2013، ولكن حتى الآن لم يشغل المعمل بالطاقة الإنتاجية المطلوبة، مع العلم أنه بلغ عدد العمال 167 عامل، وأما خطوط الإنتاج فهي متوقفة بنسبة 50% لأعذار كثيرة، يرى العمال أنها واهية، والدليل على ذلك ارتفاع أرباح المعمل بسبب توقف معامل الأحذية وخروجها من الخدمة في النبك ودرعا.

هل من آذان مَصغية؟

أكد العمال حاجة المعمل إلى التعاقد مع مهنيين من ذوي الخبرة في مجال صناعة الأحذية وتأمين قوالب حديثة، وتعيين عدد من العمال بعقود سنوية، للاستفادة من خبراتهم المكتسبة لزيادة الإنتاج وتحسين جودته، مشددين على مدى الحاجة إلى تنظيم دورات تأهيلية للعاملين في مجال صناعة الأحذية، لحل مشكلة التعاقد مع الخبراء، ويذكر أنه تم إصلاح وترميم وتشغيل أحد خطوط الإنتاج في قسم التركيبات في المعمل، من خلال تعديل عمل الآلات بعد توقف عن العمل دام 10 سنوات، بسبب أعطال فنية وعدم وجود قطع تبديلية، الأمر الذي ساهم برفع الطاقة الإنتاجية اليومية من 400 إلى 550 زوج من الأحذية وتوفير 30 فرصة عملٍ بعقود مؤقتة لمدة ثلاثة أشهر في المعمل، وقد ألزم قرار رئاسة مجلس الوزراء الصادر عام 2009 الجهات العامة بحصر استجرار الأحذية للقطاع العام بالشركة العامة لصناعة الأحذية، ومن المعلوم أن مقومات الإنتاج الأساس اليوم في معمل الأحذية في السويداء، تتركز على إنتاج البوط العسكري ومتوسط الإنتاج اليومي 800 زوج.

مقومات إعادة الإنتاج موجودة

هناك دراسة لتحضير بدائل تكفل سريان إنتاج المعمل، وتتضمن العمل على إنتاج الحذاء المدني الذي ينسجم مع ما يتوافر في الأسواق، ويرضي ذوق المستهلك، من حيث النوعية ومتطلبات الموضة والمنافسة في الأسواق، ولدى المعمل مخزون وافر من أفخر أنواع الجلود التي استقدمت لتصنيع الحذاء المدني في سنوات الاستقرار للمعمل، ولم تستثمر بعد، وبقيت محفوظة بظروف جيدة، وهي مواد أولية مؤلفة من جلود متميزة، وأسفل متينة بنوعيات متميزة، وبالتالي المواد الأولية متوافرة وكافية لدعم إقلاع الورشة، والمعمل بحاجة لآلات جديدة لشد الحذاء المدني، وضمان تنوع الموديلات، وبالتالي تحقيق الأرباح المطلوبة، وتشكل الحل البديل لعملية الشد اليدوي، التي تتم لدى القطاع الخاص، وتأمين الجودة المطلوبة، وإدخال تصنيع الأحذية النسائية في مرحلة لاحقة، وعوضاً عن تشغيل المعمل بكامل الطاقة الإنتاجية وتأمين فرص للعاطلين عن العمل وتذليل الصعوبات والمعوقات المتمثلة بالنقص الكبير في الكادر الفني والإداري، ونقص الخبرات لدى العمال، وقدم الآلات التي تعمل منذ أكثر من 40 عاماً، وعدم تأمين وتوفر القطع التبديلية في السوق المحلية، وعدم تعيين عمال جدد بسبب التسرب الحاصل نتيجة الإحالة على التقاعد والاستقالات، يتم الاكتفاء بعقود تشغيل عاملين لمدة ثلاثة أشهر فقط وهذه الآلية لا تؤمن استمرار الإنتاج الوطني، ودعم الصمود الشعبي في ظل ظروف الأزمة الخاصة، التي تتطلب تأمين حاجات السوريين الأساسية، ومنها: تأمين الحذاء الجيد بالسعر الرخيص.

معمل بحاجة لقرار مرابح

إن معمل الأحذية في السويداء يعد من المعامل الرابحة، وقد بلغت قيمة مبيعاته مليار ومائة وستة وسبعون مليون ليرة سورية، وتسعون ألف وثلاثمائة وخمس وسبعون ليرة سورية، وقد بلغ صافي الأرباح ما يقارب، مائة وخمسون مليون ليرة سورية، رغم الصعوبات والمعوقات الآنفة الذكر كلها والعاملون في هذا المعمل يعملون بجهدٍ مضاعف من أجل تحسين أجورهم الهزيلةً، ولديهم مطالب محقة لاستمرار إنتاجهم

تتلخص بما يلي :

1_ العمل على تعيين عمال بعقود سنوية لدعم وزيادة الإنتاج.

2_ العمل على تعيين عمال فنيين وإداريين لتعويض النزيف الحاصل على مستوى الكوادر الفنية والادارية.

3_ زيادة اعتمادات الطبابة والنقل وقيمة الوجبة الغذائية المسعرة ب 30 ل.س.

4_ دعم المعمل بخطوط إنتاج جديدة بدل الآلات القديمة، لتحسين جودة المنتج، ويمكن للمعمل أن يردّ ثمن هذه الخطوط خلال خمس سنوات، بناءً على معطيات الإنتاج الحالي.

5_ تأمين المستلزمات الضرورية لعملية الإنتاج في هذا المعمل، وتأمين القطع التبديلية اللازمة للقيام بعملية صيانة آلات المعمل.

الطبقة العاملة

تونس - حفاظاً على القطاع العام!

نظم عمال شركة الخطوط التونسية يوم 10 آذار احتجاجاً ضد اتفاق السماوات المفتوحة مع الاتحاد الأوروبي، أمام مقر الاتحاد الجهوي للشغل، للمطالبة بتعليق مذكرة التفاهم التي وقعتها تونس مع الاتحاد الأوروبي في كانون أول الماضي.

قال متحدث نقابي بالاتحاد الجهوي: إن الهدف من التحرك الاحتجاجي، هو: الحفاظ على القطاع العام، وأضاف: هناك إشارات تدل على عدم العناية بالخطوط التونسية، وزارة النقل تسرعت في الإمضاء، إذ لم يتم تأهيل القطاع للمنافسة.

ستتيح الاتفاقية للطيران الأوروبي استغلال المجال الجوي لتونس ومطاراتها، دون قيود، على أن يتم تعميم ذلك في مرحلة لاحقة على شركات الطيران العالمية.

العراق - ضد الخصخصة

تجددت التظاهرات الشعبية الرافضة لمشروع خصخصة الكهرباء في محافظة ذي قار مجدداً يوم 12 آذار، والتي انطلقت من ساحة الحبوبي بمدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار، للمطالبة بإلغاء مشروع خصخصة الكهرباء وطرد شركة هملايا المنفذة للمشروع، وكشف المتظاهرون عن قوائم أجور كهرباء صدرت مؤخراً وفق التسعيرة الجديدة، تفوق رواتبهم، وشددوا على طرد المستثمر والعودة إلى التسعيرة القديمة، وأشارت مصادر، إلى أن دوائر الكهرباء شهدت إجراءات أمنية مشددة، تمثلت بانتشار قوات مكافحة الشغب بالقرب من مقراتها.

موريتانيا - دفاعاً عن الحريات النقابية

توقف العمل يوم 14 آذار بشكل كامل في قطاع المعادن بالشركة الوطنية للصناعة والمناجم «اسنيم» في مدينة ازويرات، بحسب ما أفادت به مصادر عمالية، وأضافت المصادر: إن العمال دخلوا في إضراب عن العمل احتجاجاً على فصل عامل نقابي، يعد من أبرز القادة النقابيين في الشركة، والمساهم الأول في إضراب عام 2015 والذي استمر لأكثر من شهرين، وقرر العمال وقف الإنتاج، بعد أن أبلغت إدارة الشركة النقابي بفصله من العمل، وهو الفصل الذي وصفه مكتب عمال قطاع الإنتاج الذي كان النقابي ولد خرشف يعمل فيه: أنه «تعسفي» واستهداف مباشر له، بسبب نشاطه النقابي القانوني.

اليمن - عمال مطار سيئون

أعلن عمال مطار سيئون الدولي، عن الإضراب السلمي يوم 11 آذار لعدم تلبية وتجاوب الهيئة العامة للطيران المدني والإرصاد لمطالبهم، وتهميشهم وعدم تعاملهم كبقية موظفي المطارات الأخرى.

وقال بيان صادر عن الاتحاد العام لنقابة العمال: إن المطالب أتت للتأكيد على صرف حافز لكل موظف، وصرف علاوة الغذاء حسب ما يصرف في بقية المطارات، وصرف مساعدات وإعانات بحسب اللوائح في الهيئة، وصرف مستحقات رؤساء الأقسام وطواقم الإطفاء، بحسب ما يصرف سابقاً، بالإضافة إلى صرف تذاكر سفر للموظفين جميعهم.

وأوضح البيان: أنه انعقد يوم 8 آذار اجتماع مشترك بين الإدارة واللجنة النقابية، وممثلي الاتحاد العام للنقابات، تم فيه مناقشة المطالب العمالية، ولعدم تلبية وتجاوب الهيئة وانقضاء المهلة التي تم تحديدها بأسبوعين، تم بدء التصعيد.

اتحاد عمال حلب عقد مؤتمره السنوي

افتتح المؤتمر رئيس اتحاد عمال محافظة حلب بتلاوة التقرير النقابي متضمناً نشاط أمانات المكاتب التنفيذية خلال السنة المنصرمة وفيما يلي تقارير الأمانات والمداخلات:

■ مراسل قاسيون

أشار «محمد خير حاج حسين» أمين الشؤون التنظيمية في تقريره إلى عدة مواضيع، منها: ترميم الشواغر التي بلغت نسبتها 30 % من الملاك النقابي، ومتابعة الاطلاع على محاضر جلسات النقابات على مستوى المحافظة، وأشاد بإحداث صندوق المساعدة المركزي للشهداء والجرحى وقدم إحصاء قبل عام 2011 وما عليه الآن حيث كان عدد العاملين يتجاوز الـ 185 ألف عامل عام 2011، وأصبح الآن أقل من 75 ألف عامل.

نقابة عمال الكهرباء

تحدث رئيس النقابة «عدنان مهنا» في مداخلته عن موضوع تأخر الحكومة بحل مشكلة العهدة الشخصية، وطالب بإعادة النظر بموضوع الوجبة الغذائية، وأشار إلى ضرورة الإسراع بتأهيل المحطة الحرارية لتأمين المحافظة بالطاقة الكهربائية.

نقابة عمال التنمية الزراعية والتبغ

طالب «وضاح العاصي» بإيجاد آلية فاعلة لجهة تثبيت العمال في القطاع الخاص، والعمل على تنسيب العمال في القطاع الخاص إلى النقابات، كما طالب بتعديل قانون العاملين رقم /17/، وأشار «مصطفى كوسا» في مداخلته إلى موضوع التمديد للعامل بعد بلوغه سن الستين، وماهي الأسس المعتمدة لذلك؟ لأنه يجري تطبيق ذلك الموضوع على مبدأ «خيار وفقوس» وليس على مبدأ الضرورة والحاجة، وفي موضوع آخر نوه إلى ظاهرة انهيارات المباني السكنية فوق رؤوس ساكنيها، في بعض أحياء المدينة الشرقية وضرورة معالجة هذه المسألة من قبل الجهات المعنية، وفي سياق آخر أشار إلى أمرٍ هام يتعلق بتوقيف بعض العاملينً لدى الجهات الأمنية، ولفترات متفاوتة، وهم على رأس عملهم.

نقابة عمال الدولة والبلديات

طالب «يحيى حجو» في مداخلته بتخفيف المركزية الشديدة بدمشق عبر تشكيل لجان إدارية في المحافظات وبمشاركة التنظيم النقابي فيها، وذلك لتسهيل الإجراءات المدنية، وطالب «فادي سكيف» في مداخلته بضرورة وضع جداول زمنية من قبل الجهات المعنية بالمحافظة لإنجاز وتأهيل البنى التحتية والخدمات المختلفة.

نقابة عمال الغزل والنسيج

طالب «مازن سلوم» في مداخلته بتعيين ذوي الشهداء في الجهات العامة بدون الخضوع للاختبار، وطالب بإحداث أمانة باسم «أمانة الشهداء» ترعى مصالح ذويهم، وأكد «محمد عزوز» في مداخلته على القضايا التالية:

1_ لم يتم الإشارة في التقرير النقابي إلى واقع قطاع الغزل والنسيج.

2_ تخبط الوزارة المختصة حول الخطط المطروحة لإقلاع هذا القطاع الحيوي والهام.

3_ فقدان هذا القطاع للكوادر الفنية المختصة بهذه الصناعة، وطالب بضرورة تفعيل المعاهد العلمية وذلك لتأمين الكوادر الفنية لذلك.

نقابة عمال السكك الحديدية

طالبت «منيرفا رضوان» بزيادة التعويض العائلي والأجور، وطالبت «غفران حاضري» في مداخلتها، بتأمين جهاز تصوير بانورامي من المعالجة السنية في العيادات العمالية.

أشار «نهاد زعموط» أمين الثقافة والإعلام باتحاد عمال محافظة حلب في تقريره، إلى جملة من النشاطات التي قام بها مكتبه من نشاط رياضي ودورات لرؤساء اللجان النقابية، وتنفيذ ورشات عمل إعلامية وندوات مختلفة.

كما طالب « زكريا شحود» في مداخلته:

1_ بإحداث محطة تلفزيونية خاصة بالتنظيم النقابي، أسوة بالمحطات الأخرى.

2_ تأهيل المعهد النقابي الإعدادي، لأنه يمثل ثقافة العمل والحياة بدلاً من ثقافة الموت والقتل.

نقابة المعدنية والكهربائية

طالب رئيس النقابة «كمال عبد الرحمن» في مداخلته، أن يهتم التنظيم النقابي بثقافة دور التأمينات الاجتماعية، وإعادة تفعيل برنامج «مع العمال» التلفزيوني كما طالب بإحداث معهد تعليمي خاص باتحاد عمال المحافظة، لأبناء الطبقة العاملة، وبأسعار تشجيعية، وأشار في مداخلة ثانية بضرورة النظر بواقع الدواء من حيث ارتفاع أسعاره من جهة وفقدان بعض أنواعه من جهة أخرى، كما طالب بإعادة العمل بالبطاقات التموينية وربطها بالمؤسسات الاستهلاكية، وتشميل أبناء الطبقة العاملة بالحسم من الرسم الجامعي للتعليم الموازي أسوة بأبناء المعلمين، وطالب أيضاً بإعادة النظر بسعر المتر المربع للسكن العمالي.

إعادة العمل بالبطاقات التموينية وربطها بالمؤسسات الاستهلاكية وتشميل أبناء الطبقة العاملة بالحسم من الرسم الجامعي للتعليم الموازي

الخدمات والشؤون الصحية

أشار أمينها «خالد كف الغزال» في تقرير مكتبه، إلى نشاط أمانته خلال عام 2017 بما يتعلق بصندوق التكافل الاجتماعي، وأشار إلى أنه تم تجاوز عجز الصندوق من خلال سحب الودائع المالية لبعض النقابات على هيئة قرض من أجل صرف تعويضات العاملين الذين أحيلوا على المعاش والوفاة والاستقالات، ويتم صرف تعويضها لغاية النصف الأول عن عام 2017، كما أشار في تقريره أنه تم ترخيص الصيدلية العمالية في حي المنشية القديمة.

نقابة عمال النقل البري

طالبت «لينا الأشتر» بمداخلتها بتحويل فوائض الأرباح للصيدلية العمالية إلى صندوق التكافل الاجتماعي، من أجل عدم تأخير صرف هذا التعويض لمستحقيه من الأخوة العمال.

الشؤون الاقتصادية والتشريع

أشار أمينها «سامي موسى» في تقريره المقتضب إلى كثرة الزيارات الميدانية للمحافظة وتجمعاتها العمالية، دون أن ينعكس هذا بشكل فعلي، على حلّ ما تعاني منه من مشاكل كثيرة.

نقابة عمال المواد الغذائية

طالب رئيسها «إبراهيم النهار» في مداخلته بالأمور التالية:

1_ يعاني قطاع المخابز من نقص شديد باليد العاملة الفنية، وبالرغم من ذلك يقوم العمال في هذا القطاع الحيوي الهام بتأمين الرغيف دون انقطاع لكل المواطنين مدينةً وريفاً، ولا يلقون الاهتمام المطلوب من الحكومة.

2_ تأهيل معمل الخميرة بأسرع وقت وذلك لأهمية هذه المادة في صناعة الرغيف، وتأهيل معمل البسكويت والبيرة في شركة الشرق.

نقابة عمال الإسمنت والأترنيت

نوه «عبد المنعم أمير علي» في مداخلته عن الحجم الكبير من النفايات المتكدسة بالقرب من المقلع العائد للشركة العربية للإسمنت، مما يعيق العمل في هذه الشركة، وطالب بترحيل هذه النفايات، إلى مكانها السابق في منطقة «تل الضمان» بعد تحريرها.

قدم رئيس المؤتمر ثلاثة مقترحات على أعضاء المؤتمر وقد تم التصويت عليها بالإجماع وهي:

1_ إعادة تأهيل المقصف العمالي ووضعه بالخدمة وبإشراف نقابة عمال الخدمات السياحية.

2_ إقامة معهد تعليمي بإشراف اتحاد عمال المحافظة، خاص بأبناء الطبقة العاملة، وبأسعار مشجعة.

3_ إنشاء صندوق مساعدة اجتماعية للعمال المتقاعدين يشرف عليه اتحاد عمال محافظة حلب.

عن الجَوْسسة والعالم المجنون .. وتحرير العقل!

بغض النظر عن مستوى الابتذال الذي تتسم به الحملة البريطانية ضد روسيا من الناحية السياسية والقانونية، إلا أنها لم تأتِ خارج سياق إصرار بعض النخب الغربية على شيطنة روسيا، وتقديمها كبعبع للرأي العام العالمي والمحلي، ليبرر المركز الإمبريالي الغربي من خلال ذلك سياساته وسلوكه في العلاقات الدولية المستمدة، من مرحلة الهيمنة الغربية، وهي، أي «الحملة» ليست خارج سياق الوضع الدولي المتوتر أصلاً.. فمع كل نشرة أنباء، نسمع خبراً عن جبهة صراع جديدة، سواء عبر استيلاد جبهات مشتقة في صراع قائم، أو من خلال افتعال بؤر توتر وجبهات صراع لم تكن قائمة.

■ كفاح سعيد

دائرة الصراعات تتسع في عالم اليوم: تراجع البورصات، إفلاس البنوك، وحرب العملات، ما يجري في سوق النفط أو سوق السلاح والذهب والمعادن الثمينة الأخرى، الهجرات الجماعية، الخلافات بين دول الاتحاد الأوربي، والخلافات بين الاتحاد والولايات المتحدة، تفشي العسكرة، الإرهاب، وتنامي التطرف.. الحروب في سورية أو اليمن أو العراق أو أفغانستان، وليبيا، ظاهرة حفلات القتل الجماعي المتكررة في المدارس والنوادي الأمريكية، إلى محاولات مصادرة بيت «ابن الله» في القدس، من طريق الحرير الجديد، إلى كولومبوس الجديد والإبادة الجديدة، وحرب الجوسسة منذ انتخاب ترامب، وانتهاءً بـ «سكريبال» الذي توشك الساعة أن تقوم لأجل دمه المقدس!..

على امتداد الكرة الأرضية يرغي الحقل الاجتماعي ويزبد، يتقيأ كل ما تراكم في القاع في مرحلة هيمنة الأخضر«الدولار» ويكشف حتى للأعمى والأصم، السم الذي كنا نتجرعه منذ أربعة عقود.. عن الغنى الكاذب، والوفرة الكاذبة، والاستقرار المخادع، والديمقراطية الكاذبة، والحرية المقلوبة على رأسها، والأمان المخاتل...

أما ما أتحفونا به، قبل ثلاثة عقود تحت مسمى عصر الديمقراطية وحقوق الإنسان، أصبح في الواقع عصر حروب ونزاعات، أما محاربة الاستبداد والديكتاتورية، والإرهاب، فتمخضت وأنجبت، «ميني ديكتاتوريات» حيث خرجت كل العصبيات الدينية والقومية والمذهبية والقبلية، «صناعة أو أصالة» من المستنقع الرأسمالي، أما من انطلى عليه ذاك الدجل الإعلامي، فها هو صاحب الجلالة والحاكم الذي لا حاكم بعده «التاريخ» يسخر منه، يقهقه ملء شدقيه.. تباً للحسابات الخاطئة!

.. هذه الصراعات كلها، وإن كانت تتجلى في كل منطقة حسب ما هو ملموس وخاص، هي مفردات، وعناصر جزئية لا يمكن فهمها فهماً صحيحاً ضمن شروطها المكانية الخاصة فقط، فكل واحدة منها، هي بمعنى ما، حلقة من حلقات الصراع الدولي، وصدىً للصراع الأساس، وتحديداً الصراع الجاري حول الهيمنة على القرار الدولي من عدمها، حول التحكم باتجاه الصراع، حول القبول بوجود قوى دولية لها رأي مختلف، فكل بؤر التوتر اليوم على علاقة تفاعل مباشرة، مع الحلقة الأساس تلك، وهذا التنافس الذي بات على أشده في الاقتصاد والسياسة، والثقافة، والعلوم، هي كلها ظواهر في هذا السياق، بدلالة أنه سرعان ما تتوتر الأوضاع في أية منطقة، أو في أي مجال، تجري عملية استقطاب دولية حادة حول الموقف منها، بدءاً من «أغنى» دولة في العالم، حيث لا تكف مطابع بنكها المركزي عن طباعة الأخضر على مدار الساعة، وانتهاء بأية دار للأيتام، أو خيمة على أطراف الصحراء.

ما الذي يحدث؟ هل استوطن الجن روح هذا العالم، وأصبح ممسوساً؟ ومن أين أتى كل هذا الموت المتنقل بين جهات الأرض الأربع، حتى بدا للكثير من الناس أنه لا مكان للعقل على كوكب من المفترض أن سكانه عقلاء، وأنه يتجه رويداً رويداً نحو الجنون... والانتحار؟

جوهر هذه الأزمات، ومحركها هو المأزق الذي يمر به المركز الإمبريالي الغربي، واستكلابه للحفاظ على مواقعه المهددة، وكل ما عدا ذلك تفاصيل، هي دلالات متكررة على إفلاس النموذج المهيمن على مدى عقود، وأوصل البشرية إلى هذا الحضيض، وأننا ندفع ثمن نزول الدولار عن العرش، هل هناك شك بعد الآن، بأن الرأسمالية المأزومة تنتج الحروب، وإن الحرب هي معادلها الموضوعي، وأن الحرب في هذا المستوى من التطور التكنولوجي هي الجنون، وأن من يريد البراء منه عليه أن يحرر العقل، وتحرير العقل يعني البحث عن حل خارج هذه المنظومة بأكملها؟؟

من هو قاتل الجاسوس؟

قال نيكولين الخبير السابق في اللجنة الدولية المعنية بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية: من السابق لأوانه تحميل هذا البلد أو ذاك المسؤولية عن حادث تسميم الجاسوس الروسي المنشق سيرغي سكريبال وابنته في بريطانيا، لكنه أشار إلى أن الغرب لا يهتم إطلاقاً بالبحث عن المذنبين الحقيقيين، وكشف الخبير الدولي، عن أن عملية إتلافِ مخزون من مادة «نوفيتشوك» المشلة للأعصاب «المستخدمة، وفقا للندن، في محاولة اغتيال سكريبال»، كانت تتم في أراضي جمهورية أوزبكستان السوفيتية في العام 1999، تحت إشراف الولايات المتحدة، دون مشاركة أية دولة ثالثة.

وأورد نيكولين: أن واشنطن أخذت آنذاك على عاتقها كل التكاليف المتعلقة بنقل المواد والعينات القيمة، ذات الصلة بغاز «نوفيتشوك» المشل للأعصاب من أوزبكستان «إلى ما وراء المحيط»، لكن لا أحد يعرف حتى الآن إلى أين نقلت هذه المواد كلها بالذات.

واعتبر نيكولين: أن رفض السلطات البريطانية قبول مشاركة الدولة الروسية في التحري عن ملابسات الواقعة، يدعم الترجيح بأن خبراء بريطانيين أو أمريكيين هم الذين يقفون وراء محاولة الاغتيال.

ولفت إلى أن مدينة سالزبوري جنوب غرب بريطانيا، حيث تم تسميم سكريبال، تقع بالقرب من مدينة Porton Down العلمية، التي تحتضن أحد المختبرات الأكثر سرية التابعة لوزارة الدفاع البريطانية.

ما سبق أعلاه، يشير إلى أن قضية محاولة الاغتيال تسمماً، ليست قضية أساسية بذاتها بالنسبة للسلطات البريطانية، بل إن ما جرى ويجري من قبل هذه السلطات، حسب آراء بعض المحليين والسياسيين، هو: استثمار هذه القضية واستخدامها كذريعة لتوظيفها سياسياً عبر تضخيمها وتسويقها وجعلها أزمة سياسية ودبلوماسية ذات طابع دولي، من أجل تحقيق غايات وأهداف بعينها، وتثميرها، من خلال إلقاء الاتهامات جزافاً على الجانب الروسي، دون البحث عن المذنبين الحقيقيين، وتحقيق جملة أهداف يمكن تلخيصها بالتالي:

-السعي إلى توتير العلاقات الروسية الأوربية عبر القاطرة البريطانية هذه المرة.

-محاولة التأثير السلبي على الداخل الروسي، خاصة مع اقتراب موعد الاستحقاقات الانتخابية.

-شكل جديد من أشكال الضغط المستمرة على روسيا، عسى يتم الحصول على تنازلات من قبلها على مستوى قضايا الصراع الجدية والأساسية على المستوى الدولي.

-زعزعة التوازن الدولي الجديد بقواه الصاعدة، ومحاولة لتشويه نمط العلاقات الدولية التي يتم ترسيخها عبره.

-إبعاد الأضواء عن الخلافات الدولية العميقة الناشئة والقائمة على نمط العلاقات الدولية المتهالكة في الفضاء السياسي القديم.

-مسعى يائس لاستعادة الهيمنة على القرار الدولي وصناعته.

-تسويق قضية جديدة في «بروباغاندا» شيطنة روسيا سياسياً وإعلامياً، من ضمن حملات تشويه الخصوم المستمرة.

وربما يمكننا القول أخيراً: إن التعاطي مع هذه القضية من قبل المؤسسة الرسمية البريطانية، ومن لفّ لفها على مستوى العلاقات الدولية بفضائها القديم، بهذا الشكل، هو تعبير عن الابتذال في الوعي السياسي الذي يظهر بالأزمات الرأسمالية دائماً وأبداً، بغاية صرف أنظار الرأي العام عن أزماتها العصية عن الحل، بانعكاساتها الاقتصادية الاجتماعية السلبية والعميقة، عبر تشويه الخصوم وشيطنتهم.

هيئة عرقلة التفاوض

دأبت بعض الأوساط في هيئة التفاوض، وبالدرجة الأساسية متشددو منصة الرياض على إطلاق تصريحات، ومواقف غير مسؤولة، أقل ما يقال عنها، أنها استهتار بدماء السوريين، ونفخ في رماد الأزمة، وسعي إلى استدامة الاشتباك القائم، بعد أن استطاعت القوى الجادة دفع العملية السياسية إلى الأمام، وإحداث تراكمٍ هامٍ يمكن أن يفضي إلى وضع جديد في البلاد، فمنذ بيان الرياض 2، وما تضمنه من شروط مسبقة، ومروراً بالموقف من مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي، والتصريحات المتكررة لبعض رموز منصة الرياض، إلى البيان الصادر باسم هيئة التفاوض يوم أمس، إلى المؤتمر الصحفي لرئيس الهيئة اليوم، كلها مواقف لا معنى لها، إلا بقاء العملية السياسية في حالة جمود، لدرجة تسمح لأي متابع بالقول: إن هذه الهيئة تسعى إلى عرقلة التفاوض، أكثر مما تعمل من أجل التفاوض.

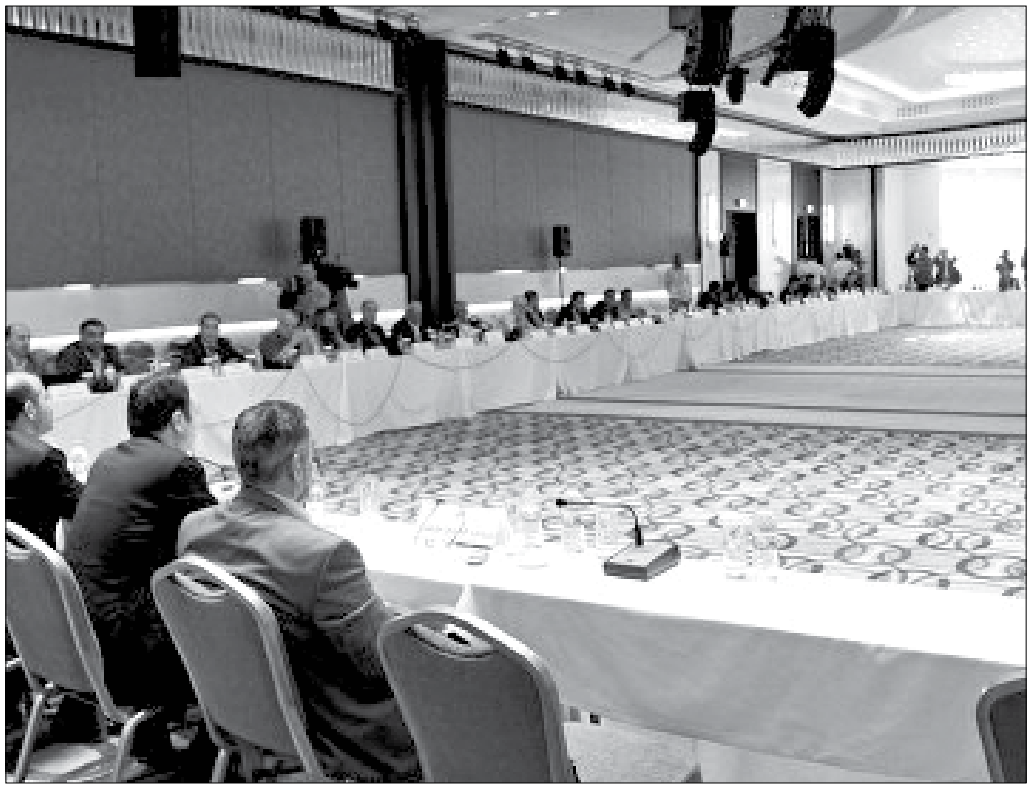

■ المحرر السياسي

العنوان العريض للعرقلة، يكمن في: محاولة تجاوز هؤلاء لصلاحياتهم، متجاهلين بأن المهمة الوحيدة للهيئة، هي: التفاوض المباشر مع النظام، وأن هذه المهمة هي مبرر وجودها أصلاً، لتنفيذ القرار 2254 ، وكل ما عدا ذلك ليس إلا اجتهادات بائسة، لم تثبت الوقائع صحة أي منها، والمفارقة اللافتة في هذا السياق، هي: أن هذا التجاوز ليس مشكلة بذاتها، بل تفرخ سلسلة تعقيدات أخرى، وأهمها: تقديم الذريعة تلو الذريعة، للنظام لعدم الانخراط في التفاوض المباشر، مما يضع موضوعياً على بساط البحث مبرر وجود الهيئة، فلا معنى لاستمرار وجود هذا الكيان أصلاً دون التفاوض المباشر، اللهم، إلا إذا كانت السياحة السياسية في عواصم محددة، واستجداء وتوسل «المساعدات»، هي ديدن البعض، و« انتصاراً» لدماء السوريين؟! ودائماً، لا جديد لدى هؤلاء المتشددين، فأمام كل استنفار ملتبس من هذا النوع، يعيد هؤلاء الحديث عن آلام السوريين، ودمائهم، والتي تستفز حقاً كل المشاعر الوطنية والإنسانية، ولكن، واللافت: أنه كلما تحدث هؤلاء بهذا المنحى، ازداد سفك الدم السوري، في علاقة طردية، تزيد تعقيد الأوضاع باستمرار.

عـوداً على بـدء، تشكلت هيئة التفاوض للمعارضة السورية، من منصات الرياض والقاهرة، وموسكو والمستقلين كإطار مشترك للمعارضة السورية، رغم اختلاف الرؤى والمواقف في العديد من القضايا، لحل مشكلة ذات طابع تقني تتعلق بالتحضير لإجراء مفاوضات مباشرة مع النظام، بوفدٍ واحد، وذلك كما ينص عليه القرار 2254.

ويعتبر تشكيل الوفد الواحد تطوراً هاماً في مسار العملية السياسية، كونه أحد ضروراتها، وكونها ضربت برهانات قوى الإعاقة في مختلف الأطراف عرض الحائط، بعد أن تأكد بالملموس إمكانية توافق السوريين في حال وجود قوى جادة وعملية، دون أن يغيب عن بال قوى المعارضة الوطنية، تعقيدات العملية التي تتطلب الجمع بين المرونة لـزوم التـوافق، والمبدئية التي تستوجبها المصالح الوطنية العامة، للوصول إلى الهدف الأسـاسـي، ألا وهـو: التـفـاوض المـبـاشر، باعتباره طريقاً إلزامياً للبدء بالحل السياسي التوافقي، وإيقاف الكارثة الإنسانية، والتغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

إن هيئة التفاوض بهذه التركيبة، يعني أنها لا تتبنى برامج منصة من المنصات، وليس مطلوباً منها ذلـك بـالأصل، بل لها وظيفة محـددة وهـي: إجـراء التـفاوض مع الوفد الحـكومي، لتنفيذ القرار 2254 الذي يعتبر برنامج الحد الأدنى المشترك، بين السوريين لتجاوز الأزمة، أما استمرار متشددي الرياض بالدوران في تلك الحلقة المفرغة، التي ساهمت في دفع أوضاع البلاد من مأزق إلى مأزق، استناداً إلى الشروط المسبقة، بما يخالف توازن القوى، والقرارات الدولية، يضع هيئة «عرقلة التفاوض» أمام أحد خيارين:

ـ إما أن يستدركوا الموقف، ويعودوا إلى رشدهم، وتعود الهيئة إلى حجمها الطبيعي، ووظيفتها المحددة.

ـ أو تغيير هيكلية الهيئة، بما يسمح لها بأن تؤدي دورها الوظيفي.

إن حالة الإرباك والتردد التي تخللت حديث رئيس هيئة التفاوض اليوم في مؤتمره الصحفي، والخطاب «حمّال الأوجه» يكشف حجم المأزق الذي تعاني منه قوى التشدد، بعد انسداد الطريق أمام خياراتها، وعمليات الفرز الجارية بين المسلحين في الغوطة، فما من جديد لدى رئيس الهيئة، سوى التمسح بأذيال الحملة الدعائية، حول الكيمياوي، واستهداف مناطق خفض التصعيد، وسوى الهجوم والتشكيك المستمر بالدور الروسي، أي الانزلاق أكثر فأكثر إلى متاهة التجاذبات الدولية، والإقليمية، التي تتجاوز الأزمة السورية أصلاً، و إمكانية الاستفادة منها، واستحضار أوهام تدخل عسكري ما، حتى لو كانت حرباً عالمية، تدمر ما تبقى من البلاد، ناهيك عن ازدواجية المعايير حول كل من الغوطة وعفرين على بيل المثال لا الحصر.

التمسح بأذيال الحملة الدعائية حول الكيمياوي واستهداف مناطق خفض التصعيد

■ موقع قاسيون الالكتروني

بيان من منصة موسكو

أصدرت هيئة التفاوض السورية مساء اليوم بياناً سياسياً جديداً حول الغوطة الشرقية، وفيما يلي نوضح التالي:

1ـ جرى اعتماد البيان، بعد إدخال تعديلات جوهرية عليه لم نكن حاضرين على إدخالها.

2ـ تضمن البيان اتهامات لروسيا باستخدام أسلحة محرمة دولياً، وهذا ما يتطابق مع الحملة الأمريكية بخصوص إيجاد مبرر للقيام بعدوان على سورية، وواضح أنّ البعض في الهيئة، ينفذ نهجاً جديداً تمهيداً لسياسة جديدة تريد أن تتبعها أمريكا.

3ـ يؤكد الكلامَ السابقَ، التأييدُ التي أبدته أطراف متعددة ضمن الهيئة لما جاء في كلمة السيد هادي البحرة على هامش جلسة مجلس الأمن، والتي ألقاها باسم الهيئة دون تشاور كما وضحنا سابقاً، وطالب فيها ليس بقرار تحت الفصل السابع فحسب، بل وبتدخل عسكري من خارج مجلس الأمن الدولي.

4ـ في النقاشات التي سبقت إصدار البيان، طالب ممثلونا في الهيئة بأخذ الواقع الموضوعي بعين الاعتبار، وعدم تبرئة تلك الفصائل ـ من بين فصائل الغوطة ـ التي رفضت إخراج النصرة، والتي تجري المعارك الكبرى الآن في مناطقها، والتي لا يمكن توصيف سلوكها اتجاه المدنيين سوى أنها تحتجزهم كدروع بشرية، في حين بدأت التهدئة تأخذ مسارها في أجزاء الغوطة التي أخرجت النصرة.

5ـ جرى رفض جميع محاولاتنا لبحث مسألة عفرين بشكل موضوعي والحديث عنها، بحجة أن المهاجم التركي هو «حليف». وعليه، فإننا باسم منصة موسكو، وكأعضاء في الهيئة، نعلن ما يلي:

أولاً: إن شرعية الهيئة مستمدة من القرار 2254 بصفتها هيئة تفاوضية وليس بأية صفة أخرى، وعليه فإن الترويج لعمل عسكري من خارج مجلس الأمن والسكوت عنه، ومحاولة التصرف ككيان سياسي، يغير من وظيفتها بشكل جوهري ويفقدها هذه الشرعية.

ثانياً: إنّ هذا يدفعنا نحو القطيعة مع هذا السلوك، والـذي وضعت الهيئة من خلاله نفسها خارج العملية التفاوضية وخارج الحل السياسي.

ثالثاً: إنّ القطيعة لا تعني بحال من الأحوال الانسحاب من الهيئة، بل تعني بالضبط أننا سنعمل على أن تستعيد الهيئة دورها كهيئة مفاوضات عبر القوى المتوازنة في المعارضة، والتي تعمل للحل على أساس 2254.

رابعاً: سنبلغ الأمم المتحدة فوراً بالوضع المستجد ونطلب منها اتخاذ الإجراءات اللازمة.

16/آذار/2018

الحل السياسي وقعقعة السلاح

تصاعدت في الآونة الأخيرة التصريحات النارية التي أطلقتها قوى العدوان الأمريكي والفرنسي مهددةً بتوجيه ضربة عسكرية للجيش السوري بذريعة «استخدام» الأخير للسلاح الكيميائي، الذي لم يثبت حصوله حتى من قبل مطلقي تلك الاتهامات، والتي يراد منها إيجاد الذرائع التي تخولهم من التهديد بالضربات العسكرية المباشرة

■ عادل ياسين

، والمقصود بها الحلول السياسية، التي أخذت تشق طريقها بالرغم من آلة الحرب، التي تعمل على الجبهات المختلفة، والتي تُسعرها الدول التي لها مصلحة مباشرة في تقويض خطوات الحل السياسي، والإبقاء على الفوضى وبؤر التوتر، وإدامة الاشتباك يساعدهم ويتماهى مع هذه المواقف القوى المتشددة التي ترى في التصعيد الأمريكي خشبة الخلاص من مأزقها السياسي الذي أوقعت نفسها به، جراء عدم قدرتها السياسية في الذهاب نحو الحل السياسي، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها القرار 2254 بالرغم من تأكيدها اللفظي على تبنيه والعمل وفقه، وحتى هذا التبني يتناقض مع دعواتهم الأخيرة بضرورة أن يذهب مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار على أساس البند السابع، من أجل حماية المدنيين في الغوطة الشرقية، أو أن تتخذ بعض الدول قراراً من خارج مجلس الأمن من أجل توجيه ضربة عسكرية للجيش السوري، كرد على المعارك الجارية في الغوطة الشرقية، وهم بهذا الموقف يستدعون العدوان الخارجي من أجل مساعدتهم على «حماية» المدنيين مع العلم أن هذا العدوان الذي تستقوي به معارضة الرياض، هو الذي قتل المئات من المدنيين في الرقة ودير الزور وغيرها من المناطق السورية ولم تخرج عنهم أية إدانة لهذا العدوان على أبناء شعبنا في تلك المناطق وآخرها العدوان التركي على منطقة عفرين.

إن العدو الأمريكي المأزوم في بنيته، وبالتالي المأزوم في اتخاذ قراراته التي تتوافق مع القانون الدولي في حل الأزمات، يجد في لغة الحرب التي يطلقها مخرجاً له ليؤكد على أن دوره ووجوده في منطقتنا مازال مؤثراً وفاعلاً، وأن أدواته العسكرية والسياسية ما زالت صالحة للقيام بمهماتها التي تخدم مشروعه، وآخرها المناورات العسكرية الواسعة بين جيش العدو الصهيوني والعدو الأمريكي، التي جرى فيها اختبار واسع لقدرات الجيش الصهيوني على القيام بعملياته الردعية، ومن خلال تلك المناورات أراد الأمريكان توجيه رسائل مباشرة للروس بأنهم جاهزون للاشتباك، وعلى الروس تغيير موقفهم. ولكن الرد الروسي جاء صاعقاً من خلال ما طرحه الرئيس الروسي بوتين في خطابه حول منظومة السلاح الروسي، وقدراتها القتالية والتدميرية المتطورة وكذلك الرسالة التي وجهها وزير الدفاع الروسي: بأن روسيا ستدمر منصات الصواريخ المنطلقة بالإضافة إلى تدمير الصواريخ نفسها بحال نفذ الأمريكان تهديدهم بضرب دمشق أو أي من حلفاء الروس.

إن الحل السياسي سيشق طريقه بالرغم من قعقعة السلاح هنا أو هناك، وموازين القوى التي تغيرت سترغم الأمريكان وأدواتهم على الذهاب نحو الحل السياسي، الذي سيؤمن وحدة سورية أرضاً وشعباً، وسيدفع نحو التغيير الديمقراطي والجذري، الذي سيمكن الشعب السوري بمكوناته السياسية والاجتماعية كلها من سلطته الحقيقية.

عفرين .. حتى لا يكون القادم أخطر

رغم أن قوات الاحتلال التركي، باتت على أبواب عفرين، لا بل تشير بعض التقارير الإعلامية إلى سيطرتها على وسط المدينة، إلا أننا لا نظن بأن المعركة انتهت، أو أن العدوان التركي قد حقق غاياته، رغم الخسائر الكبرى في الأرواح والممتلكات، التي تتوجت بعمليات النزوح الجماعي، واحتمال حدوث كارثة إنسانية ما لم يتم استدراك الموقف.

هذه النهاية الدراماتيكية، لا تعني الاستكانة، والانسياق وراء الشحنات العاطفية– والانفعالات وتفريغها في غير موضعها المطلوب، وتوظيفها لتوجيه الرأي العام، إلى مسارات خاطئة تؤدي إلى الدخول في مأزق جديدة، بل إن الموقف يستدعي التأمل واستخلاص العبر الضرورية، لخروج سورية عموماً، ووحدات الحماية وأبناء عفرين بشكل خاص، بأقل الخسائر، لا سيما وأن أركان دولة الاحتلال التركي، تهدد علناً بأن المعركة لن تقف في عفرين:

الحذر من توظيف هذه الكارثة أمريكياً، لإيجاد موطئ قدم لها في عفرين، وتعزيز وجودها العسكري في الشمال السوري عموماً، فلطالما لجأت الولايات المتحدة إلى عمليات الهندسة الاجتماعية، لتحقيق أهداف جيوسياسية، فمن الواضحً أن التعاطي الأمريكي مع هذه المسألة ومنذ معركة عين العرب، يقوم على تحويل الشمال السوري، والمسألة الكردية في سورية إلى ساحة للتجاذب الإقليمي، والدولي، لتوريط بعض القوى، وابتزاز بعضها الآخر، خصوصاً مع الإشارات الضمنية في تصريحات المسؤولين الأتراك، بتقاسم النفوذ مع الولايات المتحدة في أماكن وجودها العسكري.

إن مراجعةً عقلانيةً ومسؤولةً، تتطلب إعادة المسألة إلى موقعها الطبيعي، أي: التعاطي مع المسألة باعتبارها جزءاً من المسألة السورية، فمثل هذا الموقف من شأنه أن يضع الجميع أمام مسؤولياته التاريخية، بمن فيهم الحليف الروسي، والنظام، والدول الضامنة، في العمل على إيجاد حل سريع، من شأنه أن يلجم العدوان التركي، ويسرع بخروجه من الأراضي السورية، والأهم أنه يمنع الولايات المتحدة من اللعب على الحبال، والاستفادة من الظرف الناشئ لضرب الكل بالكل، إن التأكيد الدائم على أن المسألة هي مسألة وطنية سورية، لا ينفي خصوصيتها الكردية، بل يعززها ويحميها، ويوجهها في الاتجاه الصحيح، وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعاطي وفق البعد الوطني السوري مع المسألة، يستوجب من القوى النافذة في الشمال السوري، وبالدرجة الأولى تيار الإدارة الذاتية ببناها السياسية والعسكرية كلها، الانخراط في العملية السياسية الجارية، باعتبارها الطريق الوحيد لبناء سورية الجديدة، سورية ديمقراطية، مستقلة وموحدة، تضمن حقوق أبنائها كلهم، بما فيه إيجاد إطار وطني ديمقراطي، متوافق عليه.

أما بناء استراتيجيات خاصة، خارج سياقات التوافق الدولي، وخصوصاً القرار 2254والدخول في متاهة الصراع الدولي والإقليمي، وأوهام الاستفادة من التناقضات، فإن نتيجتها الوحيدة، استدامة مأساة عفرين وتمددها، ومن شأنها التفريط بزيادة الوزن النوعي للمسألة الكردية، وتضحيات أبطال وبطلات الكرد في عفرين وغيرها، ضد الإرهاب، وضد العدوان التركي، وتوظيفها لصالح الغير.

بيان من حزب الإرادة الشعبية حول احتلال عفرين

حزب الإرادة الشعبية

تستمر تركيا في عدوانها على سورية وسيادتها، وقد وصلت اليوم إلى احتلال عفرين بشكل كامل بعد تهجير سكانها تحت وقع الجرائم التي ارتكبتها؛ واقتلعت بذلك مئات الالاف من السوريين من بيوتهم واضعة إياهم ضمن ظروف مأساوية. وبذلك تسهم تركيا في زيادة انتهاك السيادة السورية التي يتعاظم انتهاكها مع كل يوم تستمر فيه الأزمة دون حل.

إنّ المدخل الاساسي لاستعادة السيادة السورية كاملة هو تنفيذ الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254 ومخرجات مؤتمر سوتشي، وعبر هذا الطريق وحده يتحقق اللجم النهائي للعنتريات الأمريكية التي تهدد بعدوان عسكري مباشر على سورية.

زيتون صحنايا قيد التموت.. فهل من منقذين؟

أشجار الزيتون المعمرة في بلدة صحنايا أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الهلاك والفناء النهائي، وذلك بسبب رئيسي يتمثل بشح المياه كمشكلة رئيسية، إن كان على مستوى انخفاض معدلات الهطولات المطرية، أو على مستوى جفاف نهر الأعوج، الذي يعتبر شريان الري التاريخي للأراضي الزراعية في المنطقة، عبر فرعه المسمى «الصحناوي».

■ نوار الدمشقي

وقد تضافرت ظروف الحرب والأزمة، مع مشكلة الجفاف، لتأتي وبالاً على هذه الأشجار، خاصة مع التفلت تجاه عمليات التحطيب الجائر لها، والتعدي على الأراضي الزراعية لتحويلها إلى مناطق مخالفات سكنية.

مياه الشرب أولوية والأرض للتصحر!

شح المياه في بلدتي صحنايا والأشرفية، يعتبر مشكلة مستعصية ومركبة ومزمنة، وقد تم السعي الرسمي خلال السنوات الماضية على إيجاد حلول لتأمين مياه الشرب للأهالي كأولوية، بما يؤمن احتياجاتهم الضرورية، وعلى الرغم من تحسن الوضع على هذا المستوى نوعاً ما، إلا أن المشكلة ما زالت قائمة، بانتظار الحلول الجذرية لها، حيث ما زال الأهالي حتى الآن يؤمنون نقص حاجتهم من المياه عبر الصهاريج.

أما على مستوى المياه اللازمة للري، سواء لبساتين الزيتون، أو للأراضي الزراعية بشكل عام، فما زالت الحلول الرسمية قاصرة ومحدودة لدرجة العجز عن تأمين الحاجة المناسبة من المياه، بما يؤمن بقاء هذه الأشجار على قيد الحياة، ويحد من التصحر والجفاف المنتشر توسعاً في المنطقة على حساب الأراضي الزراعية فيها.

عشرات الآلاف من الأشجار إلى اليباس

أشجار الزيتون والمنتجات الزراعية الأخرى، ما زالت تعتبر مصدر رزق أساسي للكثير من الفلاحين مع أسرهم في المنطقة، وقد فقد هؤلاء جزءاً هاماً من مصدر رزقهم هذا، بسبب نقص مياه الري والجفاف الذي أتى على إنتاجهم ومردوديته، مما جعل من واقع معيشتهم أكثر بؤساً وترديا، مع حال من العجز واليأس على تحسين واقعهم، بسبب اللامبالاة الرسمية تجاه هذه المعاناة.

فعشرات الآلاف من أشجار الزيتون، حيث قدر عدد هذه الأشجار بحوالي 35 ألف شجرة بعضها عمره 500– 600 عام، وغيرها من الأشجار المثمرة، بالإضافة لآلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية، مهددة باليباس والتصحر في المنطقة بنتيجة الجفاف وشح المياه، والسبب الرئيسي بذلك هو عدم الاهتمام الرسمي بهذه المشكلة، مع آثارها السلبية الآنية والمستقبلية، سواء على مستوى الواقع المعيشي للفلاحين، أو على المستوى الاقتصادي العام، وحتى على مستوى البيئة والطبيعة.

جهود أهلية ومجتمعية!

محدودية الحلول الرسمية، والتي تركزت على مياه الشرب فقط كأولوية، وانعدامها على مستوى مياه الري، فرض على الأهالي أن يبحثوا عن حلولهم الجماعية الخاصة، والتي أثمرت بعضها بالتعاون مع البلدية، وبعض الجهات الأخرى، بإعادة تهيئة وتنظيف أقنية نهر الأعوج في البلدة، بعد أن تم الإفراج عن جزء منها، إلا أن استمرار جفافه جعل من هذه الأقنية عبارة عن أقنية للمياه الملوثة والآسنة، ومع ذلك يتم إرواء مساحات زراعية منها، مع عدم إغفال ما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج سلبية على الصحة، نتيجة استهلاك هذه المنتجات من قبل المواطنين.

كما سعت جمعية أصدقاء البيئة في صحنايا، والتي أسست بعام 2011 من قبل بعض المهتمين بالخدمة العامة في البلدة، إلى إيجاد حل لمشكلة مياه الري، عبر اقتراحها حفر آبار مخصصة لهذه الغاية في البلدة، مشفوعة بالدراسات والمخططات، وقد تكللت جهودها عام 2016 بالحصول على موافقة من وزارة الموارد المائية، بالإضافة لبعض الجهات الرسمية الأخرى، من أجل حفر بئرين بأراضي أملاك الدولة في محيط البلدة، وقد تم الحصول على التراخيص القانونية لحفر هاتين البئرين، وذلك لري أشجار الزيتون، مع العلم أن الموافقات الرسمية لم تقترن بتغطية التكاليف المترتبة على حفر الآبار وصولاً لوضعها في الاستثمار.

أمام مشكلة تأمين التمويل اللازم لهذا المشروع الحيوي والهام لجأت الجمعية للبحث عن ممولين بعيداً عن الجهات الحكومية الرسمية من أجل تنفيذه

مشكلة التمويل؟

أمام مشكلة تأمين التمويل اللازم لهذه الغاية، ولهذا المشروع الحيوي والهام، فقد لجأت الجمعية للبحث عن ممولين، بعيداً عن الجهات الحكومية الرسمية، من أجل تنفيذ هذا المشروع المُكلف بغاية الحفاظ على ما تبقى من أشجار الزيتون قبل استكمال تموتها يباساً.

وقد أثمرت جهود الجمعية بأن وجدت في «بطركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس» ممولاً لهذا المشروع، بالتعاون مع بعض الجهات الدولية المانحة، بعد أن تم شرح أهميته وضرورته وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وبالفعل فقد تم إنجاز حفر بئر واحد، تمت تغطية تكاليف إنجازه من الجهات الدولية المانحة بالتعاون مع البطركية، وقد تبين أن كمية مياه الضخ منه غير كافية لعمليات الري كما هو مأمول، حيث تم الحفر على عمق 250 متر وكانت النتيجة بواقع ثبات المياه بمقدار 1.5 إنش فقط، مما يعني ضرورة حفر البئر الآخر، مع استكمال البنية اللوجستية للبئرين، خاصة من ناحية مصدر الطاقة التشغيلي لهما، بالإضافة لخزان التوزيع، وغيرها من اللوجستيات الأخرى، من أجل وضعها في الاستثمار النهائي.

فعلى مستوى تأمين التغذية الكهربائية، تم التوصل مع وزارة الإدارة المحلية والبيئة ووزارة الكهرباء على أن تكون التغذية بالطاقة الشمسية، كما تمت الموافقة على إنشاء «خزان» لجمع المياه وتوزيعها.

اليباس أو التمويل

واقع الحال المشاهد، يقول: إن العمل على إنجاز البئر الثاني لم تتم المباشرة به بانتظار تأمين جهة تمويلية مانحة، على الرغم من استمرار جهود الجمعية بالتعاون مع الجهود الأهلية والمجتمعية من أجل تحقيق هذا الهدف، سواء عن طريق البطركية كطرف، بالتعاون مع الجهات الدولية المانحة، أو عن طريق الدولة، أو أية جهة أخرى، باعتبار أن المشروع لا يمكن استثماره العملي في التجميع والري، إلا من خلال كميات الضخ الناجمة عن البئرين مجتمعتين، خاصة في ظل ضغط عامل الزمن، كون كل يوم إضافي من التأخر في نقص الري، يعتبر بتحالفه مع الجفاف، بوابة موت محقق وحتمي للأشجار.

فهل مِنْ منقذ لأشجار الزيتون والطبيعة؟

وهل ستستمر الدولة بتحييد نفسها عن هذه الحاجة الضرورية اقتصادياً وبيئياً، وتستمر بالتمنع عن القيام بدورها وواجبها على هذا المستوى؟

أسئلة برسم الحكومة، ووزارة المواد المائية، ووزارة الزراعة، ووزارة الإدارة المحلية والبيئة، والاتحاد العام للفلاحين و..

برسم الحكومة!

ما يؤسف حقاً من كل ما سبق، هو تكريس حياد الدولة عن مهامها على هذا المستوى، بل وتخليها عن هذا الدور واقتصاره على الموافقات الورقية فقط في أحسن الأحوال، علماً أن هذه المسؤولية تقع على عاتق الجهات الحكومية أولاً وآخراً، وخاصة على مستوى التمويل، كون مثل هذه المشاريع الحيوية والهامة تعتبر من واجباتها افتراضاً، وليس من مهام وواجبات الجهات الممولة والمانحة الدولية، أياً كانت هذه الجهات.

والنتيجة الحالية، هي: أن عشرات الآلاف من أشجار الزيتون ستستمر بالموت البطيء، كما هي حال الأراضي الزراعية في المنطقة، أمام أعين الجهات الرسمية، وعلى حساب الطبيعة والبيئة والإنسان، بانتظار الممولين لاستكمال المشروع!

فرص الاستثمار والاستغلال!

حال التموت واليباس البطيء، الذي أتى على أشجار الزيتون في بساتين صحنايا وأراضيها الزراعية، بتضافره مع ظروف الحرب والأزمة، وفي ظل تراجع دور الدولة، كان فرصة مناسبة أمام تجار الأزمة ومستثمريها، كبارهم وصغارهم.

■ سوسن عجيب

فعمليات التحطيب الجائر للأشجار في المنطقة، مروراً بعمليات التيبيس المتعمد لبعضها، وصولاً لكسر الأراضي الزراعية، والاكتساح التدريجي لكتل الإسمنت فيها، كانت نتيجة مباشرة لهذه الحال، ومصدر تكسب واستغلال من قبل البعض.

احتطاب مجرم

خلال جولة لقاسيون على بساتين الزيتون في منطقة صحنايا، كان لافتاً حجم التعدي على الأشجار، قصاً واحتطاباً ويباساً وتيبيساً متعمداً.

فإذا كانت عمليات الاحتطاب وجدت تبريراً لها بسبب نقص مصادر الطاقة للتدفئة خلال السنوات الماضية، كحاجة وضرورة للبعض، إلا أن الجور بالتحطيب لا يمكن أن يجد تبريراً له، إلا أنه كان فرصة تكسب لجني الأرباح أكثر منه حاجة وضرورة، والدليل على ذلك: أن الاحتطاب الضروري الذي يقوم به الفلاحون لا يأتي على الشجرة كاملة، بل على بعض فروعها وأغصانها محافظاً على بقائها، لكن المشاهدات تشير إلى أن بعض الأشجار تم قطعها كاملة بحيث لم يبق منها إلا ما يسمى «قرمة»، قد لا تستطيع الصمود في ظل نقص الري والجفاف، وهذا النوع من الاحتطاب لا يمكن وصفه إلا بكونه جريمة بغاية التربح، وذلك لانعكاساته الاقتصادية والبيئية.

مخالفات غير منظورة

كما كان لافتاً خلال الجولة، حجم التعدي الكبير على الأراضي الزراعية، وتزايد الأبنية المخالفة فيها، والتي يصل الكثير منها لـ 4 طوابق، بحيث لا يمكن أن تكون البلدية والمحافظة والجهات الرسمية المعنية الأخرى غافلة عنها أبداً، وهو ما يثير الكثير من علامات الاستفهام على دور هذه الجهات، سواء بشكل مباشر من خلال تغول المحسوبية والفساد فيها، أو بشكل غير مباشر عبر أشكال اللامبالاة بالمسؤوليات والواجبات، التي تقضي بمنع المخالفات والحد منها ما أمكن.

كانت ظروف الحرب والأزمة فرصة لمستثمري العقارات وسماسرتها في المنطقة من أجل جني الأرباح على حساب الأراضي الزراعية كما على حساب المحتاجين للسكن

وفي الأحوال جميعها لقد كانت ظروف الحرب والأزمة، فرصة لمستثمري العقارات وسماسرتها في المنطقة، من أجل جني الأرباح على حساب الأراضي الزراعية، كما على حساب المحتاجين للسكن، واستغلالاً لهذه الحاجة، خاصة كون أسعار العقارات في المخالفات تعتبر أقل منها في المناطق التنظيمية.

جشع غير محدود

أما الملاحظة الأهم فهي: أن التعدي على الأراضي الزراعية في المنطقة لا مبرر له، حيث أن الكثير من الأراضي الداخلة في التنظيم لم يتم استثمارها عبر إنشاء الأبنية النظامية فيها، وما زالت حتى الآن أراض جرداء، ما يعني أن الحاجة الإسكانية في المنطقة من الممكن تأمينها في هذه الأراضي، بعيداً عن كسر الأراضي الزراعية واكتساحها بالإسمنت، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود الكثير من الأبنية في المخالفات غير مسكونة أصلاً، وهي معروضة للبيع والتربح.

لكن على ما يبدو، أن جشع المستثمرين وسماسرة العقارات لا حدود له، فهؤلاء بعد أن ضمنوا الأراضي داخل المخططات التنظيمية في البلدة تركوها جانباً دون استثمار، ووجهوا استثماراتهم بالتعدي على الأراضي الزراعية، وما زالوا مستمرين بهذا التعدي، بانتظار موقف جدي وحازم لمنع المخالفات وقمعها، وربما وإلى ذلك الحين، سيأتون على استكمال استثمارهم في الأراضي الداخلة في التنظيم، كتعبير عن العقلية الربحية غير المحدودة، جشعاً وتكسباً على حساب حاجات الناس والأراضي الزراعية معاً.

تراجع دور الدولة والبدائل

■ عادل ابراهيم

مما لا شك فيه، أن غياب دور الدولة عن مهامها، ممثلة بالحكومة والجهات التابعة لها، وتراجعها المطرد على مستوى واجباتها المفترضة، يدفع الناس للبحث عمن يقوم بسد النقص الحاصل في هذه الأدوار، خاصة ما يتعلق منها بالشؤون والاحتياجات الحياتية الضرورية، سواء عبر النشاطات المجتمعية أو عبر الجمعيات الأهلية والمنظمات الخدمية والإنسانية وغيرها.

وقد نشطت خلال سني الحرب والأزمة، الكثير من الجمعيات والمنظمات على المستوى الاجتماعي والخدمي والإنساني وزاد وزنها ودورها، وهذا الأمر لم يقتصر على الجمعيات والمنظمات المحلية، بل شمل أيضاً الكثير من المنظمات الدولية، مع الكثير من التشجيع الرسمي لها، بذريعة أساسية تتمثل بنقص الموارد الحكومية وضعفها، وغيرها من المبررات الأخرى.

فالسياسات الليبرالية المعتمدة من الحكومات المتعاقبة كانت المساهم الأول في ضعف دور الدولة وتراجعها عن واجباتها ومهامها، من خلال النهج العام المتمثل بتخفيض الإنفاق العام، وسحب الدعم تباعاً، وصولاً للإفقار المعمم، وتحت شعارات «التشاركية ـ إعادة الهيكلة ـ الاصلاح الإداري ـ تصحيح الأسعار ـ وغيرها» وأخيراً، «إعادة الإعمار»..

نازحو الغوطة.. ضرورات حياة ومتطلبات عودة!

موجات أهلية متلاحقة تتدفق يومياً نزوحاً من بلدات الغوطة الشرقية، هرباً من ويلات المعارك الدائرة في محيط بلداتهم وفي داخلها، بحثاً عن حياة آمنة، وأمان فقدوه.

■ مراسل قاسيون

عشرات الآلاف من أهلنا النازحين من الغوطة، رجالاً ونساءً وأطفالاً وطاعنين في السن ومرضى، يتم توزيعهم من قبل الدولة على عدد من مراكز الإيواء التي تم تخصيصها لهم تباعاً.

هؤلاء، وبعد سنين طويلة من المعاناة والألم، من المجموعات المسلحة، ومن الحرب وتداعياتها، ومن الحصار والجوع والمرض، لا يختلفون عن غيرهم من السوريين الذين نزحوا سابقاً عن مدنهم وقراهم وبلداتهم، فهؤلاء أيضاً اضطروا للنزوح بما عليهم من ثياب، تاركين خلفهم بيوتهم وممتلكاتهم وجنى شقاء عمرهم وتعبهم، وكلهم أمل ورجاء بألّا يطول غيابهم عن بيوتهم، ليعودوا إليها بأسرع وقت آمنين.

حفظ الكرامة والحقوق

مما لا شك فيه، أن هؤلاء بحاجة للكثير من المستلزمات ومن ضرورات الحياة، والأهم هو: توفير عوامل الأمن والأمان، التي عانوا من فقدانها طيلة السنين الماضية، بالإضافة إلى صون كرامتهم وحقهم المشروع بالحياة الكريمة.

إن تزايد معدلات التدفق اليومي من النازحين، من المفروض أن يترافق مع تأمين مراكز الإيواء بالمستلزمات والضرورات كافة لهم، اعتباراً من أماكن الإقامة، مروراً بالفرشات وبالبطانيات ومستلزمات المنامة، وصولاً لأدوات ومستلزمات الحياة اليومية، وليس انتهاءً بالمواد الغذائية وضرورات الحياة الأخرى.

بالإضافة إلى ما سبق، يجب عدم إغفال أهمية تأمين الجانب الصحي كذلك الأمر، والذي تظهر أهميته الاستثنائية نظراً لزيادة الأعداد والاكتظاظ المتوقع في مراكز الإيواء المخصصة، من مياه الشرب النظيفة، وشبكة الصرف الصحي، وأدوات التنظيف وموادها، إلى الطبابة والعلاج والأدوية وغيرها.

ومن خلال التجارب السابقة لعمل مراكز الإيواء، والقائمين عليها، لا بد من الإشارة إلى ضرورة زيادة الرقابة والاهتمام على مستوى العمل الإداري والتنظيمي في هذه المراكز، وخاصة بالنسبة لتوزيع ما يرد إلى هذه المراكز من مستلزمات ومواد وأغذية، سواء من قبل الجهات الرسمية المعنية بهذا الجانب، أم عبر المساعدات التي تقدمها بعض الجهات والجمعيات والمنظمات، منعاً من هدر حقوق النازحين، وللحد من أوجه الفساد التي قد يقوم بها البعض من المتنفذين المسؤولين عن هذا الجانب.

منع «التعفيش»

ولعل الضرورة تقضي الإشارة أيضاً، إلى أهمية الحفاظ على بيوت وممتلكات هؤلاء النازحين في بلداتهم وقراهم التي اضطروا لتركها خلفهم، بعد دحر المجموعات المسلحة منها، وبسط سيطرة الدولة عليها، وذلك عبر تشديد الرقابة منعاً من عمليات «التعفيش» المنظم التي يقوم بها البعض من المنتفعين وتجار الحرب والأزمة، الذين سبق وأن جردوا الكثير من البيوت في البلدات والقرى المحررة سابقاً من كل ما فيها، حتى أسلاك الكهرباء في الجدران وأحياناً البلاط أيضاً، كظاهرة من الواجب كبحها ومحاسبة القائمين عليها والمستفيدين منها.

الضرورة الوطنية

ويبقى أخيراً، التأكيد على ضرورة الإسراع بعودة هؤلاء، وغيرهم ممن سبقهم في النزوح، إلى بلداتهم وقراهم، مع تقديم أشكال المساعدة كافة لتأمين هذه العودة بأسرع وقت، مع تذليل الصعوبات التي تعترضهم بهذا الشأن، سواء كانت ذات طبيعة موضوعية، أو تلك غير الموضوعية والتي تعتبر عراقيل لا مبرر، أو مسوغ لها، في بعض الأحيان.

إن تأمين هذه المطالب ليست حقوق مشروعة لهؤلاء المواطنين فحسب، بل هي في الوقت نفسه رد ملموس على تلك القوى التي تنظم حملة دعائية واسعة تبرر التهديدات العدوانية الأمريكية والغربية، أي أنها ترتقي إلى مستوى الضرورات الوطنية.

عقود الإيجار... نهب قانوني؟

كثيرة هي التعديلات التي طرأت على قانون الإيجار منذ عام 2001 وحتى الآن، ويتبين من خلالها: أن المشرع اعتمد فلسفة تشريعية قائمة على مبدأ انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، تاركة للمواطنين حرية تنظيم شؤونهم على حسب زعمها.

■ ميلاد شوقي

لقانون الإيجار تداعيات اقتصادية واجتماعية على المجتمع، لذلك كان من المفترض أن تضطلع الدولة بدور فعال في هذا المجال.

فوق طاقة التحمل!

إن انسحاب الدولة من التدخل في عقود الإيجار أخضع علاقات الإيجار لمبدأ العرض والطلب، الذي يتحكم به تجار العقارات والمكاتب العقارية، ووصلت قيمة بدلات الإيجار إلى أسعار خيالية يصعب على أي مواطن مهما كان دخله أن يتحملها، عدا عن الشروط التي يفرضها البعض على المستأجرين والتي تزيد من أرباحهم، كشرط دفع تأمين يساوي أجرة شهر، إضافة لأجرة المكاتب العقارية التي تساوي قيمة الإيجار الشهري، وهذا كله يتحمله المستأجر لوحده، أي أن المستأجر يضطر لدفع أجرة شهرين لتوقيع العقد فقط عدا عن بدل الإيجار.

منازل غير صالحة للسكن

بعض العقارات التي يتم طرحها للإيجار في بعض المناطق، مثل: جرمانا والتل وركن الدين وغيرها، تعد غير صالحة للسكن حسب القانون الذي اشترط أن يكون العقار المؤجر صالحاً للسكن.

فهناك منازل تؤجر على الهيكل، ولكن يتم التغاضي عن ذلك ويتم تأجير هذه المنازل وبأسعار مرتفعة أقلها خمسون ألف ليرة، كما تعرض بعض المنازل للإيجار وبأسعار مرتفعة بحجة أنها مفروشة، وهي تحتوي على أثاث مكسر أو مهترئ في أحسن الأحوال، وذلك لرفع بدل الإيجار، ناهيك عن تأجير بعض المحلات التجارية باعتبارها سكناً!.

عقود وهمية؟

عقود الإيجار التي تبرم عادة هي عقود وهمية، فالمدة تحدد بين الطرفين بغض النظر عن العقد، كما أنه يتم تسجيل بدل إيجار وهمي في العقد للتهرب من دفع الرسوم عند تصديق العقد، وهو ما يحرم خزانة الدولة من بعض الموارد، كما أنه يشترط دفع إيجارات مسبقة لأكثر من 3 أشهر وبشكل مخالف للقانون.. كل هذا التعدي والمخالفات تجري بتصديق من البلديات لهذه العقود الوهمية، دون أن يكون للدولة الحق في تعديل شروط العقد، مع علمها المسبق بأنها عقود وهمية، ومع ما تلحقه هذه العقود من خسائر لخزانة الدولة، وما تتضمنه من استغلال لحاجة المواطنين.

المواطن وحيد في مواجهة تجار العقارات

المواطنون دفعوا خلال هذه الأزمة كل جني عمرهم، الذي جمعوه قبل الأزمة قيمة لبدلات الإيجار، ومنهم من يضطر لإخراج أبنائه من المدارس للعمل كي يستطيع تأمين بدل الإيجار الشهري، لأن راتبه كاملاً ولمدة شهرين أو ثلاثة لا يكفيه لتسديد قيمة الايجار عن شهر واحد، وهناك عائلات وصلت إلى حد أنها لم تعد تستطع دفع قيمة الإيجار وتم طردها، ولجأت إلى الحدائق أو مراكز الإيواء مجدداً، عدا عن الرفع المستمر في قيمة بدلات الإيجار عند كل مرة يجري فيها تجديد العقد، وهذا ما يؤدي إلى اضطرار العائلات إلى البحث عن سكن جديد أرخص نسبياً، إن توفر، مع كل ما يسببه هذا الترحال المتكرر من سلبيات على استقرار الأسرة، ولو بشكل مؤقت.

فوضى سببها السياسات الحكومية

هذه الفوضى كلها في سوق العقارات، وفي سوق الإيجار، سببها انسحاب الدولة من تنظيم عقود الإيجار، وإخضاعها لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين، تتويجاً لانسحابها عن مهمتها الأساسية المتمثلة بخطط السكن والإسكان بشكل عام منذ عقود.

ففي دولة تعيش حالة حرب، تسببت في نزوح نصف الشعب تقريباً، كان يجب التراجع عن هذه السياسات الحكومية، أو على الأقل فرض شروط معينة على الطرفين «المؤجر والمستأجر» لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها، خاصة فيما يتعلق بقيمة بدلات الإيجار.

فمن واجب الدولة تأمين سكن بديل للنازحين، بدلاً من تركهم ضحية للمكاتب العقارية وتجار العقارات، الذين راكموا الثروات، مستغلين هؤلاء وحاجتهم للسكن.

حيث كان من المفترض مثلاً: وضع أسعار مناسبة لكل منطقة، ليتم تقييد عمل المكاتب العقارية بها، مع منح صلاحية أكبر للبلديات للتدخل، بحيث يكون عرض المنازل وعملية الايجار من خلالها، وفقاً لضوابط السعر والمواصفة المحددين سلفاً بسقوف عُليا، والأهم من ذلك: التأكد من صلاحية المنزل للسكن، وخصوصاً في هذه الظروف، وهو ما حيدت الدولة نفسها عنه عمداً، انحيازاً لمصلحة تجار العقارات والسماسرة، على حساب المشردين، كما على حساب الخزينة العامة.

الرقة
خدمات وهمية ومعاناةٌ خوفٍ وفسادٍ!

بعد أن قام طيران التحالف الأمريكي بتدمير مدينة الرقة بالكامل كبنى تحتية ودوائر دولة ومنازل المواطنين، قامت ما يسمى قوات سورية الديمقراطية «قسد» المدعومة أمريكياً، بإنهاء وجود ما يسمى تنظيم «داعش» في محافظة الرقة كاملة شمال نهر الفرات سواء عبر القتال، أو عبر تسويات مع بعض زعماء العشائر.

■ مراسل قاسيون

وقد شكلت «قسد» في محافظة الرقة ما يسمى مجلساً محلياً تابعاً لها من بعض شيوخ العشائر والأشخاص المتعاونين معها. ووعدت بإعادة الحياة وتقديم الخدمات الأساسية، كالكهرباء ومياه الشرب ومياه الري الزراعي، ووسائل النقل والتعليم والأمن وغيرها.

لكن الوقائع على الأرض تشير إلى عكس ذلك، ومازالت معاناة المواطنين كما هي، بل ازدادت!

كهرباء سد الفرات والظلام

سمحت«قسد» بعودة الكادر الفني المسؤول عن إدارة السد والمحطة الكهرومائية في سد الفرات، وشبكة الكهرباء، وبدأ العمل في إصلاح غرفة التحكم بالتغذية والتشغيل المحروقة، واستغرق ذلك حوالي 3 أشهر، بالتوازي مع ورشات إصلاح الشبكات في ريف المحافظة، باستثناء المدينة المدمرة، وكانت المواد اللازمة لذلك متوفرة وموجودة في مستودعات مؤسسة كهرباء الرقة ومستودعات مؤسسة حوض الفرات، وتم ذلك تحت إشراف قوات سورية الديمقراطية، بينما رواتب العمال والمهندسين وأجورهم من الدولة.

وقد تم إنجاز إصلاح غرفة التحكم في السد والشبكة الكهربائي، وقامت «قسد» بجمع مبلغ 2500 ليرة سورية من كل بيت فيه عداد كهرباء، في ريف المحافظة الشرقي والغربي ومدينة الطبقة، باستثناء قرى منطقة تل أبيض، وتم إيصال الكهرباء إلى مدينة الطبقة وتل أبيض وعين عيسى، أما بقية الريف والمزارع فللآن لم تصلهم الكهرباء بسبب الخلاف بين مسؤولي «قسد» في مدينة الطبقة، وناحية عين عيسى حول المبالغ الكبيرة التي تم جمعها، وحول المرجعية والحصص بينهما، علماً أنه هناك 15 مزرعة، وكل مزرعة فيها 750 منزلاً نموذجياً، أي 11250 منزلاً، وبما قيمته 28 مليوناً و 125 ألف ليرة، عدا القرى في الريف، وهذا الوضع سمح لتجار الأمبيرات باستغلال المواطنين الذين اضطروا لشراء الأمبير الواحد بـ 2000 ليرة في الأسبوع، أي 8 آلاف ليرة في الشهر، بينما في دير الزور 6 آلاف وفي حلب 3 آلاف!

مياه غير صالحة للشرب

قامت «قسد» بتركيب مضخات مياه على حساب الأهالي، وذلك على الأقنية الزراعية التي تتزود بالمياه من بحيرة السد بالراحة، وسمحت للأهالي باستجرار المياه لقاء رسوم ري /3/ آلاف ليرة تدفع سلفاً حتى ولو لم يزرع الفلاح، وهي غير صحية وغير صالحة للإنسان، وإنما للحيوانات والزراعة فقط، ويضطر الأهالي لاستخدام هذه المياه الملوثة وغير المعالجة وغير المعقمة، في الشرب لعدم وجود بديل، وهذا ما عرضهم لأمراض عديدة ومنها التسمم والإسهالات والأمراض الجلدية، ومما يضاعف خطرها عدم وجود مشاف ومستوصفات وأدوية، سوى بعض الصيدليات الخاصة!

ضرائب النقل!

كما عمدت «قسد» على جباية رسوم عالية من المواطنين لقاء الكهرباء والماء دون أن تدفع شيئاً، أو تقدم خدمات، فقد فرضت ضريبة على كل باص ينقل الركاب من الطبقة إلى المحافظات الأخرى نسبتها 35% من الأجور، تحدد حسب قائمة المسافرين في كل باص، تجبى من السائق، فأجرة الراكب من مدينة الطبقة إلى مدينة حماة، حيث يتواجد مسؤولي محافظة الرقة فيها، هي 7 آلاف ليرة، وأجرة الراكب من الطبقة إلى دمشق 10آلاف ليرة، والسائق يقوم بتحميلها للركاب.

محاولة استقطاب!

تقوم «قسد» باستقطاب الشباب العاطلين عن العمل، والنساء والفتيات اللواتي تجبرهن الظروف المعيشية للعمل، وذلك بتشغيلهم في كل شيء ومنها الخدمات، وأحياناً يتم أخذهم إلى عين عيسى وتل أبيض للعمل فيهما، مما يستغرق يوماً كاملاً بين الذهاب والعمل والعودة، لقاء أجور تصرف بالدولار، وتعادل ما بين 70 و100 ألف ليرة شهرياً.

وعلى الرغم من توفر المواد الغذائية بأسعار معقولة، وبعضها رخيص كاللحوم، كَوْن الريف كله يعتمد على زراعة المواد اللازمة للغذاء وتربية الحيوانات، إلاّ أن هذه الأجور غير كافية لتغطية نفقات المعيشة، لكن الظروف تدفع الشباب والنساء والفتيات للقبول بأي عمل، وفي أي مكان، ولو دون ضمانٍ وأمانٍ!

انفلات أمني!

انفلات أمني مرعب يهدد حياة أهالي ريف الرقة، نتيجة عدم وجود سلطات الدولة، أو نظام وشرطة، فقد كثرت حالات الاغتيالات والتصفيات، مجهولة المنفذين دائماً، كذلك ارتفعت حالات خطف البنات، والسرقات، وبات الأهالي لا يأمنون على أبنائهم وبناتهم ويمنعون خروجهم، وأصحاب المحلات التجارية يضطرون للبقاء فيها ليلاً وعدم النوم لحمايتها.

وبرغم تشكيل محكمة قضائية في مدينة الطبقة، وفتح مخافر في بعض القرى من أبنائها، تحت إشراف ومسؤولية «قسد»، إلاّ أن أغلب عناصر هذه المخافر كانوا من المسلحين والعناصر المنفلتة الذين احتوتهم «قسد»، ويضاف إلى ذلك استمرار نشاط بعض الخلايا النائمة لـ»داعش»، وقيامها بالاغتيالات والتصفيات والتفجيرات، وغالباً ما يذهب ضحايا من المدنيين الأبرياء، كما حدث في مدينة الطبقة، في يوم الخميس 3/15، حيث استهدف أحد قادة «قسد»، وتم تفجير البناء، وكان هو يسكن في الطابق الثاني ولم يكن موجوداً، وذهب ضحية التفجير ثلاثة مدنيين.

على أثر ذلك قد خرجت مظاهرة، يوم الجمعة 3/16، من أهالي الطبقة تطالب بضبط الأمن.

مدينة مدمرة ومقابر جماعية!

أمّا في المدينة المدمرة فيسمح لأهالي الرقة أو ممن كانوا مهجرين فيها من محافظة دير الزور وريفها، بالدخول إليها، لرؤية منازلهم وأماكن إقامتهم، وانتشال جثث ذويهم من تحت الأنقاض، ويضطرون، لاستئجار ودفع أموال لمن يقوم باستخدام أجهزة الكشف عن الألغام على نفقتهم، وكل يوم تنتشل العديد من الجثث لعوائل كاملة انقطعت أخبارهم منذ بدأ العدوان الأمريكي عليها وتدميرها، ويجري دفنهم في مقابر جماعية!

الرقة محافظة منكوبة وبحاجة لتضافر جهود جميع الشرفاء من أجل إيجاد الحلول الإسعافية السريعة لها ولأبنائها واللاجئين إليها

إهمال واستغلال تحت سيطرة الدولة!

أهالي الرقة الذين يضطرون للسفر إلى المحافظات التي تقع تحت سيطرة الدولة، لمراجعة دوائرهم في حماة، أو جامعاتهم، أو السفر للعلاج أو لقضاء حاجاتهم في العاصمة دمشق، لا يكفيهم حرمانهم من الخدمات، ومعاناتهم من المعيشة وأجور السفر، وإنما تلاحقهم أيضاً قوى الفساد والاستغلال، وخاصة عند اضطرارهم لمراجعة السجل المدني للحصول على هويات وغيرها من الوثائق، فهم عرضة للاستغلال العلني من قبل السماسرة والفاسدين، ناهيك عن تكاليف الإقامة والعيش لأيام وقد تمتد لأكثر من شهر، أو اضطرارهم للنوم في الحدائق العامة، وملاحقتهم وابتزازهم من قبل بعض الأجهزة لكونهم من المنطقة الشرقية ومنها: الرقة!

كما يعاني طلاب الجامعات من أبناء الرقة من صعوبة الحصول على كشف علامات أو حياة جامعية سواء من جامعة دمشق أو جامعةً الفرات، بسبب الروتين الذي يفرض حضور صاحب العلاقة، أو التأخير المتعمد في إنجاز المعاملات، مما يفتح الباب لقوى الفساد باستغلالهم، ويضطرون كما الأهالي لدفع مبالغ كبيرة كسمسرة ورشوةً، تصل أحياناً إلى عشرات الآلاف.

أمام هذه المعاناة المستمرة لأهالي الرقة ومن لجأ إليها، من القتل والتكفير، إلى الدمار والرعب والنهب، إلى الخوف والاستغلال والفساد، بسبب فصائل المسلحين و«داعش» سابقاً، مروراً بالأمريكان و«قسد»، وصولاً إلى قوى الاستغلال والفساد من قبل البعض في أجهزة الدولة.. تبقى الرقة محافظة منكوبة وبحاجة لتضافر جهود جميع الشرفاء، من أجل إيجاد الحلول الإسعافية السريعة لها ولأبنائها واللاجئين إليها.

فهل من يستمع، أم سيبقى الإهمال والتطنيش والجشع هو المهيمن؟

/أُثيرَ منذ فترة قريبةً موضوع الشركات النفطية الغربية التي كانت عاملة في سورية، وسط توسع الحديث عن الاستثمار الروسي والإيراني في قطاع الطاقة السورية، وعن مصير شركات النفط الغربية التي كانت تعمل في سورية...

ربح النفط السوري كان:

%1450

ضمن هذا النقاش المليء بعدم وضوح الموقف الرسمي من الشركات الغربية التي غادرت البلاد، ومدى جدية وجود استثمارات بديلة من عدمها، برزت معطيات حول تكلفة إنتاج برميل النفط في سورية قبل الأزمة، الأمر الذي سيكون موضع نقاشنا.

■ ليلى نصر

تكلفة 3 دولار للبرميل!

نقلت صحيفة الأخبار اللبنانية عن خبير نفطي في شركات النفط السورية الأجنبية العاملة سابقاً في سورية، بأن تكلفة إنتاج برميل النفط في سورية لم تكن تتجاوز 3 دولار للبرميل. في معرض إشارته إلى ربحيتها العالية، حيث أن هذه التكلفة المنخفضة، تأتي بعد انتهاء التكاليف، واقتطاع اهتلاك المعدات والآلات. وهذه المعطيات حول التكلفة، كانت واحدة من البيانات المستعصية على الباحثين السوريين في مجال النفط السوري. وبغض النظر عن مدى دقتها، إلا أنها تعطي مؤشراً إلى مستوى الربحية في القطاع النفطي السوري. وتحديداً أنها لا تبتعد كثيراً عن بيانات التكلفة التي صرحت عنها روسيا مؤخراً لإنتاجها لبرميل النفط. حيث أشار أنطون إينيوتسين نائب وزير الطاقة الروسي إلى أن كلفة إنتاج برميل النفط في روسيا تتراوح بين 3–8 دولار للبرميل، وذلك في شهر 10 من العام الماضي 2017.

فماذا يعني أن تكون تكلفة إنتاج برميل النفط في سورية تقارب 3 دولار للبرميل؟ وما هو حجم العوائد؟

6 مليار دولار ربح

بناء على أخذ هذا الرقم التقديري للتكلفة، 3 دولار للبرميل، ومقارنته بتسعيرة برميل النفط في سورية عام 2010 البالغة: 46,5 دولار للبرميل. فإن نسبة الربح إلى التكلفة في برميل النفط الواحد تقارب: 1450%، أي: أن السعر أعلى من التكلفة بأكثر من 15 مرّة. حيث سعر برميل النفط مقدر على أساس وسطي لأسعار النفط في موازنة عام 2010: 51 دولار لبرميل النفط الخفيف، و42 دولار للثقيل.

أما إذا ما أخذنا سعر مبيع برميل النفط عالمياً المتراوح بين 77–87 دولاراً للبرميل خلال عام 2010، فإن المرابح تصبح 25 ضعف التكلفة وصولاً إلى 29 ضعفاً. «index-mundi».

فما حجم الأرباح التي تأتي من نسبة بهذا الحجم؟ يعتمد الأمر على كمية الإنتاج، حيث بلغ الإنتاج السوري في عام 2010: 140,9 مليون برميل.. وبالقياس البسيط لسعر المبيع إلى التكلفة لهذه الكميات، فإن الربح في قطاع النفط السوري بلغ: 6 مليار دولار تقريباً، وحوالي: 282 مليار ليرة في حينها، مقابل تكاليف 20 مليار ليرة فقط.

تشكل الأرباح المقدرة أولياً من النفط الخام، وليس من المشتقات، نسبة 10% من الدخل المحلي الإجمالي السوري البالغ حينها قرابة 60 مليار دولار. حيث تقدر مساهمة مجمل قطاع الطاقة بحوالي: 20%، أي: أن مرابح النفط الخام هي الأعلى بينها.

بيانات كلفة إنتاج البرميل تؤكد ما أكده سابقاً الاقتصاديون السوريون بأن الميزان النفطي السوري كان رابحاً دائماً

2,8 مليار دولار للشركات الغربية

وإذا ما كانت حصة الشركات الغربية تقارب نسبة 47%، فإن حصتها من الأرباح المقدرة أعلاه تقارب: 2,8 مليار دولار. بينما حصة الدولة: 3,2 مليار دولار تقريباً. حيث عملت أغلب هذه الشركات عبر وكلاء سوريين.

أمام هذه الأرقام فإن مجمل البنود المتعلقة بالإيرادات النفطية العامة الواردة في موازنة عام 2010 بلغت: قرابة 152 مليار ليرة، أي: حوالي 3,2 مليار دولار... موزعة بين حق الدولة من حقول النفط، وفائض موازنة الصناعة الاستخراجية وضرائب دخل الأرباح، وغيرها.

حيث أن تصدير 75 مليون برميل نفط خام في عام 2010 كما تشير بيانات وزارة النفط، يعني مرابح تقارب 3,5 مليار دولار، وهي تغطي الحصة المدفوعة للشركات الأجنبية، وتزيد عنها، لتغطي هامشاً من مستوردات المشتقات.

وعموماً، فإن هذه المستويات من التكلفة، تؤكد كل ما كان يؤكده عدد من الاقتصاديين السوريين، بأن سورية لم تشهد يوماً عجزاً ودعماً في موازنتها النفطية، أي: لم تكن أسعار المشتقات المحلية المنخفضة عن السعر العالمي، تشكل خسارة مالية، حيث يجب أن تقاس الأسعار إلى التكلفة، وليس إلى سعر النفط العالمي.

أما في الوقت الحالي، فقد تكون كلفة إنتاج البرميل محلياً قد ارتفعت بالتأكيد عن تقديراتها السابقة البالغة 3 دولارات للبرميل، نظراً للظروف الأمنية المحيطة بالعملية الإنتاجية، والتكاليف المدفوعة «لمستثمري نقل النفط»، ولكن هذا الارتفاع يبقى منخفضاً نظراً للتراجع الكبير في حصة الأجور السورية في قطاع النفط من كتلة التكلفة. وليس لنا في هذا السياق إلا التقدير، فإذا ما كانت التكلفة في الوقت الحالي قد تضاعفت 100%، بين التكاليف الأمنية، وتكاليف صيانة وتأهيل الحقول، وأصبحت كلفة إنتاج البرميل المحلي 6 دولار للبرميل، فإن كلفته لا تزال تقارب 3000 ليرة.

وهذا يعني أن الإنتاج النفطي اليومي لبداية العام الحالي والبالغ: 20 ألف برميل نفط يومياً، تكلفته قد تبلغ: 60 مليون ليرة، بينما مبيعات مشتقاته في السوق المحلية بسعر قريب من السعر العالمي، يعني مبيعات تقارب: 450 مليون ليرة. بسعر برميل النفط 50 دولار، وسعر صرف: 450 ليرة. أي مرابح يومية من إنتاج النفط المحلي تقارب: 390 مليون ليرة، وعوائد سنوية تبلغ: 140 مليار ليرة، ونسبة ربح 650%. أما إذا صحت التصريحات الحكومية بأن إنتاج النفط سيعود في نهاية العام الحالي إلى 80 ألف برميل نفط يومياً، فإننا نتحدث عن ارتفاع في هذه العوائد إلى 560 مليار ليرة...

ربح أعلى من 20% لسداد أقساط القرض

تشير بيانات مصرف التسليف الشعبي حول توزيعه لقروض الدخل المحدود، بأن الطلب على هذه القروض بتراجع كبير خلال الشهرين الأولين من العام الحالي، بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي.

حيث صرح مدير عام مصرف التسليف الشعبي للإعلام المحلي، بأن تراجع الطلب على القروض بلغ نسبة 50%، فمقابل 8700 قرض خلال شهري 1-2 من العام الماضي، بلغ العدد في العام الحالي: 4320 قرض.

وسطي قروض الدخل المحدود في العام الحالي بلغ قرابة 440 ألف ليرة للقرض الواحد. بينما كان الوسطي في العام الماضي، والفترة ذاتها مبلغ: 400 ألف تقريباً، أي دون تغير يذكر على وسطي مبلغ الإقراض.

بينما إذا أخذنا مجمل قروض الدخل المحدود الممنوحة من مصرف التسليف الشعبي منذ عام 2015 واستئنافه للتسليف، فإن وسطي الإقراض قد بلغ: 386 ألف ليرة تقريباً. بحوالي 100 ألف قرض، ومبلغ يقارب 38,6 مليار ليرة سورية.

ومن الطبيعي أن يتراجع الطلب على قروض الدخل المحدود، بسبب التراجع المستمر في الشرائح التي تستطيع أن تستفيد منه، أي: العاملون في قطاع الدولة، أو المتعاقدون معه، أو المتقاعدون... فعملياً هذه الشريحة السورية متقلصة عدداً، بالإضافة إلى عدم قدرة مستويات أجورها المتوسطة البالغة أقل من 36 ألف على تحمل تكاليف الإقراض.

أما القروض الإنتاجية التي لا تزال شروطها تدرس في المركزي، فإنها موجهة إلى أصحاب المهن والحرف. مبيناً أن سقف هذه القروض سيتفاوت حسب القطاعات، ليتبين بأن القطاعات الخدمية الصحية القائمة مثل: المشافي، والمخابر ستنال السقف الأعلى: 25 مليون ليرة، بينما سينخفض في المهن الأخرى إلى 10 مليون ليرة. وإذا ما قارنا هذا السقف التمويلي، مع وسطي رأس المال في المشاريع الصناعية الحرفية المنفذة في العام الماضي، والبالغ 4,3 مليون ليرة، يتبين أن هذه المشاريع تستهدف القطاع الحرفي بالدرجة الأولى.

ولكن مدة السداد البالغة 5 سنوات، تشير إلى أن التمويل الإنتاجي سيواجه صعوبات، لأن القدرة على سداد الأقساط فقط دون الفوائد، يعني توقع معدل ربح يزيد عن 20% في هذه القطاعات... وهو معدل من الصعب أن ينطبق على القطاعات الإنتاجية، وتحديداً الصغيرة منها في الظروف الحالية السورية، هذا عدا عن ضرورات دفع تكاليف الفائدة التي ستتراوح بين 8,5-9%، ما يعني أن زمن السداد بحد ذاته يضع هذه المشاريع على حد الخطر.

أما القروض السكنية، فإن استئنافها يبدو أسرع من استئناف القروض الإنتاجية، حيث صرح المصرف العقاري بأن المودعين في المصرف يستطيعون الحصول الآن على قرض سكني بأنواعه، ولكن بسقوف 5 مليون ليرة حتى الآن.

زائد ناقص

غاز جديد...

أعلنت وزارة النفط السوري بتاريخ 13-3-2018 افتتاح بئرين غازيين جديدين في محافظة حمص، قارة 3، وصدد 9. وستبلغ الطاقة الإنتاجية لكلا البئرين: نصف مليون متر مكعب: 400 ألف لحقل قارة، و 100 ألف لصدد.

وهذه الزيادة في كميات إنتاج الغاز تشكل نسبة 3%، إلى كميات الغاز اليومية، التي أعلن عن إنتاجها نهاية 2017 والبالغة: 16 مليون متر مكعب يومياً.

كما تشير المصادر الحكومية إلى أن إنتاج الغاز نهاية العام الحالي سيترفع إلى 19 مليون متر مكعب يومياً. ويعني الوصول إلى هذا الرقم في نهاية العام الحالي، أن يعود إنتاج الغاز السوري إلى مستويات قريبة جداً من مستويات عام 2010 عندما بلغت كميات إنتاج الغاز اليومية: 21 مليون متر مكعب.

كما أعلنت وزارة النفط عن إعادة إدخال وحدتي فصل وتجفيف الغاز في معمل حيان للغاز في حمص إلى التشغيل، بعد الانتهاء من تأهيلهما. لينتج اليوم 3 مليون متر مكعب يومياً من الغاز النظيف.

وبحسب وزير الكهرباء فإن الوزارة تترقب توريد كميات إضافية من الغاز، لتزيد إنتاج الطاقة الكهربائية بحدود 300 ميغا واط تحتاج إلى 1,2 مليون متر مكعب إضافي يومياً.

القمح دون زيادة أو نقصان!

تشير تقديرات إنتاج القمح في العام الحالي إلى 1,8 مليون طن، أي لا تغيرات كبيرة ستجري عليه في العام الحالي بالمقارنة بعام 2017، عندما قدرت منظمة الفاو أن الإنتاج قد بلغ 1,8 مليون طن.

وقد حددت الحكومة سعره بـ 175 ليرة للكيلو غرام، وأعلى من السعر العالمي حالياً المقدر بحدود 138 ليرة للكيلو غرام. وبارتفاع عن السعر الحكومي في العام الماضي البالغ 140 ليرة للكيلو، بنسبة: 25%.

وأشار الباحث الزراعي السوري حسان قطنا إلى أن عاملين متضاربين قد يؤثران على القمح في العام الحالي، فمن جهة إمكانية توسيع المساحات في مناطق جديدة أصبحت أكثر قدرة على الإنتاج، بينما يتربص أثر الجفاف على المساحات التي تزرع بعلاً في محافظة الحسكة تحديداً، متوقعاً بذلك بأن الإنتاج لن يتغير كمياً في العام الحالي بشكل كبير.

ومشيراً إلى أن زيادة تأمين الأسمدة، وتحديداً المركبة منها، هو ضرورة، لعودة مستويات الإنتاجية في الأراضي المروية إلى معدلات قريبة من معدلاتها السابقة، وهذا من جهة، أما من جهة أخرى، فإن عملية تأمين البذار يفترض أن تتوسع، حيث وزعت المؤسسة العامة لإكثار البذار 24 ألف طن فقط وما يعادل 8% مما كانت توزعه سابقاً.

يستكمل الرئيس الأمريكي ما بدأ به من تغيير في السياسة التجارية الأمريكية، وبعد رفع التعرفة على واردات الحديد والألمنيوم الأمريكية... أعلن ترامب أن سياسته التي تستهدف الصين أولاً، ستسعى إلى تخفيض العجز التجاري الأمريكي مع الصين بما يقارب 100 مليار دولار سنوياً.

الفوضى الاقتصادية «الخلاقة»

الصين تؤكد أنها لا تريد حرباً تجارية، ولكنها تؤكد في الوقت ذاته بأن إجراءات من هذا النوع لن تمر دون رد...

قاسيون

ما يهدف إليه الرئيس الأمريكي ترامب، من تقليص العجز بمقدار 100 مليار دولار، يعني أن فائض الصادرات الصينية للولايات المتحدة عن وارداتها لها والبالغ: 365 مليار دولار في عام 2017، سينخفض بنسبة: 27% وستكون الخسارات الصينية أكثر من الربع، بفعل التعرفات الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية، التي ستخفف من كمياتها. ولكن الوصول إلى هذا الحد غير مضمون، فالإجراء الأولي البدهي، أن الولايات المتحدة ستتلقى خسائر أيضاً من ردود الفعل الصينية الأولية... تقول الصين، بأن الرد المبدئي سيكون عبر فرض رسوم جمركية على المستوردات الأمريكية للصين، مثل: فول الصويا ومنتجات أخرى... ومن الممكن أن تتحول هذه العملية في حال اندلاعها واستمرارها، إلى تقليص هام في التبادل التجاري بين أكبر اقتصادين عالميين، وأكبر محركين للطلب العالمي المتراجع أصلاً، لتكون لهذه الحرب التجارية آثار عالمية، فمن التعرفة إلى مزيد من تراجع التجارة والطلب العالميين، فتراجع الإنتاج وهلم جراً...

ولكن الأدوات التجارية ليست وسيلة الردود الصينية الوحيدة، حيث يتوقع الجميع بأن حرباً تجارية، وتغييرات في فوائض، وعجوزات التجارة العالمية لدى الدولتين، قد يعني تغييرات هامة في أسواق العملات، وتدفع الأمور إلى معارك في القطاع المالي العالمي المهدد.

وتظهر معالم هذا من المخاوف التي تبديها وسائل الإعلام والأسواق الأمريكية، تجاه حيازات الصين الهائلة من سندات الدين الأمريكية، والبالغة 1،17 تريليون دولار. حيث بينت آخر تقارير الفيدرالي الأمريكي، حول حركة السندات الأمريكية في الشهر الأول من العام الحالي، والمنشورة حديثاً يوم 13-3-2018، بأن الصين قلصت من حيازتها للسندات الأمريكية في هذا الشهر، حيث باعت ما قيمته 17 مليار دولار من السندات الأمريكية في شهر 1-2018، ويأتي هذا الإجراء مخالفاً لسلوكها خلال عام 2017، حيث زادت حيازتها للسندات بنسبة 13%.

والدولار الأمريكي الذي تراجعت قيمته بنسبة 8% خلال عام سابق، لن يميل إلى الارتفاع بالضرورة في ظل هذا النهج الحمائي، وبفعل ارتفاع أسعار الفائدة... فوضع الدولار لا يرتبط بالمحددات الأمريكية المحلية، بل يرتبط بالطلب العالمي إلى حد بعيد، والتراجع التجاري العالمي قد يؤثر على الدولار هبوطاً، ولكن عموماً فإن الاضطرابات والأزمات تؤثر إيجاباً وارتفاعاً على سعر الدولار، عبر اللجوء العالمي إلى سوق السندات الأمريكية، التي لا تزال تعتبر أكثر الأوراق المالية العالمية أماناً، وتحديداً مع الجاذب الجديد لرفع أسعار الفائدة.

وفي هذا الموضع تحديداً تستطيع الصين أن تضرب ضرباتها المؤلمة، عبر امتلاكها للحصة الأكبر من هذه السندات، وقدرتها بالتالي على التأثير على أسعارها، عبر بيعها، وبالتالي تأثيرها على سعر الدولار عالمياً... وهو واحد من أهم الأدوات التي تعطيها قوة تفاوضية في هذا الصراع، ولكن ليس دون خسائر. بل ربما بخسائر هامة على قيمة احتياطياتها.

بينما يبدو السلوك الأمريكي «أرعنَ» ومثيراً للفوضى، حيث يسمي ترامب إجراءاته علناً «الحرب التجارية»، فإن الردود الصينية تأتي هادئة وميالة نحو التأكيد على أن الحرب التجارية ستؤدي إلى خسارة للجميع. ولكن بعيداً عن ظواهر الأمور، فإن الهجوم الفعلي هو هجوم صيني على موقع الدولار العالمي، وعلى عالميته... ومحاولة لتحويل ميزان القوى الاقتصادي الجديد، ليعبر عن نفسه في النظام المالي العالمي، أي: خلق البدائل عن الدولار، وتجهيز اليوان أو غيره من المنظومات والأدوات، ليأخذ مساحته المطلوبة عالمياً. والسلوك الأمريكي اليوم هو محاولة حماية ما يمكن من منظومة الدولار العالمية، وتثبيت مواقعها، الأمر الذي لا يمكن أن يتم إلا عبر الفوضى. فحرب تجارية، وحرب عملات، وفوضى مالية، بتوقيتات أمريكية، قد تؤدي إلى تأخير تقدم الآخرين، وتأخير تشكيل بدائلهم المالية والنقدية العالمية، ويعني تحرك المال العالمي مجدداً إلى المركز الدولاري، الدولار والهيمنة المالية كأداة الربح العالمية الأهم، لا تحميها سوى الفوضى، فإن لم تنجح الاضطرابات المالية والتجارية في تحقيق الهدف، فإن الوسائل العسكرية تبقى الخيار الأمثل بمفهوم الهيمنة الإمبريالي.

عالم يتغير..

الهند: ارحلوا إن لم يعجبكم!

قلصت الهند الإتاوات التي تدفعها شركات توزيع بذار القطن المعدلة جينياً، لشركة مونسانتو الأمريكية التي تستولي على 90% من توزيع بذور القطن في الهند. وهذا التقليص من أرباح مونسانتو هو الثاني خلال عامين. فبعد تخفيض بنسبة 70%، يأتي التخفيض الثاني بحصة الشركة من أسعار بذار القطن بنسبة 24%. بالمقابل هددت الرابطة الوطنية الهندية للبذور «NSAI» الأسبوع الماضي، بوقف الإمدادات إلى ثمانية ملايين من مزارعي القطن، احتجاجاً على الخطوة المزمعة للحد من أسعار البذور. وهددت الشركة قبل التخفيض الأخير بالانسحاب من البلاد، وطالب مدراؤها برفع أسعار البذار. ولكن الحكومة الهندية لم تبالِ كثيراً. صرح وزير الزراعة الهندي: سانجيف باليان لرويترز بأنه: «إذا لم تجد مونسانتو أنها قادرة على تحمل اقتطاعات إتاواتها، فلهم الحرية بإخبارنا بذلك، وهذا الطمع يفترض أن ينتهي». كما أشار إلى أن الهند لا تخشى آثار خروج الشركة، «لأن فريقاً من علمائنا يعملون على تطوير نوع محلي من البذور المعدلة جينياً». متوقعاً جاهزية المشروع بدايات العام القادم.

روسيا: «الشكر يعود للعقوبات»

صادرات إلغاء أعلى ربحية من صادرات السلاح! هذا ما صرح به الرئيس الروسي بوتين في حديثه عن التسارع الهام في الزراعة الروسية وقطاع إنتاج الغذاء وتصديره، حيث قال: «إن مبيعات الغذاء اليوم تفوق مبيعات السلاح بأكثر من الثلث: 28،8 مليار من القطاع الزراعي، مقابل 15،6 مليار دولار من الصناعات الدفاعية». ونمت 16 ضعفاً منذ عام 2000، لتصبح روسيا في عام 2016 المصدر الأكبر للقمح عالمياً، لتتضاعف حصتها من سوق القمح العالمية أربع مرات منذ عام 2000، من 4 إلى 16%. وتقلصت واردات السكر بنسبة 73%، واللحوم 36%، والجبن 29% خلال ثلاث سنوات.

ترتبط الفورة الزراعية الروسية بالسياسات الحكومية عقب العقوبات الاقتصادية الدولية على روسيا، حيث لاقى التمويل الحكومي صدى في التأثير على سوق الإنتاج، التي تخلصت من منافسيها الأوروبيين بعد العقوبات: «سياسة إحلال الواردات أثبتت قيمتها في مجموعة من القطاعات، وبالحديث عن قطاع الزراعة، نستطيع القول: إننا مكتفين ذاتياً. ونتوقع بأن الصادرات الزراعية ستتضاعف في عام 2025» وفق ما قاله أخلاشيف مدير قسم الصناعات الغذائية بوزارة الزراعة الروسية.

ملاحظات أخيرة على قانون الحراج الجديد /4/

بعد أن عرضنا خلال ثلاثة أعداد سابقة بعض الملاحظات على قانون الحراج الجديد رقم 6 لعام 2018، بالمقارنة مع قانون الحراج رقم 25 لعام 2007، نأتي أخيراً على ملاحظات إضافية بما يتعلق بالعقوبات المنصوص عنها بموجب القانون الجديد، ومقدار التراجع في بعضها بالمقارنة مع القانون السابق.

■ عاصي اسماعيل

7 سنوات بدلاً من 10

لقد نصت المادة 44 من قانون الحراج رقم 25 لعام 2007 على ما يلي:

أ_ يعاقب بالاعتقال المؤقت مدة لا تقل عن عشر سنوات كل من أضرم النار بأية وسيلة كانت بقصد إحداث حريق في الحراج أو الأراضي الحراجية أو المحميات الحراجية أو مناطق الوقاية.

ب_ يزاد على العقوبة الواردة في الفقرة «أ» السابقة نصفها إذا أصيب من جراء إضرام النار على الوجه المبين فيها إنسان بعاهة دائمة.

ج_ تكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن إضرام النار على الوجه المبين في الفقرة «أ» من هذه المادة وفاة إنسان.

د_ تكون العقوبة الاعتقال المؤبد إذا كان الدافع إلى الفعل المبين في الفقرة «أ» من هذه المادة الإضرار بالاقتصاد الوطني.

بالمقابل فقد نصت المادة 29 من قانون الحراج الجديد رقم 6 لعام 2018 على ما يلي:

أ_ يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن سبع سنوات كل من يضرم النار قصداً بأية وسيلة كانت في الحراج أو الأراضي الحراجية أو المحميات الحراجية أو مناطق الوقاية.

ب_ تشدد العقوبة بمقدار النصف إذا نجم عن إضرام النار إصابة إنسان بعاهة دائمة.

ج_ تشدد العقوبة إلى الإعدام إذا نجم عن إضرام النار وفاة إنسان.

فعلى الرغم من التعديل بين الاعتقال المؤقت إلى الأشغال الشاقة المؤقتة بين نصي الفقرة أ، إلا أن المدة تم تخفيضها من 10 سنوات إلى 7 سنوات.

كما تم غض النظر عن عقوبة المؤبد في حال كان الدافع الإضرار بالاقتصاد الوطني.

5 سنوات بدلاً من 6

وقد نصت المادة 45 من القانون 25 لعام 2007 على ما يلي:

«يعاقب بالاعتقال المؤقت مدة لا تقل عن ست سنوات كل من يقوم بعمليات استثمار في أراضي حراج الدولة المحروقة أو زراعتها خلافاً لأحكام الفقرة «ب» من المادة 19 من هذا المرسوم التشريعي».

بينما نصت المادة 30 من القانون الجديد رقم 6 لعام 2018 على ما يلي:

«يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن خمس سنوات كل من يقوم بعمليات استثمار في أراضي حراج الدولة المحروقة أو زراعتها خلافاً لأحكام الفقرة _ب_ من المادة 14 من هذا القانون».

أيضاً في هذه المادة يتبين التراجع في العقوبة من 6 سنوات إلى 5 سنوات.

سنة بدلاً من ثلاث سنوات

في المادة 46 من القانون 25 لعام 2007 ورد التالي:

«يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات من تسبب بنشوب حريق في الحراج أو الأراضي الحراجية أو المحميات الحراجية أو مناطق الوقاية من دون قصد نتيجة إهمال أو قلة احتراز أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة النافذة».

بينما ورد في المادة 31 من القانون 6 لعام 2018 ما يلي:

أ_ يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة كل من تسبب بنشوب حريق في الحراج أو الأراضي الحراجية أو المحميات الحراجية أو مناطق الوقاية نتيجة إهمال أو قلة احتراز أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة النافذة.

ب_ تشدد العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤقتة إذا نجم عن التسبب بنشوب حريق إصابة إنسان بعاهة دائمة.

تم غض النظر عن عقوبة المؤيد بحال كان الدافع الاضرار بالاقتصاد الوطني

ج_ تشدد العقوبة إلى الأشغال الشاقة مدة لا تقل عن سبع سنوات إذا نجم عن التسبب بنشوب حريق وفاة إنسان.

أيضاً هنا يوجد تراجع بالعقوبة من سنة إلى ثلاث سنوات في القانون القديم، بينما أصبحت من ثلاثة أشهر إلى سنة بموجب القانون الجديد.

سنتان ومليون ليرة سقف عقوبة الاعتداء

كما نصت المادة 47 من القانون 25 لعام 2007 على ما يلي:

أ_ من أقدم بدون ترخيص مسبق على قلع أو قطع أو إتلاف أو تشويه الأشجار والشجيرات في حراج الدولة أو الإتيان بأي عمل يؤدي إلى إتلافها عوقب بالحبس مدة شهرين عن كل شجرة أو شجيرة وبغرامة تعادل مثلي قيمة الضرر الحاصل شريطة ألا تجاوز مدة الحبس ثلاث سنوات.

ب_ إذا وقعت الأفعال المحددة بالفقرة السابقة في الحراج الخاصة تخفف عقوبة الحبس إلى النصف والغرامة إلى مثل قيمة الأشجار والشجيرات.

بينما أصبحت بموجب المادة 32 من القانون 6 لعام 2018 حسب التالي:

أ_ يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبالغرامة من خمسمئة ألف إلى مليون ليرة سورية كل من أقدم دون ترخيص مسبق على قلع أو قطع أو إتلاف أو تشويه الأشجار والشجيرات في حراج الدولة أو الإتيان بأي عمل يؤدي إلى إتلافها.

ب_ تخفف عقوبة الحبس والغرامة إلى النصف إذا وقعت الأفعال المحددة بالفقرة _أ_ من هذه المادة في الحراج الخاصة.

وهنا يتضح التراجع في العقوبة بمستويين، الأول: على مستوى المدة التي تم تخفيضها من سقف يصل إلى ثلاث سنوات إلى الحبس من ستة أشهر إلى سقف سنتين.

الثاني هو: اقتران العقوبة والغرامة بعدد الأشجار والشجيرات في القانون السابق بمقابل سقف مالي عبارة عن مليون ليرة مهما كان عدد الشجر والشجيرات المعتدى عليها بموجب القانون الجديد.

عقوبات تشجيعية

ربما لا مبرر لإضافة ملاحظات إضافية على مقدار التراجع في العقوبات بعد السرد السابق، والتي لا يمكن وصفها إلا بأنها تشجيعاً على المزيد من التعدي على الحراج والغابات.

فإذا كانت العقوبات السابقة بحق المعتدين غير رادعة، مما أدى إلى ما جرى ويجري بحق الحراج والغابات من قطع وتحطيب وحرق ورعي جائر و.. فإن العقوبات الجديدة، والتي أصبحت أخف وطأة على المعتدين، ستكون من كل بد، فسحة وبوابة مشرعة للمزيد من التعدي وتشجيعاً لهؤلاء ومن خلفهم من المستفيدين والفاسدين.

لا غرابة مع الليبرالية

أخيراً، ربما لا يسعنا إلا أن نقول: لا غرابة مع جملة السياسات الليبرالية المتبعة حكومياً، والتي أثبتت مرة أخرى من خلال قانون الحراج الجديد على أنها غير معنية لا من قريب ولا من بعيد لا بحماية الحراج والغابات، ولا بتطويرها، باعتبارها ثروة وطنية، ولا بالانعكاسات السلبية الكبيرة جراء تقلص رقعتها وانخفاض تأثيرها الإيجابي على الكثير من المستويات تباعاً، وذلك بقدر عنايتها واهتمامها بمصالح كبار المستثمرين والفاسدين والمعتدين وصغارهم.

فمن خلال جملة الملاحظات التي أوردناها في الأعداد السابقة وهذا العدد، يتبين مقدار التراجع الكبير على مستوى حماية الحراج والغابات بشكل عام، وكيف سينعكس هذا التراجع «مصلحةً» في حساب البعض من أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين والمتنفذين والفاسدين، على حساب هذه الحراج والطبيعة والبيئة والإنسان والاقتصاد الوطني، والمصلحة الوطنية بشكل عام.

كُلّية الإنسان تتفكك بمعادلات كمية «2»

تطرقنا في المقال السابق على التركيز على المنهج البحثي الكمي في العلوم الاجتماعية الذي أصبح يسيطر عليها. وذكرنا بعض أسباب هذا التركيز وبعض نتائجه.

■ مروى صعب

يعتبر ليونتيف في كتابه، الذي يناقش فيه: لماذا يجب العودة إلى الماركسية في العلوم الاجتماعية عامة، وفي علم النفس خاصة، إن العلم السائد فكك العلوم بأكثر من طريقة. أولاً: بالتفكيك الذي أصاب علم النفس مثلاً إلى عدة أقسام، مثل علم نفس النمو، علم نفس المعرفة، علم النفس الإيجابي، وإلى ما هنالك من أقسام. وثانياً: في عدم الانطلاق من كلية النفس البشرية، وكلية العوامل التي تؤثر بها. وثالثاً: عبر المنهج البحثي المتبع. وهو «ليونتييف» لا يرفض الأبحاث الكمية بالمطلق بل يجد أنها من الصعوبة أن تخلص بنتيجة متكاملة.

العيّنة ومعادلاتها

إحدى النقاط التي تحدد مصداقية البحث الكمي هي العيّنة، كيفية تجميعها، وماذا تمثل، بالإضافة إلى كيفية تأكيد أن هذه العيّنة تعكس رأي أو حقيقة التعداد السكاني الكامل في بلد معين، الذي يغيب أو يعزل بشكل كبير عن التحليل.اولاً: في غياب فرضية أن العيّنة لا تمثل الشريحة الكاملة من السكان، بل تمثل فئة معينة منها، إلا في حال أخذ الفروقات في الموقع الطبقي والوضع الاجتماعي الذي يؤثر على الأجوبة. وثانياً: في أن شكل العيّنة غالباً ما يتم انتقاؤه لكي يضمن صحة فرضية البحث. مثلاً: عندما يتم قياس وعي طلاب الجامعة بخصوص مادة معينة، لا يؤخذ في الحسبان هدف هؤلاء الطلاب، وجودهم في هذه الجامعة بالتحديد، من حيث الوضع المادي والاجتماعي والمستوى التعليمي، مدى نضجهم، والعلاقات الاجتماعية التي تؤثر على هذا الوعي.

الجهل مفتاح السيطرة

الفكرة المكررة في صعوبة فهم وتطبيق المعادلات الرياضية التي تستعمل في ال،حصاء، أو صعوبة الرياضيات بشكل عام، هي إحدى أسباب عدم القدرة في مناقشة آلية ونتائج الأبحاث الكمية. هذه الفكرة مرتبطة في طريقة تدريس الرياضيات بتجريدها عن الحياة اليومية وكيفية استخدامها فيها، وفي تجريد الإحصاء في بعض الأبحاث من معنى استخدامه.

وكيفية عرض نتائج هذه الأبحاث لها تأثير على كيفية فهمها. أولاً: من قبل الصروح العلمية التي تستخدمها، عبر استخدام تعابير مركبة ومعقدة لا تستدعي هذا التعقيد كونها بسيطة في مضمونها. وثانياً: من قبل الإعلام، عبر تضخيم نتائج بعض الأبحاث والعناوين التي تستعمل في عرضها. يتم عرض هذه الأبحاث من دون الأخذ بالاعتبار الزمن والعامل السياسي التي طرحت فيه.

السيطرة على العلوم

السيطرة على العلوم ونتائجها أدت إلى استخدام المنهج البحثي الكمي بكثرة. كما التنافس الحاد الذي طال العلماء بين بعضهم حتى في الصرح البحثي أو الجامعي نفسه، وبين العلماء في الصروح العلمية المختلفة. وأيضاً بين الطلاب، كونهم حكموا بضرورة استخلاص نتائج بحثية في فترة زمنية صغيرة، وبالاستناد إلى ما هو سائد في المنهج البحثي. والتسابق العلمي الذي كرسته الرأسمالية، كرس هذا النمط من الأبحاث، وكرس تبعية في الصروح الجامعية والبحثية متزامناً مع التبعية السياسية للقطب الواحد.

تحويل العلوم الاجتماعية إلى أرقام بحتة، يفيد منطق العلم السائد في تفكك نظرياته ومنطلقاته، وعزل العوامل الطبقية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على الأفراد. لا نرفض بالمطلق الأبحاث الكمية من حيث المبدأ وضرورتها في حالات معينة، ولكن علينا التشديد على رفض تحويل مهمة العلوم من مساعد إلى مقولب للأفراد. وعلينا رفض انعكاس هذا المنهج في البحث على قدرة تطوّر وعينا وقولبة مراحل حياتنا جميعها في أنماط جاهزة من العلاقات والاستهلاك والعمل والتقدم. وهذه إحدى نتائج التركيز على المنهج البحثي الكمي. وعلينا أيضاً، تحليل الأرقام التي نراها في الأبحاث في طريقة استخلاص هذه الأرقام وكيفية عرضها.

فعزل العوامل المؤثرة الشاملة في أغلب هذه الأبحاث، والتركيز على تحليل المعطيات المعزولة والفروقات والتأثيرات فيما بينها، من خلال عوامل ثابتة لا تتعلق بالوضع الاجتماعي للعيّنة «الظاهرة المبحوثة»لا يمكن أن تعكس واقع الظاهرة، وضمنها الشريحة الأوسع. وهو ما أدى إلى إبعاد العلوم الاجتماعية عن قضية بحثها، وهي: الإنسان، وقولبتها كما قولبة قضيتها في البحث التفكيكي، في الفروقات بين العوامل الإثنية والعرقية والجنسية للبشر، في زمن التفكيك والتشتيت الرأسمالي للمجتمع.

تشويه منطق الحياة

تفكيك المنهج البحثي لا يشوه فقط البحث من حيث مضمونه ومصداقيته بل أيضاً يشوه منطق الحياة والعلاقات التي تحكمها. فإذا اعتبرنا أن العلاقات التي تربطنا بين بعض كبشر، وعلاقتنا مع محيطنا ككل، هي: علاقات كُلّية لا يمكن تجزأتها وتفصيلها بل يجب أن ندرسها بكليتها وتفاعلاتها. نعتبر أيضاً المنهج البحثي كلياً وغير مفكك بين كمي ونوعي، بل هو يتفاعل مع تفعلات الحياة ويبحث من حركتها وليس من خارج حركتها.

وجدتها

■ د. عروب المصري

تاريخ الطبيعة وتاريخ الإنسانية!

يمكن أن نرى في كتابات ماركس المبكرة وفي روائعه، أن الطبيعة تكمن في صميم فهمه للعالم، من خلال أسلوبه الديالكتيكي. على سبيل المثال: يميل مفهوم البيئة إلى وضع البشر في المركز، مع وضع الطبيعة في المحيط الخارجي. ينتقد العديد من نشطاء البيئة هذا المفهوم بحجة أنه يضع البشر والطبيعة على أقطاب معاكسة، وينكر وحدتهم. في الواقع، يمكن العثور على بعض جوانب هذا النقد المعاصر تجاه مفهوم البيئة في الأعمال المبكرة لماركس، حيث يستكشف المنهج الصحيح لعرض الوحدة الجدلية للبشر والطبيعة. في مخطوطاته التي ترجع إلى عام 1844، يجادل ماركس بأن الطبيعة متأصلة في جسم الإنسان، وأن البشر عليهم إقامة حوار مستمر مع هذه الطبيعة من أجل البقاء. في «الأيديولوجية الألمانية»، يقترح أن تاريخ الطبيعة وتاريخ الإنسانية لا يمكن فصلهما ويتطلبان تصورهما ككل متكامل.

في مؤلفه «رأس المال»، يستخدم ماركس مفهوم الاستقلاب أثناء تحليل العلاقة بين البشر والطبيعة في ظل ظروف الزراعة الرأسمالية وإيجار الأراضي، وينظر إلى عملية العمل باعتبارها القوة الدافعة لعملية الاستقلاب هذه. يوضح بشكل لافت كيف أن الزراعة الرأسمالية وملكية الأراضي الكبيرة تؤدي إلى تركيز العمال المشتتين في المدن، بينما تمنع العناصر المختلفة من العودة إلى التربة تلك التي يستهلكها الأفراد من أجل الغذاء أو الملابس، مما يخلق تأثيراً مدمراً على المدينة والريف. وارتبط نقص الأسمدة في الريف ارتباطاً مباشراً بالنفايات الخطرة في المناطق الحضرية التي أصبحت سامة، لأنها لا تستطيع العودة إلى التربة وتسمم المدن والمناطق الداخلية. تمتد الرأسمالية عبر الفضاء بطريقة غير متكافئة حيث تتركز القوى العاملة ورأس المال الثابت في مراكز محددة؛ وهذا بدوره يعطل الدورة الطبيعية للنظم البيئية، ويؤدي إلى تمزق في الاستقلاب الطبيعي. إن الصناعة الرأسمالية الكبيرة تستغل القوة العاملة وتستنفدها، في حين أن الزراعة الرأسمالية تحرم التربة من قوتها الطبيعية. يوضح تحليل ماركس للإنتاج الرأسمالي، أن عمليات التنافس والتراكم تسرع وقت دوران رأس المال، وتفرض إيقاعها الخاص على الطبيعة. هذا التحليل كاف لإظهار لماذا لا تستطيع الرأسماليةُ تأسيس نظام إنتاج بيئوي. إنه يكشف عن الأساطير الرأسمالية في خلق رأسمالية «مستدامة» في انسجام مع الدورات الطبيعية.

aroub@kassioun.org

ألمانيا: أزمة حكومة أم حكومة أزمة؟

تم مؤخراً تشكيل الحكومة الألمانية، بعد جولات عدة من المفاوضات بين الأحزاب السياسية المكونة للبرلمان الألماني، وتحديداً بين «الاشتراكيين الديمقراطيين» و«الاتحاد المسيحي الديمقراطي» الذي تتزعمه ميركل.

■ سيبان حوج

الجديد في الأمر، أن الانتخابات النيابية التي أنتجت البرلمان الحالي كانت قد جرت منذ ما يقارب الستة أشهر، أي: إن الأحزاب المنضوية تحت قبة البرلمان احتاجت ستة أشهر لتشكيل ائتلاف حاكم يشكل الحكومة الجديدة، وهي مدة تُعتبر طويلة نسبياً في ألمانيا فعلامَ ينمّ ذلك؟

مخاض تشكيل الحكومة

في ألمانيا، وكأية دولة أوروبية أخرى، تقوم الأغلبية البرلمانية بتشكيل الحكومة، ولكن الانتخابات الأخيرة أخرجت برلماناً يتألف من 33% من «الاتحاد المسيحي الديمقراطي»، و21% من «الاشتراكيين الديمقراطيين»، و13% من حزب «البديل من أجل ألمانيا» ـ العنصر الجديد والثقيل على الأحزاب الكلاسيكية الألمانية، حيث لم يكن موجوداً في البرلمان السابق ـ أي: أن حزب ميركل لم يحصل على الأصوات الكافية لتشكيل حكومة الأغلبية، مما اضطرها للدخول في مفاوضات والبحث عن تحالفات لتشكيل الحكومة الجديدة.

أما في الانتخابات التي سبقتها فقد حصل «الاتحاد المسيحي» على 41% من المقاعد، فيما حصل «الاشتراكيون الديمقراطيون» على نسبة تقارب 26%، ولم يكن حزب «البديل من أجل ألمانيا» موجوداً، حيث تظهر الفروق في النسب تراجع شعبية الأحزاب الكبرى التقليدية بشكل واضح بين دورتين انتخابيتين، وهنا يمكن أن نبدأ بفهم سبب المخاض الأخير في تشكيل الحكومة.

تتضمن الحكومة الجديدة 7 وزراء من «الاتحاد الديمقراطي المسيحي»، و3 من حليفه «الاتحاد الاجتماعي المسيحي» البافاري، و6 حقائب لـ«لاشتراكيين الديمقراطيين» أهمها: كانت المالية والخارجية بالإضافة إلى منصب نائب المستشار الذي تولاه وزير المالية.

في الأسباب؟

إن الطريقة التي شُكلت بها الحكومة الألمانية الحالية، والمدة التي استغرقتها، والتغيرات في النسب والمقاعد التي حصلت عليها الأحزاب في البرلمان الحالي وسابقة، تؤكد على جملة من الحقائق:

أولاً: «الاشتراكيون الديمقراطيون» عادةً ما يقررون الاشتراك في ائتلاف حاكم بناءً على قرار تتخذه قيادة الحزب، ولكنهم في هذه المرة قاموا باتخاذ القرار استناداً إلى استفتاء جرى على مستوى الحزب الذي يبلغ أعضاؤه حوالي 400 ألف عضو، ليُتخذ القرار بالمشاركة في الائتلاف الحاكم بموافقة 63% من المصوتين، مما يدفعنا للاعتقاد بأن قيادة الحزب لم تعد تملك الجرأة على اتخاذ المواقف نيابةً عن القوى التي تدعي أنها تمثلها، وذلك انعكاساً لحالة عدم الرضى الشعبية العامة.

ثانياً: الأحزاب الكلاسيكية في ألمانيا لم تعد تُقنع المواطن الألماني على الصعيدين الداخلي والخارجي، مما يدفع بالألمان للبحث، وربما خلق قوى سياسية أخرى مثل: حزب «البديل»، وإن لم تكن أفضل من الموجودة مسبقاً، إلّا أن هذه العملية قد بدأت.

الأحزاب الكلاسيكية في ألمانيا لم تعد تُقنع المواطن الألماني على الصعيدين الداخلي والخارجي مما يدفع بالألمان للبحث عن بدائل

ثالثاً: إن التراجع في أداء الحكومة الألمانية الذي ولّد حالة عدم الرضى الاجتماعية تعود لسببين أولهما: رسملة الكرة الأرضية كلها من قبل المركز الأوروأمريكي بحيث أصبح من الغير الممكن التوسع لتحقيق مزيد من الرسملة، التي تعتبر شريان الحياة لحكومات الدول الرأسمالية، وثانياً: ظهور شركاء دوليين متمثلين بدول «البريكس»، يملكون الرغبة والقدرة على دفع الأمور إلى اتجاهات تؤدي بتقليص الحصة السوقية لكل من المراكز العالمية الكلاسيكية، ونخص بالذكر أوروبا والولايات المتحدة.

إن الأزمة المذكورة في ألمانيا ليست ألمانية فقط، بل يمكن ملاحظة حوادث مشابهة في النمسا واليونان وإيطاليا، وحتى يمكن اعتبار وصول ترامب إلى البيت الأبيض قضية مماثلة، فالأحزاب الأوروبية الكلاسيكية، ولدت وترعرعت في عهد الهيمنة الأمريكية على العالم، الذي لم يعد يتحمّل تلك الهيمنة اللقيطة، ويدفع بكل من يحتمي بها إلى تخبّطات لم تكن في حسبان دعاة «نهاية التاريخ».

«طريق الحرير الجديد» يمضي قُدماً...

مضت خمس سنوات على إعلان الرئيس الصيني، شي جين بينغ، مبادرة «الحزام والطريق» لبناء «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير»، و«طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين». فهل مازالت المبادرة ضرباً من الخيال؟ أم نتائج ملموسة قد تتحقق فعلاً على أرض الواقع؟

أكد وزير التجارة الصيني، تشونغ شان، خلال المؤتمر الصحفي للدورة الأولى للمجلس الوطني الـ13 لنواب الشعب الصيني، المنعقد في 11 آذار الجاري، أن نتائج التعاون الاقتصادي في إطار «الحزام والطريق» مثمرة للغاية، كما كتب، تشو دونغ جون، في صحيفة الشعب الصينية، موضحاً بالأرقام، النتائج على هذا الصعيد.

أولاً: حجم التجارة في توسع مستمر

لقيت المبادرة ردوداً ومشاركات إيجابية من أكثر من 140 دولة ومنطقة، وفي عام 2017، بلغ إجمالي حجم التجارة بين الصين والدول ذات الصلة بـ«الحزام والطريق» حوالي 1،1 تريليون دولار أمريكي، بارتفاع بلغت نسبته 14،8%، متجاوزاً نسبة الزيادة في إجمالي التجارة الخارجية بـ 3،4 نقطة مئوية. وفي الوقت نفسه، لا يزال مستوى تيسير التجارة في الدول والمناطق ذات الصلة في تحسن مستمر.

ثانياً: حقل الاستثمار في توسع مستمر

تجاوزت استثمارات المؤسسات الصينية المباشرة المتراكمة في الدول الواقعة على طول «الحزام والطريق» مبلغ 60 مليار دولار، وشملت مجال الزراعة والتصنيع والبنية التحتية والعديد من المجالات الأخرى.

ثالثاً: إحراز تقدم كبير في المشاريع الكبرى

لقد تم بناء مجموعة من السكك الحديدية والطرق السريعة، والموانئ وغيرها من البنى التحتية واحدة تلو الأخرى، وحققت دفعة من مشاريع التعاون في مجال الطاقة والموارد، التنمية بشكل سلس، كما تم الانتهاء من مجموعة من مشاريع التصنيع ووضعها موضع التنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، قامت الصين ببناء 75 منطقة للتعاون الاقتصادي والتجاري في الدول الواقعة على طول «الحزام والطريق»، وبلغ الاستثمار التراكمي أكثر من 27 مليار دولار أمريكي.

وقال وزير التجارة الصيني: إن بلاده ملتزمة ببناء «الحزام والطريق»، كطريقٍ للسلام والرخاء والانفتاح والابتكار، ولربط الحضارات المختلفة ببعضها البعض. وفي الخطوة التالية، ستركز وزارة التجارة على إنشاء أول معرض صيني دولي للاستيراد، بالإضافة إلى منصات جديدة للتعاون الدولي، وإقامة مشاريع استثمارات مشتركة كبرى، ومشاريع للمساعدات الخارجية وغيرها، مما أسماها «لؤلؤة طريق الحرير»، كذلك تطوير «التجارة الإلكترونية لطريق الحرير»، ودفع التسهيلات والحرية للاستثمارات التجارية، وتنفيذ مبادرات المساعدات الخارجية الرئيسة.

نشر معهد «ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام» تقريراً في 12 آذار الجاري، حول حجم التحويلات الدولية للأسلحة الرئيسة، وفقاً لبيانات جديدة عن عمليات نقل الأسلحة عالمياً في السنوات الخمسة الأخيرة.

المجمع الصناعي العسكري والتوازنات الجديدة؟

خلصت الدراسة إلى أنه، واستمراراً للاتجاه التصاعدي الذي بدأ في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، كان حجم التحويلات الدولية للأسلحة الرئيسة في الفترة 2013-2017 أعلى بنسبة 10% عما كان عليه في الفترة 2008-2012، والسبب الأول في ذلك يعود لواشنطن!

■ عليا نجم

النسبة الأكبر من تزايد تدفق الأسلحة، كانت من نصيب آسيا ومناطق شرق المتوسط وأوقيانوسيا، بينما انخفض التدفق إلى إفريقيا وأوروبا والأمريكيتين، وحسب التقرير فإن أكبر خمسة دول مصدرة للأسلحة في الفترة بين 2013 و2017 كانت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وألمانيا والصين، حيث تشكل مجتمعة ما نسبته 74% من جميع صادرات الأسلحة خلال تلك الفترة.

واشنطن أكبر مصدري الأسلحة

لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر قائمة أكبر مصدري الأسلحة حول العالم، حيث تشكل منفردة ما نسبته 34% من مجمل صادرات الأسلحة خلال الفترة 2013–2017، بزيادة تصل إلى 25% عن الفترة 2008–2012، وتزيد صادرات الأسلحة الأمريكية عن مثيلتها الروسية –ثاني أكبر مصدري الأسلحة– بنسبة 58% خلال الفترة 2013–2017، وحصلت دول منطقتنا على ما نسبته 49% من مجمل صادرات الأسلحة الأمريكية خلال تلك الفترة.

يشير التقرير، أنه وبناءً على الصفقات التي تم توقيعها خلال إدارة أوباما، فإن شحنات الأسلحة الأمريكية خلال الفترة 2013–2017، وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ نهاية التسعينات، وأن الصفقات والعقود الموقّعة خلال عام 2017، ستضمن بقاء واشنطن كأكبر مصدر للأسلحة خلال السنوات القادمة.

من جهة أخرى، فإن روسيا وعلى الرغم من التطور المستمر في مجمعها الصناعي العسكري، فإن صادراتها من الأسلحة انخفضت بنسبة 7,1% بين الفترة 2008–2012 و2013–2017.

في المقابل فإن فرنسا التي تعتبر ثالث أكبر مصدر للأسلحة ازدادت صادراتها بنسبة 27% خلال الفترة المدروسة، بينما ألمانيا التي تحتل المركز الرابع تراجعت صادراتها بنسبة 14% خلال الفترة ذاتها.

آسيا أكبر متلقي الأسلحة

يولي التقرير أهمية خاصة لدول المنطقة وآسيا عموماً، باعتبار أن الجزء الأكبر من شحنات الأسلحة المصدّرة خلال الخمس سنوات الأخيرة قد انصبت فيها، حيث ارتفعت مستوردات الأسلحة لهذه الدول بنسبة 103% بين 2013–2018 و 2008–2012، لتشكل ما نسبته 32% من مجمل واردات الأسلحة العالمية خلال السنوات الخمس الأخيرة. وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية هي الدول الرئيسة المصدرة للأسلحة إلى المنطقة، وتوفر أكثر من 98% من الأسلحة التي تستوردها المملكة العربية السعودية.

في الفترة ما بين 2013 و2017، كانت المملكة العربية السعودية هي ثاني أكبر مستورد للأسلحة في العالم، حيث زادت وارداتها بنسبة 225% بالفترة 2008–2012، تليها مصر كثالث أكبر مستورد للأسلحة في العالم، بارتفاع في وارداتها بنسبة 215%، ومن ثم الإمارات رابع أكبر مستورد للأسلحة.

أما أكبر دولة مستوردة للأسلحة في العالم خلال الفترة 2013–2017 فهي الهند، مشكلة ما نسبته 12% من الإجمالي العالمي. بزيادة تبلغ 24% عن الفترة 2008–2012. نسبة 62% من أسلحتها تأتي من روسيا، ومع ذلك فإن واردات الأسلحة الأمريكية للهند تضاعفت بنسبة 557% مقارنة بالفترة 2008–2012.

الملفت، أن واردات باكستان من الأسلحة انخفضت بنسبة 36% خلال الفترة المدروسة، وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 76%، مما يفسر جزئياً غضب واشنطن على باكستان خلال الفترة الأخيرة.

ويشير التقرير، إلى أن التوترات الحاصلة في جنوب وشرق آسيا تدفع دولاً مثل: الهند إلى استيراد المزيد من الأسلحة، بسبب عدم قدرتها على إنتاجها ذاتياً، بينما الصين التي أصبحت بشكل متزايد قادرة على إنتاج أسلحتها فقد انخفضت وارداتها بنسبة 19%، بالتزامن مع اتجاه الصين إلى تعزيز علاقاتها مع دول الجوار.

تزيد صادرات الأسلحة الأمريكية عن صادرات الأسلحة الروسية بنسبة 58% خلال الفترة بين 2013 و2017

استنتاجات

بناءً على ما سبق، من حقائق وأرقام وردت في الدراسة المذكورة أعلاه، يمكن استخلاص ما يلي:

لا يزال المجمع الصناعي العسكري الأمريكي منذ أن حذر منه آيزنهاور في خطبة الوداع التي ألقاها عام 1961 وحتى اليوم، يشكل تهديداً عالمياً. فهذا المجمع الذي يتضمن أكثر من 240 ألف مؤسسة داخل وخارج الولايات المتحدة، ويشكل الحصة الأكبر من ناتجها الإجمالي، يعتبر مؤشراً لسلوك رؤساء واشنطن وموظفيها الكبار، مهما تغيرت الوجوه، ومحدداً للسياسات الأمريكية بنشر الفوضى وأدوات الفاشية الجديدة، بما يخدم هذا المجمع ومصالح الشركات الاحتكارية الكبرى.

إن منطقتنا، منطقة شرق المتوسط، كان لها النصيب الأكبر من القذارة الأمريكية، فحوالي 50% من أسلحتها تأتي من واشنطن وحدها، تحديداً خلال الأحداث الأخيرة التي شهدتها دول عدة، من خلال التوتير وإيجاد الحوامل الضرورية لتصدير الأسلحة، وتنشيط المجمع الصناعي العسكري. مما يعيد التأكيد على حقيقة: أن مصلحة واشنطن الجديّة والتاريخية لم تكن يوماً في محاربة الإرهاب، بل في تأجيج بؤر التوتر، بما يخدم الأوساط الأكثر رجعية في رأس المال المالي العالمي.

إن بقاء الولايات المتحدة في قائمة مصدري الأسلحة بنسبة 34% من مجمل الصادرات، وارتفاع نسبة صادراتها بحوالي 25% خلال السنوات الخمس الأخيرة، بما يزيد عن الصادرات الروسية بنسبة 58%، مقابل تراجع صادرات الأسلحة الروسية، يعتبر مؤشراً على الاختلاف في التوجه ونمط العلاقات الدولية، الذي تقوده أمريكا من جهة وروسيا وحلفائها من جهة أخرى.

إن الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، هي ليست كما قبل، نتيجة للأزمة الاقتصادية التي تعيشها المنظومة ككل، وخاصة مركز المركز الأمريكي، وبالتالي جميع مؤسساته بما فيها المجمع الصناعي العسكري، وذلك بالتزامن مع صعود نموذج دولي جديد متكامل اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، تقوده الدول الصاعدة وتحديداً الصين وروسيا. لذلك وإن كانت واشنطن لا تزال تتصدر قائمة مصدري الأسلحة والشرور حول العالم، فإنها لن تستطيع الصمود مطولاً أمام الإجماع الدولي الجديد، والانقسامات الداخلية التي بدأت بالظهور للعلن، لذلك فليس أمامها سوى تنظيم عملية التراجع مرغمة، ولا تمتلك سوى الرضوخ في نهاية المطاف أمام القرارات والتوافقات الدولية لحل الأزمات، وإلّا فإنها ستصبح خارج الخارطة الدولية.

باي باي تيلرسون... باي باي بومبيو

تشير الإحصاءات المنشورة في وسائل الإعلام، عن حجم التغيرات التي حصلت في إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بأن 43% من هذه الإدارة تم تغييرها، «إقالة أو استقالة»، خلال عام واحد.

■ قاسيون

من المؤكد أن البنية كاملة في مأزق وأنها في مرحلة انتقالية ما بين مرحلة الاستفراد بالقرار إلى مرحلة قبول شركاء

وهـذه ظاهـرة غير مسبوقة ليس في الولايات المتحدة فقط، بل في دول العالم كلها، اللهم، إلا إذا استثنينا انقلابات دول العالم الثالث! وعلى كل، ما يثير الانتباه أيضاً في هذا «الانقلاب الأمريكي» هو جانبه النوعي.

حيث شهدت الإدارة الأمريكية، على مدار نحو عام مغادرة أسماء بارزة، تقود مراكز حساسة، من بينها: مستشار الأمن القومي، مايكل فلين الذي استمر في منصبه 25 يوما فقط، وكذلك رينس بريبوس، كبير موظفي البيت الأبيض السابق، وستيفن كيفين بانون، كبير مستشاري الرئيس للشؤون الاستراتيجية، والمتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض، شون سبايسر، وشهدت إدارة الاتصالات في حكومة ترامب أكبر معدل لحركة دوران الموظفين خلال عام، حيث تعد المديرة الحالية لهذا القسم، هو هيكس، رابع شخص يتولى هذا المنصب في الفترة المذكورة.

توعز بعض القراءات المتعلقة بهذا الاضطراب في الإدارة الأمريكية، بكل ما تعنيه أمريكياً، ودولياً، إلى موضوع الكفاءة، أو إلى مزاجية الرئيس، وأطواره الغريبة، أو حساسيات شخصية، وكأن الظاهرة تتعلق بإدارة فريق لكرة القدم، أو إدارة مؤسسة للخضار.. في حين أن هذا التآكل المستمر في البيت البيضاوي، الذي طال وزير الخارجية ريكس تيلرسون، إنما يحمل العديد من الدلالات، والمعاني، التي تؤكد بما لا يقبل الشك، حجم الانقسام الأمريكي، لاسيما، وأن أغلب هذه التغيرات سبقتها إشاعات، ثم نفي رسمي، لتعود الوقائع وتؤكدها بعد أيام، وإذا أخذنا بعين الاعتبار، أن تآكل أية بنية من الداخل، هو دلالة على تأزمها، وتراجعها، وهو سمة ملازمة لمن يتقهقر، فإن هذه الحقيقة تفنّد بالملموس، ذاك التسطيح الدارج الذي يزعم، أن الولايات المتحدة لم تحسم خياراتها في هذه القضية أو تلك، وتظهر حقيقة أخرى عارية، وهي: أن الولايات المتحدة ليست قادرة على حسم خياراتها أصلاً، لا لعدم كفاءة، ولا لنقص في قاعدة البيانات لدى صانعي القرار الأمريكي، بل، لأنه لم يعد بالإمكان التحكم بحجم التناقضات داخل هذه البنية المأزومة، لتتمظهر بهذا الشكل الدراماتيكي.. فالحزب «الديمقراطي» يحمّل المسؤولية للحزب «الجمهوري»، والإعلام يحمل المسؤولية للرئيس، والرئيس يحمل المسؤولية للإدارات السابقة، ...والحقيقة أن ذلك التجاذب كله ينطوي على شيء من الصحة، وأن الكل يتحمل المسؤولية، لأن الكل من البنية المأزومة نفسها، ومن الطبيعي أن يبحث الكل، عمن يحمله مسؤولية فشله، وأن الكل ينقلب على البنية العاجزة كل بطريقته، ومن موقعه.

ينشغل بعض المتابعين، في هذا السياق بأسئلة موضوعية تطرح نفسها، وهي: على ماذا يجري الصراع؟ وأية خيارات تلك التي تتقدم؟ وأيها تتراجع؟ وبالتالي تأثير ذلك على الوضع الدولي؟

بعيداً عن الإجابات السريعة، على مثل هذا السؤال الشائك، فإن المؤكد هو: أن البنية من ألفها إلى يائها في مأزق، وأنها في مرحلة انتقالية ما بين مرحلة الاستفراد بالقرار، إلى مرحلة قبول شركاء، أي قبول التراجع من عدمه، فعدم القبول لم يعد ممكناً، والقبول سيفتح أبواب الجحيم، لأنه سيحرك دومينو تناقضات جديدة، داخل الولايات المتحدة وبينها وبين حلفائها، لا يعرف جورج واشنطن نفسه أين ستنتهي.

أغلب الظن، أن للصراع الجاري إحداثيات عديدة، بين قوى رأس المال المالي المتغول من جهة، وبين الملاك من جهة أخرى، وحول رفض التكيف مع ميزان القوى الدولي الجديد، وقبوله، وحول التسارع في التراجع، ومحاولات إبطائه على حساب الآخرين، وحول القطاعات الاقتصادية، أو الدول، التي ستكون كبش فداء هذا التراجع الاضطراري.

قبل أن يتنطع بعض الفقهاء المسكونين بالهزيمة، ويزعم بأننا نبالغ في التفاؤل، بمثل هذا العرض، نقرّ سلفاً، بأن ثمن التراجع نفسه غير قليل، وأن البشرية تدفع ثمنه الآن، وأن قوى الحرب ستستميت في «الدفاع» عن مواقعها، ولكنها تتراجع بكل تأكيد، والتراجع مستمر بما لا يقبل الشك، وأن الولايات المتحدة هي أكبر الخاسرين، سواء كان بومبيو أو تيلرسون وزيراً للخارجية الأمريكية، لأن التراجع بالنسبة للحالة الأمريكية، يعني في الأحوال كلها: اتساع الأفق أمام القوى الحية من البشرية، وخصوصاً في مناطق التوتر، لتقول كلمتها، وتطرح خياراتها البديلة، و«الشاطر» مِنْ هؤلاء مَنْ يستطيع الخروج بأقل الخسائر، وأول علامات الشطارة الكف عن تعمية الناس، ودفعهم إلى مآزق، وتوريطهم من جديد، استناداً إلى تحليلات تعود إلى زمن آخر، والإيحاء بأن الولايات المتحدة ما زالت تستطيع أن تأمر وتنهي، استناداً إلى الاستعراض الإعلامي... وبالمناسبة ترامب بانتظار اللقاء مع رئيس كوريا الشمالية جونغ أون!

الصورة عالمياً

• أكدت روسيا: استعدادها لإجراء تحقيق مشترك مع بريطانيا في تسميم العميل السابق في الاستخبارات الروسية، سيرغي سكريبال، وابنته يوليا، فيما نفت بشدة الاتهامات المنسوبة لموسكو من قبل لندن.

• أعلنت كوريا الجنوبية الخميس الماضي، عن إتمامها تشكيل لجنة تحضيرية لعقد لقاء بين رئيس كوريا الشمالية كيم جونغ أون، والرئيس الكوري الجنوبي مون جيه إن.

• أعلن متحدث باسم البعثة الروسية لدى الأمم المتحدة: أن واشنطن عطّلت في مجلس الأمن الدولي مشروع بيان روسي صيني يدعم التقدم الحاصل على مسار المصالحة في شبه الجزيرة الكورية.

• اندلعت اشتباكات في مدينة جرادة شرقي المغرب، بين قوات الأمن ومتظاهرين، بعد يوم من تحذير السلطات من مغبة استمرار الاحتجاجات المتواصلة في المدينة منذ نحو أربعة أشهر.

• أعلنت وكالة السودان للأنباء: أن وفداً سودانياً يتقدمه وزير الموارد المائية والري والكهرباء معتز موسى يزور روسيا، لتوقيع وثائق بشأن التعاون في مجال الطاقة النووية.

• انطلقت مناورات «الصداقة 2018» المشتركة في نسختها الرابعة، بين القوات البرية السعودية، والجيش الأمريكي، في المنطقة الشمالية من المملكة، بهدف توثيق العلاقات العسكرية المتبادلة بين الجانبين.

حروب الرأسمالية وعولمة الفقر...

في أعقاب أحداث 11 أيلول 2001 المأساوية، وفي أكبر استعراض للقدرة العسكرية منذ الحرب العالمية الثانية، شرعت الولايات المتحدة في مغامرة عسكرية تهدد مستقبل البشرية. تمّ الترويج للحرب على أنّها تعهّد بصناعة السلام. وكان التبرير الذي أعطي للحروب التي قادتها الولايات المتحدة هو «المسؤولية عن حماية»، وكذلك عن غرس «الديمقراطية» الغربية في أنحاء العالم كافة.

■ مايكل تشوسودفسكي
تعريب وإعداد: عروة درويش

الحرب العالمية تدعم الأجندة النيوليبرالية، فالحرب والعولمة مرتبطتان بطريقة متشابكة. نحن نتعامل هنا مع مشروع إمبريالي واسع النطاق، يخدم مصالح النخب المالية والاقتصادية، ومن ضمنها: مصالح «وول ستريت»، ومجمّع الصناعات العسكرية، وشركات النفط الكبرى، وتكتلات التقنيات الحيوية، وهوامير صناعة الأدوية، واقتصاد المخدرات العالمي، وتكتلات الإعلام، وعمالقة الاتصالات والمعلومات. وكما هو مثبت وموثّق بإسهاب، فإنّ «القاعدة» والمجموعات التي تشبهها مثل: «داعش»، هم صنيعة مخابرات الولايات المتحدة، وليست الحرب العالمية على الإرهاب إلّا أمراً مزيفاً.

العقيدة النووية الوقائية

حصل في هذه الأثناء تحوّل رئيس في «العقيدة النووية» الأمريكية، مع تبنيها للعقيدة الوقائية، وتحديداً الشروع في الحرب كأداة «للدفاع عن النفس». وتنسحب إيديولوجيا الحرب الوقائية على استخدام الأسلحة النووية على أسس وقائية. ففي عام 2002، وضعت الإدارة الأمريكية موضع التنفيذ، مفهوم الحرب النووية الاستباقية، أي استخدام الأسلحة النووية ضدّ أعداء أمريكا بوصفها إحدى طرق الدفاع عن النفس.

وتقوم إدارة ترامب الآن بتهديد العالم علانية بحرب نووية. لا أعلم كيف يمكن لأيّ عاقل أن يصوغ اقتراحاً شيطانياً كالذي أعلنته الإدارة الأمريكية، عنّ أنّ استخدام السلاح النووي ضدّ إيران وكوريا الشمالية سوف «يجعل العالم مكاناً أكثر أمناً».

أين هي حركة مناهضة الحرب؟

منذ غزو العراق واحتلاله، وحركة مناهضة الحرب في عداد الأموات. يسود الآن ناشطون ممولون من «وول ستريت»، وهم بالكاد يركزّون على المشاكل البيئية والتغيّر المناخي والتمييز العرقي والحقوق المدنية. لا تشكّل الحروب الدائمة وجرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الولايات المتحدة والناتو، تحت مسمى مكافحة الإرهاب جزءاً من جدول أعمال المعارضة «العامّة المنظمة». فشعار الحركة الآن: «نحن ضدّ الحرب، لكننا ندعم الحرب ضدّ الإرهاب».

وعليه فإنّ البروباغندا منتشرة لإلباس وجه الناتو والولايات المتحدة الوحشي، قناعاً إنسانياً يغطّي على خروقات حقوق الإنسان. بينما يتمّ بشكل دوري توجيه الاتهامات للدول التي تكون هدفاً لعدوان الولايات المتحدة بأنّها تقتل شعبها.

يقلب الإعلام المضلل الحقائق. فكوريا الشمالية لا تشكل تهديداً على الأمن العالمي، فبلجيكا، مع قاذفاتها النووية التكتيكية العشرين من طراز B61 الموضوعة في الخدمة، تملك ترسانة أكبر من تلك التي تملكها كوريا الشمالية، والتي لا تملك أكثر من 4 قنابل نووية.

وتستهدف هذه القاذفات النووية من طراز B61، والتي تمتلكها بعض الدول الأوربية، مثل: بلجيكا وهولندا وألمانيا وإيطاليا، ولا يتطرق أحدٌ لكونها تشكل تهديداً للأمن العالمي، روسيا والشرق الأوسط.

ويتجاهل الإعلام السائد عمداً أن ينبّه الرأي العام إلى أنّ حرباً نووية تقودها الولايات المتحدة ضدّ كوريا الشمالية أو إيران، قد تتطوّر إلى حرب عالميّة ثالثة، والتي ستكون بكلمات آينشتاين: «الأخيرة» مؤدية لدمار الجنس البشري. أو كما قال كاسترو عام 2010: «الأضرار الجانبية لحرب نووية ستكون حياة كامل البشرية».

إنّ حركة مناهضة الحرب ميتة، ولا يحتلّ احتمال قيام حرب نووية عناوين صحفها ونشراتها. وعندما أصبحت الولايات المتحدة مخوّلة بإطلاق حرب نووية «كأداة لإحلال السلام»، قبلتها وتغاضت عنها المؤسسات الدولية، ذات السلطات الرفيعة ومن ضمنها الأمم المتحدة.

من الاستعمار إلى ما بعد الاستعمار

إنّ تاريخ ما بعد الاستعمار، هو استمرار للتاريخ الاستعماري الذي أسس الأجندة الإمبريالية الأمريكية المعاصرة، وذلك بشكل كبير بسبب حلولها مكان القوى الاستعماريّة السابقة، مثل: إسبانيا وفرنسا واليابان وهولندا...الخ. يشتمل مشروع الهيمنة الأمريكي بشكل كبير على تبديل العالم من بلدان ذات سيادة إلى أقاليم مفتوحة، تسيطر عليها المصالح المالية والاقتصادية. وقد استُخدمت في سبيل تحقيق ذلك الأدوات العسكرية والاستخباراتية والاقتصادية.

فالمنشآت والقواعد العسكرية البالغ عددها أكثر من 700 حول العالم، تعمل جميعها وفقاً لهيكل قيادة واحد، يخدم أجندة الهيمنة الاقتصادية العالمية ويدعمها. علاوة على ذلك، يتم دعم هذا الانتشار العسكري عبر السياسات الاقتصادية التي تفرض التقشف على كافّة مجالات الإنفاق المدني، بهدف زيادة التمويل اللازم للإنفاق على لوازم الترسانة الأمريكية العسكرية والاقتصاد الحربي.

لطالما كانت التدخلات العسكرية، وتغيير الأنظمة، وعمليات الانقلاب العسكرية الممولة والمنظمة من المخابرات المركزية، وكذلك «الثورات الملونة»، دعائم لنشر وتطبيق أجندة السياسات النيوليبرالية، التي تمّ فرضها على الدول النامية المثقلة بالديون، حول العالم.

عولمة الفقر

كانت عولمة الفقر في الحقبة ما بعد الاستعمارية هي نتيجة مباشرة لتنفيذ «الإصلاحات» الاقتصادية القاتلة، تحت إشراف صندوق النقد والبنك الدوليين. لعبت مؤسسات «بريتون وودز» دور الأدوات التي تستخدمها «وول ستريت» والشركات.

كان للمسار الزمني الذي طُبقت فيها هذه «الإصلاحات»، والتي قادت إلى إعادة هيكلة اقتصادية عالمية، أهميّة شديدة. فقد بدأت في الثمانينيات هجمة ما يدعى «ببرامج إعادة الهيكلة» تحت قيادة صندوق النقد والبنك الدوليين. استخدمت «سياسة الشروط» الموجهة بشدّة ضدّ بلدان العالم الثالث المثقلة بالديون، كوسيلة للتدخل، حيث فرضت المؤسسات التمويلية المرتكزة في واشنطن، حزمة من السياسات الاقتصادية المميتة على المقترضين، مثل: التقشف والخصخصة والتخلّص من البرامج الاجتماعية والإصلاحات التجارية وضغط الأجور الحقيقية ...الخ.

ومن الجدير بالملاحظة، أنّ حزماً موازية من الإصلاحات الاقتصادية النيوليبرالية، والتي تضمنت بشكل أساس عمليات الخصخصة وتفكيك دولة الرفاه، قد وضعت موضع التنفيذ في الثمانينيات، بدءاً من الولايات المتحدة وبريطانيا، بما أطلق عليه اصطلاحاً تسمية: حقبة ريغان- تاتشر.

كما هو مثبت وموثّق بإسهاب فإنّ القاعدة والمجموعات التي تشبهها مثل داعش هم صنيعة مخابرات الولايات المتحدة

«إصلاحات» ما بعد الحرب الباردة

بدأت موجة ثانية من «إعادة الهيكلة الاقتصادية» في نهاية الحرب الباردة، وذلك بتقديم حزمة إصلاحات اقتصادية قاسية على بلدان أوروبا الشرقيّة، والبلطيق، والبلقان، وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق.

وفي الوقت ذاته، في أوروبا الغربية، تمّ توقيع اتفاقيّة «ماستريخت»، والتي دخلت حيّز التنفيذ عام 1993، وفرضت على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي ما بات يشار إليه باسم: «معايير ماستريخت» أو معايير الاتحاد، وهي ما قادت في نهاية المطاف إلى تشكيل منطقة اليورو التي تبنّت وطبقّت أجندة السياسات النيوليبرالية بشكل كبير على الدول الأعضاء في الاتحاد. وانتقصت «ماستريخت» كذلك من السيادة الفردية للدول الأعضاء فيها.

إنّ اتفاقيّة «ماستريخت» في الحقيقة هي برنامج «تعديل هيكلي» يرتدي قناعاً. وقد ساهمت بشكل أساسيّ في وقت لاحق في شلّ سياسات النقد الوطنية، حيث منعت استخدام عمليات الدين العام الداخلي كأداة لتنمية الاقتصاد الوطني. فمتطلبات التقشّف في الموازنة التي فُرضت باسم «معايير ماستريخت»، حدّت من قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي على تمويل برامجها الاجتماعية، ممّا أدّى إلى الزوال التدريجي لدولة «الرفاه» التي وُجدت ما بعد الحرب العالمية الثانية. لقد استولى البنك المركزي الأوربي ودائنو القطّاع الخاص على الدين العام. أمّا الآثار طويلة الأجل فكانت تصاعد الديون الخارجية، وكذلك شروط الإقراض ووسائل ردّ الدين من عائدات برامج الخصخصة الشديدة.

ويجب أن نذكر، أنّ هذا الدور من إعادة الهيكلة قد تزامن أيضاً مع تدشين منظمة التجارة العالمية عام 1995. واتفاقيّة «التجارة الحرّة» في شمالي أميركا «نافتا»، والتي ساعدت في التحوّل الدراماتيكي في معالم الاقتصاد الأمريكي الشمالي، ليقود إلى زوال اقتصادات المستوى المحلي والإقليمي في كامل أمريكا الشمالية.

مصلحة الشعوب ومواجهة المنظومة

وتزامن هذا بدوره مع تمديد وتوسيع الناتو في التسعينيات، متضمناً الإنفاق «الدفاعيّ» الهائل، الذي لم تمسه إجراءات التقشف الحكومي النيوليبرالية. بل ما حدث كان العكس في واقع الأمر، فالنيوليبرالية غذّت مجمع الصناعات العسكرية.

والذي كان على المحك، هو: عملية تحويل ما يدعى بالبلدان المتقدمة إلى «بلدان عالم ثالث»، وذلك بانتشار البطالة في عدّة بلدان أوربية، من بينها: إسبانيا والبرتغال واليونان، والتي كانت اقتصاداتها محلاً لنمط الإصلاحات ذاتها المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي في بلدان العالم الثالث. وقد عنى ذلك أنّ الفقر المعولم قد وسّع قبضته، فلم يقتصر على بلدان الاتحاد السوفييتي السابق والبلقان فحسب، بل امتدّ أيضاً ليشمل دول المداخيل المرتفعة في أوربا الغربية.

ولا ننسى أنّ أعوام التسعينيات قد جلبت التدخلات «الإنسانيّة» للناتو في الحرب ضدّ يوغسلافيا، والذي أعلن عن عولمة الناتو كذلك، وإيصاله إلى ما أبعد من الحدود الأطلسيّة الشماليّة، التي قامت أثناء الحرب الباردة.

وتركت الأزمة الآسيوية عامي 1997– 1998 بدورها علامة هامّة على تطوّر إطار العمل النيوليبرالي، مشيرة إلى القدرة على الزعزعة الحرفيّة للاقتصادات الوطنية للدول، وذلك عبر التلاعب بالمضاربات وبتبادل النقد الأجنبي وبسوق البضائع. ولهذا فإنّ لدى المضاربين المؤسساتيين الآن القدرة على رفع أثمان السلع الغذائية بشكل اصطناعي، أو تخفيض أثمان النفط الخام بالطريقة ذاتها.

اقتصاد العمالة زهيدة الثمن

قامت الأجندة النيوليبرالية التي اتسمت بفرضها ما يسمى «دواءً اقتصادياً» قويّاً، متمثلاً بإجراءات التقشف وتجميد الأجور والخصخصة وإلغاء البرامج الاجتماعية، على مدى ثلاثين عاماً، بدعم النقل المستمر للتصنيع إلى جنان العمالة زهيدة الثمن في البلدان النامية. وهذا بدوره ساهم في إفقار كل من الدول النامية والمتقدمة.

«الفقر جيّد للأعمال»، فهو يعزّز موارد سلعة العمالة زهيدة الثمن حول العالم من أجل الصناعة، وكذلك من أجل قطاعات في اقتصاد الخدمات.

لكنّ عمليّة «إعادة الهيكلة الاقتصادية» العالمية– وهي التي وصلت إلى مستوى جديد لها– تعتمد بشكل كلّي على تقليص أجور وتكاليف العمالة حول العالم، وهي تقوم في الوقت ذاته بتخفيض القدرة الشرائية لملايين البشر. هذا التقليص للطلب الاستهلاكي يحفّز في نهاية المطاف الركود وارتفاع معدلات البطالة.

اقتصاد الأجور الزهيدة هذا، مدعوم بشكل كبير بمستويات البطالة العالية، وهي التي نتجت في البلدان النامية عن تدمير الإنتاج المحلي والإقليمي، ناهيك عن ذكر زعزعة استقرار الاقتصاد الريفي. ويساهم «جيش العاطلين عن العمل الاحتياطي» هذا، كما سماهم ماركس، بالإبقاء على الأجور في حدّها الأدنى.

الصين الآن، هي أهمّ حوض للعمالة الصناعية زهيدة الثمن، مع وجود 275 مليون عامل غير مستقر– وذلك وفقاً للمصادر الرسمية في الصين –وبشكل يثير السخرية، فإنّ مستعمرات الغرب السابقة، وهي البلدان ذاتها التي كانت ضحيّة لعدوان الولايات المتحدة العسكري وجرائم حربها، مثل: فيتنام وكمبوديا وإندونيسيا، قد تحوّلت إلى جنان للعمالة زهيدة الثمن. ساهمت الظروف التي سادت عقب حرب فيتنام بشكل كبير في فرض الأجندة النيوليبرالية، بدءاً من التسعينيات.

كما أنّه يتمّ استيراد العمالة الزهيدة الثمن من البلدان الفقيرة، مثل: الهند وبنغلاديش والفلبين وإندونيسيا ...الخ، ليتمّ استخدامها في أعمال البناء وفي اقتصاد الخدمات. إنّ مستويات البطالة العالية تخدم في الحفاظ على الأجور منخفضة بشكل هائل.

الطلب الإجمالي

أدّت عمليات «إعادة الهيكلة الاقتصادية» العالمية إلى زيادة كبيرة في الفقر والبطالة. فاقتصاد العمالة الزهيدة يقود بشكل حتمي إلى انهيار القدرة الشرائية، وهو بدوره يخدم زيادة مستويات البطالة.

العمالة الزهيدة، وضغط الشراء، هما عمادا النيوليبرالية، وتمّ الانتقال من السياسات الكينزية الموجهة نحو الطلب في السبعينيات، إلى أجندة الاقتصاد الصغير النيوليبرالي في الثمانينات. إنّ أجندة السياسة الاقتصادية النيوليبرالية المطبّقة في جميع أنحاء العالم، تدعم اقتصاد العمالة العالميّة زهيدة الثمن. ومع انهيار السياسات الموجهة نحو الطلب، ظهرت النيوليبرالية كنموذج اقتصادي مهيمن.

ولم يعد الانهيار العام في مستويات المعيشة الذي أدّت إليه أجندة الاقتصاد الصغير محدوداً، بما يسمّى البلدان النامية. فالبطالة الهائلة تنتشر في الولايات المتحدة، وفي عدّة بلدان في الاتحاد الأوربي، مثل: إسبانيا والبرتغال واليونان ...الخ. وبالتزامن مع انتشار هذه البطالة، تمّ ضغط إيرادات الطبقة الوسطى، وخصخصة البرامج الاجتماعية، وبتر شبكات الأمان الاجتماعي، ومن بينها: ضمان البطالة وبرامج الرفاه الاجتماعي.

قصور الاستهلاك

أدّى انهيار القدرة الشرائية إلى ركود في صناعة البضائع الاستهلاكية. ونتحدث هنا عن الإنتاج السلعي الموجّه نحو ضرورات الحياة الأساسية، مثل: الغذاء والإسكان والخدمات الاجتماعية...الخ، بالنسبة لغالبية سكان الكوكب. فبات هنالك انقسام جديد بين أولئك «الذين يعملون» في اقتصادات العمالة الزهيدة، وأولئك «الذين يستهلكونها».

وتكمن اللاعدالة الجوهرية في النظام الاقتصادي العالمي هذا، في أنّ «الذين يعملون» غير قادرين على تحمّل كلفة شراء ما ينتجونه. بكلمات أخرى، لا تقوم النيوليبرالية بتعزيز نمط استهلاك جماعي، بل على العكس: فإنّ تنمية اللامساواة الاجتماعية الشديدة، سواء داخل أو بين الدول، تقود في النهاية إلى ركود إنتاج البضائع والخدمات الضرورية، ومن بينها: الغذاء والإسكان والصحّة العامّة والتعليم... الخ.

ويقود نقص القدرة الشرائية لدى «الذين ينتجون»– ناهيك عن ذكر العاطلين عن العمل – إلى انهيار الطلب الإجمالي. من ناحية ثانية، يزداد الطلب على «الاستهلاك المترف» من قبل الطبقات العليا في المجتمع.

السلاح والسلع الفارهة، قطاعان ديناميكيان

في حين أنّ الفقر العالمي يسهم في تقليص الاستهلاك لدى القسم الأكبر من سكان العالم، فإنّ القوّة الدافعة للنمو الاقتصادي، هي: أسواق الطبقات ذات المداخيل العالية، البضائع ذات الأسماء التجارية الفارهة والسياحة والمتع والسيارات المترفة والكهربائيات والعيادات والمدارس الخاصة ...الخ..

وبهذا يصبح القطاعان الديناميكيان في الاقتصاد العالمي هما: الإنتاج لصالح طبقات المجتمع العليا. وإنتاج واستهلاك الأسلحة، وتحديداً عبر مجمع الصناعات العسكرية.

يؤدي انخفاض الطلب على البضائع والخدمات الضرورية، بسبب الفقر ونقص القدرة الشرائية، إلى تفريغ مجالات تنمية البنية التحتية الاجتماعية والاستثمار فيها، مثل: المدارس والمشافي والنقل العام والصحة العامة...الخ، وهي اللازمة لدعم مستويات عيش غالبية سكان العالم.

يخلق اقتصاد العمالة الزهيدة، بالتعاون مع إعادة هيكلة الجهاز التمويلي العالمي، تركيزاً غير مسبوق للدخل والثروة، وهي التي تصاحبها ديناميكية نمو اقتصاد البضائع الفارهة. وحتّى يستمرّ الإنفاق على القطّاع الديناميكي الآخر: الأسلحة والحرب، يتمّ استثناؤه من إجراءات التقشف النيوليبرالية، وفرضها على الصحة والتعليم والبنية التحتية...الخ، من أجل تيسير تمويل اقتصاد الحرب. وهذه الأموال التي تذهب إلى «شركات الدفاع» تسمح لهم بإنشاء مجموعات ضغط سياسيّة هائلة القوّة.

كيف نعكس تيار الحرب والعولمة

لقد تمّت سرقة حركات الشعب. والحركة المناهضة للحرب ميتة. ومنظمات المجتمع المدني التي تحاول الظهور دوماً بمظهر «تقدمي»، ما هي إلّا صنائع للنظام العالمي، تمولها الشركات الخيرية المرتبطة بـ«وول ستريت»، كي تعطي الانطباع بأنّها هي من تمثّل «المعارضة»، وكي تتصرف وكأنّها هي «الناطق باسم المجتمع المدني».

إنّ هذه المنظمات «غير الحكومية» لا اتصال لها بالجماهير وبالحركات الاجتماعية وبالمنظمات الشعبية، وهي تخدم فقط هدف تشتيت تشكيل حركات اجتماعية حقيقية ضدّ النظام العالمي. وهي تعتمد بشدّة في تمويلها على الأموال العامّة، التي يسمح النظام بمنحها لها، وعلى هبات القطاع الخاص من أمثال: فورد وروكفيلر ومكارثي...الخ.

تحتاج آليّة «صناعة المعارضة» إلى بيئة احتياليّة، إنّها العمليّة التي يتمّ فيها ليّ ذراع الأفراد المسؤولين عن هذه المنظمات التقدمية، ومن ضمنها «ائتلاف مناهضة الحرب» وحركات الحفاظ على البيئة التي تأخذ تمويلها من عمالقة النفط.

لطالما كان هدف نخب الشركات أن يمزقوا الحركات الشعبية إلى خليط من «قم بالأمر لوحدك». فلم تعد بعدها العولمة والحرب هي القضايا الرئيسّة لدى ناشطي المجتمع المدني، الذين باتت نشاطاتهم ودعواتهم مفتتة. لم يعد هنالك حركة مناهضة حرب متكاملة، ولم يعد أحد منهم يرى ارتباطاً بين الحروب التي تقودها الولايات المتحدة والأزمة الاقتصادية.

لم تعد العولمة والحرب قضايا رئيسة لناشطي المجتمع المدني ولم يعد أحد منهم يرى ارتباطاً بين الحروب الأمريكية والأزمة الاقتصادية

البديل المدعوم شعبياً

إنّ المطلوب منّا في النهاية، كي نكسر «المعارضة المسيطر عليها»، هو: تطوير شبكة ذات قواعد شعبية، تسعى لتعطيل سلطة صناعة القرار المتعلقة بكل من الحرب وأجندة السياسات النيوليبرالية. فالحروب التي تقوم بها الولايات المتحدة، هي من أجل دعم هذه الأجندة. يجب إنشاء هذه الشبكة على جميع المستويات: المجتمع والمدن والبلدات وأماكن العمل ودور العبادة والنقابات ومنظمات المزارعين ورابطات الأساتذة ونقابات الطلاب ...الخ، على كلا المستويين المحلي والدولي. والمهمّة الأولى التي يجب على هذه الشبكة الاضطلاع بها، هي: إيقاف برامج الحرب، عبر شنّ حملات فعّالة ضدّ الإعلام المروج لها. يجب تحدي وسائل إعلام الشركات عبر مقاطعة مصادر أخبارها وقنواتها. وسيتطلب هذا المسعى عملية موازية على مستوى القواعد الشعبية، عبر حشد وتثقيف المواطنين بطبيعة الحرب، وجذور الأزمة الاقتصادية العالميّة، وكذلك عبر النشر الفاعل للأخبار الحقيقية باستخدام مصادر إعلام بديلة عبر الإنترنت ...الخ.

المُسَلّي

لطالما قرأت بالجرائد الإعلانية عن حاجة بعض الأسر الثريّة إلى مَسلّي عجائز. وبقيَتْ هذه «المهنة» لغزاً محيّراً بالنسبة لي، كونها غير مألوفة في مجتمعنا. وكنت أتساءل دائماً: تُرى، ما هي المواصفات والقدرات التي يجب أن يتحلّى بها المسلّي؟ ما هي الحكايا والنوادر التي يرويها، والألعاب والحركات التي يقوم بها لتسلية العجائز؟ وغيرها الكثير من الأسئلة، إلى أن التقيت مؤخراً وجهاً لوجه مع أحد المسلّين مصادفةً، وأنا أتجه بالسرفيس من موقف كراج جسر الرئيس في دمشق إلى دمّر.

■ ضيا اسكندر

قبل أن يقلع السرفيس بلحظات، قفز إلى داخله برشاقة رجلُ أربعيني وجلس إلى جانبي. لفت انتباهي جمال وجهه الذي يضجّ بالعافية، وسكسوكته البيضاء المشذّبة بعناية، والمنسجمة مع أسنانه الناصعة. بالإضافة إلى السماحة التي تشعّ من عينيه السوداوين، والتي أضفت على محيّاه مزيداً من الارتياح لكل ناظر.

ما إن انطلق السرفيس حتى التفت صوبي والبسمة تشرق على وجهه وكأنه وصل لتوّه إلى الجنة وسألني: «أكيد أستاذ، أنت إمّا محامٍ أو طبيب؟» بادلته الابتسامة وأجبته بهدوء: «خيراً؟ هل يمكنني تقديم مساعدة؟»

قال لي باعتزاز: «لا، كل ما في الأمر أنني أختبر فراستي بين الحين والآخر..» وأضاف متسائلاً بدفء: «لمْ تجبْني؟»

قلت له: «يمكنك أن تثق بفراستك، فأنا «حقوقي» لكنني لم أزاول مهنة المحاماة».

اغتبط لجوابي وأضاءت وجهه بسمة ساحرة وسألني: «طيب، هل يمكنك معرفة ماذا أعمل؟»

رنوتُ إليه، يا إلهي، ما هذا الرجل! كيف يستطيع أن يكون بهذه العفوية الصادقة، ويتحدث بهذه الأريحية، دون أيّ اعتبار للقيود الصارمة التي زرعتها أعراف المجتمع في نسيجنا الثقافي التربوي لسنين طويلة؟!

أطرقتُ قليلاً أفكّر، ثم نظرتُ إليه مجدّداً متمعّناً، أحشد كل طاقاتي، إلا أنني لم أستطع الوصول إلى أيّ احتمال! قلت له: « الحقيقة أنني لا أملك موهبة الفراسة التي تتحلّى بها.. باختصار: عجزت!»

قال لي بفرح: «أنا أعمل مسلّي عجائز. إن المواهب التي حباني الله تعالى بها جعلتني محبوباً ومرغوباً من قِبل «الوسط المخملي»، كما يحلو لكم أنتم المثقفون وصف الطبقة الغنية في المجتمع، فأنا أجيد العزف والغناء والتقليد.. بالمناسبة، المرحوم رفيق سبيعي «أبو صيّاح» قريبي. وقد اقترح عليّ مرّات ومرّات المشاركة معه بالمسلسلات التلفزيونية، لكنني رفضتُ».

سألته، وأنا في ذروة الإعجاب والغرابة من قدرته الفائقة بمحو كل الحواجز مع الناس ليتحدّث بكل هذه التلقائية: «طالما أنك تجيد فنّ التمثيل، وأتتكَ فرصة من ممثّل مخضرم كرفيق سبيعي.. لماذا لم تستغلّ هذه الفرصة؟»

ضحك واختصر إجابته بالقول: «أنا متديّن يا أستاذ، لا أشرب، لا أدخّن، لا أرتكب المعاصي.. وكل هذه الموبقات للأسف موجودة في عالم الفنّ. لقد اكتفيتُ ببعض الأسر الذين يقدّرون مواهبي، وأتقاضى منهم أجوراً مجزية لقاء قيامي بتسلية عجائزهم. بالمناسبة، هل لديك خبرة بالمقامات الموسيقية؟»

أجبته: «الحقيقة أن ثقافتي الموسيقية متواضعة».

قال لي مهوّناً: «وأنا أيضاً أمّي بالنّوتة الموسيقية. لكنني أعزف بشكل سماعي كل المقامات.. «وأردف معتدّاً بذاته» أصلاً كبار الموسيقيين كانوا أمّيين بالنّوتة. أمثال: «فيلمون وهبي، ملحم بركات، رياض السنباطي، القصبجي..» مع أنهم عمالقة وقدّموا أعظم الألحان. اسمع هذا المقام «نهاوند» إن له طابعاً رقيقاً عذباً يناسب الألحان العاطفية الحزينة، وأيضاً له طابعاً طربياً فرحاً.. مثلاً أغنية «أعطني الناي وغنّي» لفيروز، اسمع كيف سأعزفها لك.»

وطفق يغرّد بفمه ولسانه مقلّداً العزف على العود بمنتهى الإبداع والبراعة.

وما إن ينتهي من مقام موسيقي، حتى يتبعه بمقام آخر معرّفاً عنه بأغنية وسط ذهولي وذهول الركاب.

فجأةً توقّف عن العزف وقال لي: «سأنزل عند مفرق «مشروع دمّر» أي: أنه لم يتبقَّ لي سوى القليل معك. سأقلّد لك دريد لحام بشخصيته المحبّبة «غوار الطوشة»». وما إن انتهى من وصلته حتى قلّد «ياسر العظمة» وبعدها «عادل إمام». وأثناء تقليده للفنان الأخير طلب مني أن أنظر إليه، لأن حركات وتعابير وجه عادل إمام تعتبر معجزة في عالم الكوميديا. وطفق يصعّر خدّه ويزرّ عينيه ويكشّر عن أسنانه ويزمّ أنفه.. لدرجة لم يبقَ أحد من الركاب القريبين منه إلا وغاص بنوبة ضحك..

لدى وصول السرفيس إلى المكان الذي سينزل فيه صاحبي، قلت له: «سُررت كثيراً بالتعرّف عليك، وأتمنى أن نلتقي في قادمات الأيام». ربّتَ على ركبتي متودّداً وأجاب: «جمالية الشيء ألا يتكرر. ثم إننا لم نتعرّف على بعض؛ فأنا أجهل اسمك، مهنتك، أسرتك.. وأنت لم تعرف عنيّ شيئاً؛ لا اسمي ولا أسرتي، ولا الشهادة العلمية التي أحملها، ولا العائلات التي أعمل لديها، ولا الأجور التي أتقاضاها.. ذلك كله لا يهمّ وغير ضروري. لقاؤنا العابر هذا سيبقى طويلاً في الذاكرة. لقد مارستُ هوايتي في التعبير عمّا يجول في خاطري وأعتقد أنني أسعدتك، دون احتساب لآداب الركوب المنافقة في الحافلات. فلْنكن دائماً هكذا واضحين شفّافين بشرط ألاّ نؤذي أحداً.» والتفت نحو السائق هاتفاً: «زكاتك، نزّلنا».

توقّف السرفيس، وبذات الخفّة والرشاقة التي صعد بها، نزل صاحبنا ذو المزاج البهيج والبسمة لا تفارق وجهه.

فجأةً أحسستُ بوحشة المكان. تمنّيتُ أن ألحق به، أن أمسك بتلابيبه، أن أعرّفه عن كل شيء بشخصيتي، وأستنطقه لمعرفة ما أريد عن شخصيته الاستثنائية النادرة.. والأهمّ من هذا وذاك أن أكسبه صديقاً.

لكن سرعان ما استأنف السرفيس رحلته، ولم أتمكّن من تحقيق أيٍّ من أمنياتي، سوى تلويحة من يدي إلى هذا الشخص الذي بقي واقفاً حريصاً على تلقّي تلويحة الوداع.

فلْنكن دائماً هكذا واضحين شفّافين بشرط ألاّ نؤذي أحداً

كبار الموسيقيين كانوا أمّيين بالنّوتة أمثال فيلمون وهبي ملحم بركات رياض السنباطي القصبجي.. مع أنهم عمالقة وقدّموا أعظم الألحان

حافلة المجتمع وسائقو فيسبوك!

ماذا تعرفون عن مدوني التعليقات وناشري الأخبار في وسائل التواصل الاجتماعي؟ بعيداً عن الصورة النمطية لبوست «الصديق البريء»، ثمة ما يجري بشكل منظم من ورائنا، تعالوا نتعرف إلى طريقة عمل تلك المجموعات.

■ آلان داود

هناك نوعان لفرق المدونين على مواقع التواصل الاجتماعي مثل: الفيسبوك والتويتر وغيرها، النوع الأول: سائقو الحافلة وهم قادة الحافلة بكل الأحوال، مهمتهم صناعة الأخبار والرموز والمواد الإعلامية كما يريد مالكو وسائل الإعلام الكبرى في العالم، ولا يظهرون إلا بصورة بوست «الصديق البريء» الذي تفاعل معه الأصدقاء.

يقف خلف الفريق الأول وبشكل أعمى ركاب هذه الحافلة «الجمهور»، فلكل شائعة أو مادة إعلامية جمهورها المجاني الذي يروجها بترحاب كبير ويدافع عنها بعناد ويتبناها كرأي.

وهكذا يتلقون الشائعة، أو المادة أو خط سير التعليقات من الفريق الأول «سائقو حافلة المجتمع»، وتبدأ عملية النشر والتعليق على نطاق أوسع من نطاق الفريق الأول، وذلك حفاظاً على حقهم في تثبيت عضوية «ركوب حافلة المجتمع» وعدم التخلف عن الركب، لن يشعر أحدهم بالخدعة التي انطلت عليه، بل ويرتدي حلة المثقف الفيسبوكي المعاصر الذي يتابع كل شيء!

من أبرز أساليب الحرب الإعلامية النفسية في القرن الواحد والعشرين، هو: أسلوب «حافلة المجتمع»، عند استخدام هذه التقنية، يتم اختيار مجموعة من الأحكام والجمل والعبارات والرموز التي تتطلب الثبات على نوع معين من السلوك، وخلق انطباع بأن الجميع يفعلون ذلك. يشعر الجمهور بالأمان تجاه هذا السلوك، أو هذه الشائعة، فيتبناها ويدافع عنها ويبدأ بترويجها دون أن يدري ماذا يفعل بالضبط، أو من يخدم بالضبط.

تصل حالات التفاعل مع صناعة الرموز والإشاعات إلى درجة شتم المتخلفين والمختلفين مع هذا الركب الفيسبوكي، ترتفع حرارة المعركة الافتراضية، ويستل ركاب الحافلة سيوفهم «تعليقاتهم»، ويحشدون لها الأصدقاء الفيسبوكيين، وأصدقاء الأصدقاء والجيران وعابري السبيل وطالبي الدعم والمدافعين عن اللا مكان. أما سائقو الحافلة فيبتسمون بهدوء بعيداً عن هذه المعركة الافتراضية.

«نوروز» دلالات وعبر

الاحتفال بعيد نوروز ورأس السنة، واحتفالات الربيع، في الحادي والعشرين من آذار، لا يقف عند شعوب الشرق «كرد_ فرس_ أتراك» وأفغان وطاجيك والأقباط الفراعنة، بل يمتد إلى ثقافات وشعوب أخرى كالصينيين، وحتى الأوروبيين ينظمون احتفالات وكرنفالات مع انطلاقة فصل الربيع.

■ عبد الحليم قجو

أما نوروز، وفي جذوره اللغوية «نو_ روز» فهو عند الكرد يعني اليوم الجديد. حيث الرجال والنساء، كباراً كانوا أم صغاراً، يتزينون باللباس الكردي التقليدي الشعبي، والخروج إلى أحضان الطبيعة، وتُحضر الأطعمة وإقامة الرقصات والدبكات الشعبية الفولوكلورية، وترديد الأغاني، بالإضافة إلى إشعال النيران في قمم الجبال والهضاب.

إن نوروز، كأسطورة وملحمة شعبية تاريخية، يتقاسمها في الجانب التاريخي عدد من شعوب المنطقة. لكن تبقى النكهة الكردية هي الأكثر معنىً وعمقاً إنسانياً، ويمتد جذوره التاريخية إلى أسطورة «كاوا» الحداد والملك «ضحاك».

هذه الأسطورة التي تعرضت لكثير من التحوير والتغيير، واختلفت في تسمية أبطالها وانتماءاتهم العرقية، لكن بقي مغزاها وموضوعها هو هو لم يتغير.

الدلالات

وعندما نفكك ونحلل هذه الأسطورة إلى عناصرها الأساسية نستخلص الدلالات التالية:

ـ «ضحاك» ملك ظالم مستبد متجبر، ابتُلي ولُعن بأفعيين على كتفيه، يتغذيان على دماغ الأطفال لتخفيف آلام الملك «حسب الأسطورة» أي: يقتل شعبه ليرتاح وللشفاء.

ـ «كاوا» الحداد، شاب قوي ذو بنية جسدية متينة، وبطل لا يرضى الضيم، ضحّى بمعظم أبنائه، له مؤهلات قيادية وينتمي إلى بيئة اجتماعية بدائية زراعية، ويقود انتفاضةً شعبية بوجه قوى الشر والظلام والطغيان، فالفقراء دائماً وقود المعركة.

ـ النار وشعلة نوروز تشير إلى النور والمعرفة والحرية، وعلى هذا فإن الحكاية «الأسطورة» في عمقها وبعدها الدلالي، هي صراع بين الظلام والنور، بين الجهل والمعرفة، بين الهمجية والحضارة، بين الاستبداد والحرية.

الإسقاطات

ـ إن احتفالات الشعوب الآرية بهذا العيد، تدل دلالة واضحة على أن هذه الشعوب تجمعها قواسم مشتركة «ثقافات_ حضارات_ وحدة المصير».

ـ «كاوا» لم يعتمد على الاستنجاد بالخارج، بل اعتمد على الشعب وقواه الحية «الأطفال_ الشباب»، واختار المقاومة والمواجهة، وقاد المعركة بعد إعداد وتنظيم، وانتصر، وهذا يؤكد على صحة ما قاله تشي غيفارا «الثورة يصنعها مغامر، ويقودها ثوري، ويستغلها انتهازي».

ـ إن الرهان على أعداء الكرد التاريخيين «سلاطين الأتراك_ حكام أمريكا» هو رهان خاسر، فأمريكا تخادع وتنافق وتشجع الفوالق الإثنية والطائفية والدينية، ونشر الفوضى الخلاقة «ضرب الكل بالكل» وهذا يذكرنا بقائد الكرد التاريخي «الملا مصطفى البرزاني» الذي قال في وصيته: «لا تثقوا بالأمريكان فإنهم خذلونا».

في الختام، كما انتصر شعبنا على الملك الضحاك قديماً، وكما انتصر في كوباني وشنكال والموصل، قادر أن يقاوم في عفرين الصامدة ضد الغزو التركي الهمجي.

هنيئاً للشعب الكردي في أماكن تواجده بعيد نوروز المجيد.

وهنيئاً للشعوب التي تحتفل بهذا العيد.

وكل عام وأنتم بخير.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/03/18» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

185,000 كم2

ما زال المزارعون السوريون يدّعون أن طائراً أسطورياً لا تعرف أشجارهم و وسفوح جبالهم أروع منه حلَّة ولا أبهى رونقاً، يصدح، فتَصغي البساتين والغابات بغبطة لما يقول، وتَصفّق أوراق الأشجار بخفّة، وترقص رقصتها الأزليَّة، للواكف المنهمر، وتهتف: إنه السكران. هل هو نوع من الحساسين الصغيرة الملونة؟

■ عبدالرزاق دحنون

كما وَثّقه كاتبنا السوري المحبوب سعيد حورانيَّة في واحدة من أجمل قصصه التي تحمل اسم «عاد المُدمن» تجدها منشورة ضمن مجموعته القصصية شتاء قاس آخر. أو هل هو طائر المكّاء؟ كماً وثّقه الصديق الباحث الشاعر الفلسطيني زكريا محمد في كتابه الجميل: عبادة إيزيس وأوزيريس في مكة الجاهلية. تقول حكاية هذا الطائر السوري السكران كما سمعتها من جدي عثمان دحنون_ رحمه الله_ والذي ظلَّ فلاحاً مرابعاً بلا أرض، حيث رفض أخذ حصته أيام التأميم والإصلاح الزراعي في ستينات القرن العشرين مُدعياً بأن هذه الأرض مَكْس، فهي حرام، في الحديث «لا يدخل صاحب مَكْس الجنَّة».

في أوائل أيام الخريف من كلّ عام يحطُّ طائر السكران على شجرة الرمان، ثم يدور حولها متفحصاً، حتى يختار إحدى أكبر رماناتها الناضجة، ويروح ينقرها حتى يسيل دمها، فيمص السائل الحلو اللذيذ، ويظلُّ يُتابع طيرانه ورشفه حتى يفرغ رمانته من لُبّها تماماً، عندئذ يمسك بمنقاره غصنها فيقصفه بماهرة، فتسقط الرمانة على الأرض، يُدحرجها إلى وهدة قريبة، ثمَّ يتركها في الشمس حتى تيبس. وبعد حين من الزمن تبدأ عملية هذا الخمَّار المدهشة، ينسى شدوه وينصرف إلى العمل بهمّة، عليه أن يملأ دنان الرمان بحبات العنب ويختم فمها بالقش والطين، ثمَّ يدفنها في التراب. فإذا تمت مؤونته مع قدوم الشتاء، ضرب بجناحيه الأجواء، مغنياً أغنية الوداع، مختفياً في الآفاق، في هجرة معتادة صوب شمس الجزيرة العربية. تظلُّ دنان الرمان مدفونة في الأرض، تُخمّر نَبيذها على مهل. وتمر أربعة أشهر قبل أن تهبَّ أول نَسيمات الربيع، فتجد تلك الطيور نفسها محلّقة في الآفاق البعيدة من جديد، متجهة صوب منازلها التي لها في القلوب منازل، يدفعها الشوق والحنين فتطير في عصائب يتلو بعضها بعضاً. وحين تصل بلاد الشام، تنزل بثقة لا حدَّ لها إلى دنان النبيذ المعتق المطمورة في التراب، تنبش كنزها، وتفتح الختم المرصود، وتمدّ مناقيرها بوجل، وتذوق نبيذها مرة ومرتين، ثمَّ تعبّ منه عبَّاً، تدفعها النشوة صوب الأشجار، فتصدح البساتين بالغناء من جديد. وكنتُ أقول: ولكن يا جدي هل حكاية هذا طائر السكران حقيقية؟ وهل يُدرك ما يفعله، أم إنها مجرد زوادة يطمرها لفصل الربيع حيث لا قوت في تلك البساتين التي تنهض من رُقادها؟ كان جدي يتهرَّب من الجواب.

لو تأملنا حياة الفلاح السوري في أواخر العقد السادس من القرن العشرين من خلال شخصية جدي الذي عاش ومات فلاحاً مرابعاً، وقد كنتُ قريباً منه في تلك الأيام قبل سنّ المدرسة أذهب في أول فصل الصيف لمعاونته في شتل البندورة وتقبيع القرع والخيار والعجور والكندور والبامية واللوبياء والفاصولياء والبطيخ والشمام. هذه المساحة من الوطن السوري كانت تُنتج دورتين زراعيتين في السنة، دورة بعلية صيفية ودورة شتوية. حيث يُزرع الشعير والقمح والحمُّص والعدس والجلبان، وتشرب هذه المحاصيل من ماء الشتاء، وتُحْصَد أول فصل الصيف، ثمَّ تُفلح الأرض من جديد وتُزرع فيها خضار الصيف. كان الفلاح السوري يعيش ويحرص أن لا تتجاوز مطالبه ما يمكن تحقيقه. يأكل خبزاً من حنطته وسمناً وجبناً ولبناً من بقراته وعنزاته الشامية، أو أغنامه العواس، ويأكل زيتوناً ودبساً وعسلاً إن توفر، ويحرص على مؤونة الشتاء من تين وزبيب وجوز ولوز وقديد من خضار الصيف. فما الذي تغيَّر هكذا فجأة؟ ماذا حدث بين ليلة وضُحاها؟ كيف انقلب المناخ السوري؟ كيف بدأ هذا القحط الذي ضرب مساحة الوطن سبع سنين عجاف؟ خربت الأرض وتغيرت معالمها، أرض مكفهرة مغطاة برماد المجزرة. حين عدتُ استفهم الخبر من سعيد حورانية، ومن بقية قصته «عاد المُدمن». وبعد استكمال القراءة، فزعتُ، بل قُل شلَّني الرعبُ، ورحتُ أسأل: بماذا كنتَ تفكر يا سعيد حين كتبتكَ قصتك تلك؟ وماذا كانت تفعل زرقاء اليمامة في قصتك؟

كيف بدأ هذا القحط الذي ضرب مساحة الوطن سبع سنين عجاف؟ خربت الأرض وتغيرت معالمها أرض مكفهرة مغطاة برماد المجزرة

مهرجان طرطوس الثقافي

افتتح مهرجان طرطوس الثقافي يوم الخميس الماضي 2018/3/15 بمعرض للفن التشكيلي لمديرية الفنون الجميلة، ومعرض نتاج عمل الأطفال، لمديرية ثقافة الطفل، ومعرض للكتاب من إصدارات الهيئة العامة السورية للكتاب، وتوقيع كتب لمجموعة من الأدباء، ومعرض منحوتات حجرية وخشبية في المركز الثقافي بطرطوس. تضمنت فقرات المهرجان أيضاً تكريم عدد من الكتاب والسينمائيين والمترجمين الموسيقيين، إضافة إلى تقديم عروض فنية لعدد من الفرق وفقرات لتاريخ المحافظة.

هذا ويستمر المهرجان لغاية يوم الخميس 2018/3/22 بفعاليات فنية وعروض سينمائية ومسرحية، ومعرض صور للآثار وندوات وأمسيات شعرية وورشات فنية للأطفال.